رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نموذج تقييم وقياس

الأثر التنظيمي

تمهيد

تعتمد جودة كل من البيئة التنظيمية والأنظمة المعمول بها بشكل كبير على جودة إعداد تلك الأنظمة، وعند إعداد تلك الأنظمة بكل أشكالها سواء كانت "أنظمة، لوائح، قرارات أو قواعد وما في حكمها"، فإنه قد لا يتم مراعاة آثارها المحتملة بشكل كامل، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود تكاليف قد تفوق الفوائد المتوقعة من طرح تلك الأنظمة، الأمر الذي قد يعود بالآثار السلبية على (المواطنين، الشركات، البيئة الاستثمارية) والمجتمع بشكل عام ،ويؤثر أيضًا على تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، ومن أهمّ الفوائد لتقييم الأثر التنظيمي أنّه يُزوّد متخذي القرار بمعلومات مهمة حول ما إذا كان التنظيم المقترح سيؤدي إلى تحقيق أهداف السياسات العامة، وكيفية تحقيق ذلك.

وعليه فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم(476) وتاريخ 15/07/1441هـ، القاضي بإسناد مهمة إنشاء (وحدة دعم الأنظمة واللوائح وما في حكمها) للمركز الوطني للتنافسية، ليكون من ضمن مهامها استطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عبر منصة إلكترونية موحدة، وكذلك إعداد نماذج الاستطلاع، وتقويم الآثار وتعميمها على الجهات الحكومية، إلى غير ذلك من المهام الواردة في القرار، كما تم إعداد هذا النموذج، ليكون بمثابة الدليل للجهات الحكومية لإعداد وقياس الأثر المترتب على مشروعات الأنظمة وما في حكمها حال إقرارها أو طرحها من قبل الجهة عبر الإجابة عن الأسئلة المطروحة، بما يساعد في تقييم التكاليف والآثار المترتبة على طرح تلك المشاريع.

استكمال النموذج

من المهم استكمال هذا النموذج لدى الجهة في المراحل الأولية لصياغة التشريعات، (يمكن أن يكون هذا بمجرد أن تتخذ الجهة الحكومية قرارًا بتعديل أو طرح نظام أو لائحة أو ما شابه)، على أنه يجب مراعاة أن هذا النموذج هو بمثابة تقييم مبكر قبل أن تبدأ الجهة الحكومية في إجراء مشاورات أو إجراء تحليل مفصل للمقترح التنظيمي، وعليه، عندما تتوافر معلومات جديدة ويكتمل التحليل والاستشارات الإضافية، فقد تتغير مستويات الأثر التي تم تقييمها سابقًا ،وبالتالي قد يُتطلب إجراء بعض التعديلات، و يمكن كذلك التعديل حسب الضرورة خلال عملية التطوير التنظيمي، كما أنه قد لا يتطلب استكمال هذا النموذج عند إقرار بعض الأنظمة أو القرارات المتعلقة بحالات الطوارئ التي تهدد صحة وسلامة المجتمع والأمن والاقتصاد والبيئة وما شابه بحسب الأحوال، ويجب أن يراعى أن المعلومات الواردة هنا يتم الاستعانة بها من قبل صُنّاع القرار أثناء دراسة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ولا يتم نشرها إلا إذا اقتضت الحاجة لنشر بعض الأجزاء منها.

يتم الاستعانة بالخبرات الداخلية لدى الجهة ممثلة في الاقتصاديين والاستشاريين والمحللين، وكذلك بالمراكز البحثية والدراسية، إضافة إلى التقارير والمبادرات السابقة والبيانات الدولية وأفضل الممارسات وعقد ورش عمل مع أصحاب المصلحة، وغير ذلك من الممكنات.

نظرة عامة حول مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها " المقترحة"

البيان	الإجابة
نوع الاقتراح	■ جديد ☐ تعديل ☐ آخر
عنوان الاقتراح التنظيمي يذكر اسم النظام أو اللائحة المقترحة.	مشروع نظام الأوقاف
الجهة (الجهات) يذكر اسم الجهة المُقترحة للنظام.	الهيئة العامة للأوقاف
الجهات المعنية الجهات التي سيتم التشاور معها بخصوص النظام.	1 وزارة العدل. 2 وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. 3 وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. 4 هيئة السوق المالية. 5 وزارة التجارة. 6 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. 7 الغرف التجارية والصناعية بالمملكة. 8 الهيئة العامة للعقار. 9 المجلس التنسيقي للجامعات. 10 المؤسسات الخيرية 11 الجمعيات ومجالس إدارات المؤسسات الأهلية.
السلطة القانونية يذكر السند النظامي لاختصاص الجهة بطلب إصدار النظام المقترح.	يستند مقترح مشروع نظام الأوقاف إلى المستندات النظامية الآتية: 1 ما نصت عليه المادة (1/7) من نظام الهيئة العامة للأوقاف من أن من مهام مجلس إدارة الهيئة واختصاصاته: "اقتراح الأنظمة المتعلّقة بنشاط الأوقاف، ورفعها إلى الجهات المختصة لاعتمادها وفقًا للإجراءات النظامية المتبعة". 2 ما نصّت عليه المادة (6/9) من نظام الهيئة العامة للأوقاف من أن من مسئوليات محافظ الهيئة: "الإشراف على إعداد مشروعات الأنظمة المتعلّقة بنشاط الأوقاف، وعرضها على المجلس لإقرارها؛ تمهيدًا لرفعها إلى الجهات المختصة لاعتمادها وفقًا للإجراءات المتبعة، وتقديم المقترحات في شأن تعديلها وتطويرها". 3 قرار مجلس الوزراء رقم (160) وتاريخ 1431/05/12هـ، بشأن إنشاء الهيئة العامة للأوقاف، حيث جاء في الفقرة (1) من البند (ثامنا) أن من مهام مجلس إدارة الهيئة: "إعداد مشروع نظام الأوقاف، يعالج الجوانب الموضوعية لنشاط الأوقاف، ويراعي ما ورد في الملحق المرفق (الثامن بعد المئة) للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، ويحدد اختصاصات كل من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والهيئة العامة للأوقاف، فيما يتعلق بالمساجد، بعد أخذ المرئيات العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري في شأن ذلك، ورفع مشروع النظام إلى المقام السامي، لاستكمال الإجراءات النظامية لذلك". 4 البند (خامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (286) وتاريخ 1442/05/21هـ، بشأن منح الهيئة العامة للأوقاف الممكنات النظامية التي تساعدها على اختصاصها الإشرافي على الأوقاف في المملكة وأعمال النظار، وقد نص على: "قيام الهيئة العامة للأوقاف باقتراح ما قد يلزم من تعديلات على نظامها وفقا لما ورد في البنود (أولا) و(ثانيا) و(ثالثا) من هذا القرار، والرفع عن ذلك وفقا للإجراءات النظامية.
المعلومات الأساسية تُقدم أي معلومات ذات صلة بهذا الاقتراح (على سبيل المثال ،معلومات	**منهجية العمل في صياغة النظام** انطلاقا من أن دوافع إعداد أي تشريع يجب أن تُستقى من واقع عملي وعلمي يتطلبها، مما يستلزم الإلمام بجميع الجوانب المؤثرة في مشروع النظام والمتأثرة به. ويتطلب الأخذ في الاعتبار بعدة معايير سابقة لصياغة النظام؛ فقد وضع بعين الاعتبار مجموعة من العوامل والمعايير المنطقية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتغطية جوانب النقص وتلافي الاسراف والتضارب التشريعي وللتنبؤ بمستقبل النظام. وهي على النحو الآتي: - المعايير الطبيعية التي تتمثل في الظروف التي تحيط بالأفراد المتأثرين بقطاع الأوقاف من الناحية الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية.

البيان	الإجابة
تاريخية، ومعلومات عن برنامج ذي صلة، والموافقات المسبقة على السياسة، وروابط لمواقع إلكترونية، إلخ.)	- إلى جانب ذلك أيضا فقد روعي المعيار التاريخي للمنظمات الوقفية في التاريخ الإسلامي منذ النشأة والتكوين وتحديد الأسس والمفاهيم التي قامت عليها تلك الكيانات. - كما روعي في إعداد هذا النظام أيضا فحص الواقع العملي والتشريعي على الصعيدين المحلي والعالمي. حيث تم القيام بجمع وتحليل التشريعات الوقفية في عدة دول اختلفت ما بين إسلامية وغير إسلامية، وتحديد الموضوعات التشريعية الخاصة بالأوقاف والمقايسة بينها وبين الواقع التشريعي والعملي بالمملكة العربية السعودية للوصول للصيغة التي تغطي جوانب النقص وتعالج الإشكالات وتستشرف المستقبل. - كما تمت دراسة البيئة التشريعية والتنظيمية المحلية المؤثرة في قطاع الأوقاف لسد الفجوة التشريعية بإحكام، ومراجعة وفحص جميع الأنظمة ذات الصلة بموضوع النظام إلى جانب المبادئ والأحكام القضائية في ذات الموضوع والجهات التنفيذية التي قد تكون طرفا في تنفيذه. إضافة إلى فحص الواقع التشغيلي والإجرائي لقطاع الأوقاف وقياس مدى التداخل في الأدوار الإشرافية والرقابية لتحديد التحديات والفجوات والتوصيات التي يصاغ على إثرها النظام. - كما تم تفعيل مبدأ التشاركية في تتبع الفجوات ودراسة الواقع، وذلك بعقد عدة اجتماعات عمل مكثفة مع الإدارات العامة المختلفة بالهيئة العامة للأوقاف. - كما تم الأخذ في الحسبان نتائج وتوصيات ورش العمل التي عقدت لأجل مشروع هذا النظام. وكذلك التي صدرت عن الهيئة أو جهات أخرى سابقا حول موضوعات الأوقاف بشكل عام. - كما تم القيام بإعداد عدة استبيانات وقام بجمع نتائجها وتحليلها ودراستها. - وقد تم الأخذ في الاعتبار المصادر الشرعية والقانونية الأخرى: حيث تم تتبع التوصيات والنتائج الواردة في الدراسات الوقفية والندوات والمؤتمرات. وقد تمت دراسة البيئة التشريعية والبيئة التنظيمية والبيئة التشغيلية للأوقاف، على النحو الآتي: **البيئة التشريعية للأوقاف:** لفهم البيئة الوقفية التي يتم صياغة نظام الأوقاف ضمنها كان من اللازم التعرض لبحث البيئة التشريعية للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، وذلك لضمان شمول النظام لكافة الجوانب التشريعية القائمة وتعويض النقص في الجوانب التي قصرت عنها التشريعات السابقة، مما يساعد على إحكام مواد النظام إضافة إلى شمولها وعدم إهمال جانب دون تنظيمه. وعليه قام فريق العمل باستقراء عدد من التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الوقفي من الناحية الموضوعية وسرد أكثرها في الدراسة الموسعة، وقد تضمنت دراسة بعنوان " الأنظمة والقرارات الإدارية المتعلقة بالأوقاف في المملكة العربية السعودية"[1]، الصادرة عام ٢٠١٦ م/١٤٣٧هـ حصرا لمائتين وخمس وسبعين نظاما أو تنظيما أو لائحة، ذات صلة بالأوقاف في المملكة العربية السعودية، بينما قام فريق العمل بفحص دقيق للأنظمة المؤثرة في قطاع الأوقاف، ونرى أن أكثر هذه الأنظمة فعالية واتصالاً بالقطاع الوقفي وما يتصل به هي: - النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/90 وتاريخ: 1412/08/27هـ - نظام الهيئة العامة للأوقاف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/11 تاريخ: 1437/02/26هـ قرار مجلس الوزراء رقم: 73 وتاريخ: 1437/02/25هـ - نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/17 وتاريخ: 1427/03/13هـ، قرار مجلس الوزراء رقم: 53 وتاريخ: 1427/03/12هـ - نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/3 وتاريخ: 1437/01/28هـ - نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/1 تاريخ: 1435/01/22هـ - نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/8 وتاريخ: 1437/02/19هـ - نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 1423/2/11 قرار مجلس الوزراء رقم 42 بتاريخ 1423/2/9هـ - نظام التوثيق، الصادر بموجب، مرسوم ملكي رقم (م/164) وتاريخ 19/11/1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (728) وتاريخ 16/11/1441هـ وما عداها فيعرض للأوقاف عرضاً بحسب موضوعه ونطاق عمله، وتتفاوت مواضع الأوقاف فيها. وفي العرض التالي نذكر تحليلا مختصرا يوضح علاقات النصوص التشريعية المذكورة أعلاه بمشروع نظام الأوقاف المقترح، على أن يتم الرجوع للدراسة الكاملة عند الاحتياج للاستزادة:

(1) فيصل الخضيري. الأنظمة والقرارات الإدارية المتعلقة بالأوقاف في المملكة العربية السعودية، شركة الخضيري والهزاع، يوليو ٢٠١٦/شوال ١٤٣٧.

البيان	الإجابة

❖ **المبادئ التشريعية العليا (النظام الأساسي للحكم):**

إن من أهم القواعد التي أرساها النظام الأساسي للحكم للحفاظ على استقرار المجتمع والدولة عنايته بالجوانب الاجتماعية والتعليمية والصحية ومكافحة الأمية[2]، فبموجبه تضمن الدولة لمواطنيها توفر هذه المقومات باعتبارها حقا أساسيا لا يجوز المساس به.

وتحقيقا للهدف الأسمى الذي كفلت لأجله مواد النظام الأساسي للحكم هذه الحقوق للمواطنين، جاءت الأوقاف محققة لهذه الغاية، متماشية معها فلها عظيم الأثر في دعم الجوانب الصحية والتعليمية، حيث تتعدد أشكال الأوقاف وأغراضها على نطاق واسع باختلاف شروط الواقفين وتطلعاتهم. إلا أن جانب الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية كان يشغل النطاق الأوسع من بين هذه الأغراض والمصارف. فهو يشكل الغرض الأول بل – في بعض الأحيان - الغرض الأصيل من الأوقاف باختلافها.

إن من أبرز ما تقدمه المملكة العربية السعودية للمواطنين بل للعالم الإسلامي أجمع والذي يعد الميزة الأساسية لحكومة المملكة العربية السعودية المتمثل في خدمة الحرمين الشريفين وإعمارهما، وتوفير الأمن والرعاية لقاصديهما[3]، بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة وهو ما تبذل لأجله الحكومة الرشيدة الغالي والنفيس للإتيان به على أكمل وجه إلا أن الأوقاف لعبت في تحقيق هذا الجانب دورا كبيرا على مر التاريخ، ويتضح ذلك جليا في الأوقاف المسماة بأوقاف الحرمين وأوقاف مواقيت الحج والعمرة فالأوقاف لمصلحة الحرمين الشريفين كانت ولازالت تحظى بالكعب المعلى والقدر الأكبر من أوقاف المسلمين. وأوقاف مواقيت الحج والعمرة قدمت الكثير من الدعم للمسلمين من حجاج ومعتمرين. فكان من الضرورة بمكان تنظيم الإشراف والرقابة على هذا النوع من الأوقاف لتحقيق أهدافها التي وضمان استمرارها اتساقا مع ما تهدف إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين.

❖ **نظام الهيئة العامة للأوقاف.. رؤية تحليلية**

اشتمل النظام الجديد للهيئة العامة للأوقاف على بعض أدوات الحوكمة، لتعزيز الأداء وتطويره، من خلال تشكيل أجهزة رقابة داخلية، ومنح الهيئة الاستقلالية الإدارية والمادية للاضطلاع بدورها، والنهوض بهذا القطاع الحيوي المهم لتعزيز اقتصاد المملكة العربية السعودية وتنافسيته، وهذا ما سيسهم في تحقيق تطلعات "رؤية ٢٠٣٠"، التي تسعى الهيئة من خلالها إلى أن تكون الباعث الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة، ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة، وتعتمد الهيئة في تحقيق مستهدفات الرؤية على ستة مؤشرات، هي:

1. قيمة الأوقاف التي تم حصرها.
2. الوقت اللازم لتسجيل وقف جديد.
3. نسبة الوعي العام بأهمية الأوقاف في التنمية الاجتماعية.
4. معدل زيادة الأعيان الموقوفة الجديدة في محفظة الأوقاف.
5. معدلات العائد على استثمار الأوقاف العامة.
6. معدل الإنفاق من الأوقاف العامة على البرامج، باستثناء البرامج الدينية، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما تضمنه النظام من تحديد لمهام الهيئة العامة للأوقاف، وتشكيل مجلس الإدارة، ضم عدد من المحددات والضوابط الهامة المتعلقة بحوكمة الوقف، وتنميته، واستقلالية الهيئة، كالتالي:

(2) النظام الأساسي للحكم المواد (27،30،31)

(3) النظام الأساسي للحكم المادة (24)

البيان	الإجابة

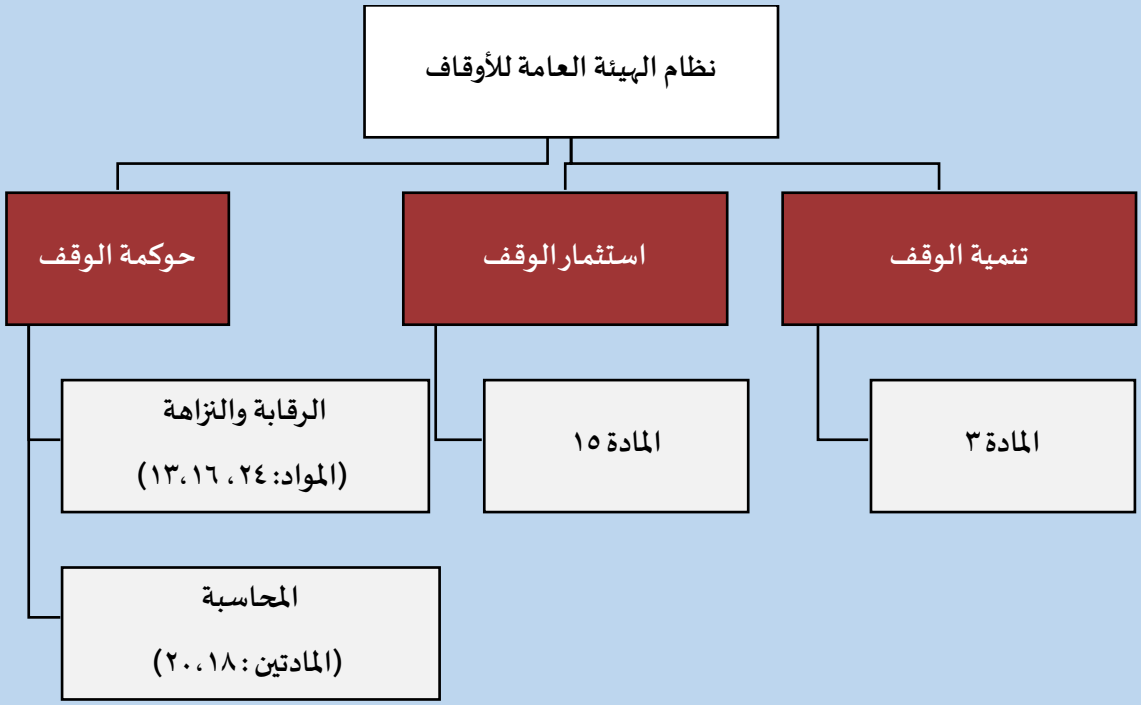

❖ **المحتوى الموضوعي للتشريعات الحاكمة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية:**

1) **<u>أنواع الأوقاف:</u>**

بحسب التعريفات الواردة لكل من مسميات الأوقاف الواردة في الأنظمة ذات العلاقة تنقسم الأوقاف إلى عدة أنواع:

أ. الأوقاف العامة: وهي التي تشرط على أوجه بر عامة معينة بالذات أو بالوصف، كأوقاف الحرمين الشريفين واوقاف المساجد، وأوقاف الأربطة، والمدارس وغيرها من الأوقاف الموقوفة على جهات بر عامة.

ب. الأوقاف الخاصة (الأهلية) : وتنقسم إلى قسمين بحسب حال المنتفعين بها:

-1 الوقف المشروط على معين من ذرية وأقارب بالذات أو بالوصف.

-2 التي تؤول إلى جهات انتفاع عامة بعد انقراض الموقوف عليهم من الذرية والأشخاص المحددين بذاتهم كأقارب الواقف أو من لهم صلة به أو من رغب الواقف أن يوقف عليهم بذاتهم.

ج. الأوقاف المشتركة: وهي الأوقاف التي يشترك في شرطها أكثر من نوع من انواع الوقف السابقة الذكر. كأن يكون جزء منها موقوف على ذرية الواقف وجزء آخر مشروط على أوجه البر العامة. [4]

2) **<u>حصر وتسجيل الأوقاف:</u>**

يضطلع بهذه المهمة عدة جهات وهي على الترتيب التالي:

أ. **الهيئة العامة للأوقاف** والتي تتولى تسجيل جميع الأوقاف بالمملكة بعد توثيقها، وحصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها.

(4) نظام الهيئة العامة للأوقاف، المادة (1)

البيان	الإجابة

ب. **وزارة العدل:** على طالب تسجيل الوقف أن يقدم طلبًا بذلك إلى المحكمة المختصة، مشفوعًا بوثيقة رسمية تثبت تملكه لما يريد إيقافه. أما الأوقاف التي ليس لها صكوك استحكام مسجلة، يجري إثبات وقفيتها وفق القواعد والإجراءات المقررة لإجراء الاستحكام. كما لا يجوز تسجيل إنشاء أي وقف، إلا بعد ثبوت تملك واقفه إياه، وبعد التأكد من خلو سجله مما يمنع من إجراء التسجيل.

ت. **السجل العقاري:** يجب أن تقيد في السجل العقاري جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذا الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك، ويدخل في هذه التصرفات **الوقف** ، ولا يسري أثرها على الغير إلا من تاريخ قيدها.[5]

3) **النظارة على الأوقاف:**

تعرف النظارة بأنها إجراء التصرفات التي تحقق الغبطة والمصلحة لعين الوقف وايراده، وذلك بحفظة وإيجاره وتنميته وإصلاحه والمخاصمة فيه وصرف غلته، وفقاً لشرط الواقف. والناظر هو الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف.

أولا: تعيين ناظر الوقف:

أ. في المادة الأولى من (نظام الهيئة العامة للأوقاف) تم تعريف الناظر بأنه: الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف، وتم تعريف النظارة بأنها: إجراء التصرفات التي تحقق الغبطة والمصلحة لعين الوقف وإيراده، وذلك بحفظه وإيجاره وتنميته، واصلاحه والمخاصمة فيه، وصرف غلته وفقا لشرط الواقف،

ب. يعين الناظر أو مجلس النظار في الأصل من قبل الواقف ووفق شرطه. وقد يشترط الواقف نظارة الهيئة العامة للأوقاف، فتكون ناظرة لذلك الوقف.

ت. في حال عدم تعيين ناظر للوقف من قبل الواقف أيا كان نوع الوقف أو خلا الوقف من ناظر عليه فتوكل نظارة ذلك الوقف للهيئة العامة للأوقاف.

ث. أوقاف مواقيت الحج والعمرة الناظر الوحيد لها هي الهيئة العامة للأوقاف.

ثانيا: مهام ومسؤوليات نظار الأوقاف:

في المملكة العربية السعودية تطبق النظارة على الأوقاف بإحدى صور ثلاث:

١. الناظر الخاص

٢. الناظر يتخذ شكل مجلس إدارة للوقف

٣. وزير الأوقاف ناظرا على جميع الأوقاف الخيرية التي لم يكن لها ناظر أو مات ناظرها، وقد حلت الهيئة العامة للأوقاف محل الوزارة فيما يتعلق بالأوقاف.

وأبرز وظائف ناظر الوقف في المملكة، هي:

إجارة الوقف	تنفيذ شرط الواقف	تنمية الوقف	حفظ الأصول وثمرتها
إسناد الوظائف	أداء ديون الوقف أو بيعه عند الحاجه	تحصيل ريع الوقف	تقسيم الغلة

(5) نظام الهيئة العامة للأوقاف المادة (5) ، نظام المرافعات الشرعية المواد (219،220،221) ، نظام التسجيل العيني للعقار المادة (36)

البيان	الإجابة

ما لا يجوز للناظر في الشرع وفي الأنظمة والتطبيق الواقعي لعمل النظار في المملكة العربية السعودية وفق ما توصلت إليه الدراسة:

المحاباة	الإضرار بالوقف	الإستدانة	رهن الوقف	إعارة الوقف

ثالثا: الإشراف على أعمال النظارة:

تطور الإشراف على الأوقاف في المملكة العربية السعودية في جانب اللوائح والأنظمة، وجانب الجهات الإشرافية والرقابية وطريقة التعامل الإداري، وتطورت هذه الأنظمة حتى وقتنا الحاضر في ضبط الأوقاف ورعايتها، والمساهمة في تعظيم الانتفاع منها وصرفها في مصارفها الصحيحة، وتطورت الجهات الرسمية التي ترعى الأوقاف في المملكة حتى تم إنشاء هيئة عامة متخصصة بالأوقاف ممثلة في الهيئة العامة للأوقاف. والهيئة العامة للأوقاف هي المشرفة على جميع الأوقاف العامة والخاصة والمشتركة ويتضمن ذلك إشرافها على أعمال النظار المعينين من قبل الواقفين. كما ان للهيئة اتخاذ جميع الإجراءات النظامية في سبيل تحقيق الإشراف الرقابي على الأوقاف للتأكد من تحقيق أهداف الواقفين، ولها في سبيل ذلك تحريك دعوى لعزل من يخفق من النظار في تحقيق أهداف الوقف. كما عليها اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الأوقاف في حدود أحكام نظام الهيئة العامة للأوقاف،

يتبين مما سبق بأن الأنظمة في المملكة العربية السعودية أعطت نظار الأوقاف ومجالس النظارة صلاحيات الإشراف على الأوقاف وإدارتها وفق شروط الواقفين، مع الرقابة على أدائهم وتحديد الأنظمة المالية والإدارية التي تطور عملهم وتتيح الرقابة المناسبة عليه.

رابعا: تعارض المصالح:

وذلك فيما يتعلق بالأوقاف التي تكون الهيئة العامة للأوقاف ناظرة عليها أو مديرة لها. فلا يجوز أن يكون لأيٍّ من أعضاء المجلس، أو موظفي الهيئة، أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وجميع من له علاقة بإدارة أعمالها؛ أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي مشروع أو اتفاق يعقد مع الهيئة، كما لا يجوز له أن يتعامل بالبيع أو الشراء أو غير ذلك لحساب نفسه أو لحساب الغير في أموال الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرة لها، ويكون باطلاً أي تصرف مخالف لأحكام هذه المادة.[6]

4) إدارة الأوقاف:

- **تعريف إدارة الوقف :** إدارة الأوقاف جزء من أعمال النظارة تتفرع عنها وتتداخل معها وتعرف بأنها ما يعهد به الناظر إلى غيره . سواء أكان شخصياً ذا صفة طبيعية أو اعتبارية .في شأن تصريف شؤون الوقف بحفظه وإيجاره وتنميته وإصلاحه. فهي جزء النظارة العملي وتتم إدارة الأوقاف وفقا لاتجاهين:

1- **إدارة الأوقاف وفق شرط الواقف:** وهذا الاتجاه هو الأصل في إدارة الأوقاف.

2- **إدارة الأوقاف من قبل الهيئة العامة للأوقاف:** وذلك للأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، أو التي يعهد الناظر فيها إدارة الوقف إلى الهيئة، وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في نظام الهيئة.

- المقابل المالي للإدارة والنظارة:

يكون المقابل المالي الذي يحصل عليه الناظر أو القائم بأعمال إدارة الوقف موافقا لشرط الواقف، وإن خلا شرط الواقف من النص على مقابل أعمال النظارة والإدارة فيخضع ذلك لتقدير النظار في القدر الكافي المحقق لأغراض الوقف والمتوافق مع إرادة الواقف.

5) استثمار الأوقاف وتنميتها:

يتمثل الاستثمار الواقعي للوقف في الإنفاق على أصول ثابتة من ممتلكات الوقف بغية تحقيق عائد مالي على مدى فترات مختلفة من الوقت بشكل يجمع بين القدرات الفكرية والطاقات البشرية والموارد الطبيعية لزيادة رأس مال الوقف وبالتالي توفير الخدمات لأفراد المجتمع مراعيا في ذلك مقاصد الشريعة العامة في ترتيبها للحاجات البشرية من الضروري إلى الحاجي، فالتحسيني. فهو ما يبذله ناظر الوقف من جهد فكري ومالي من أجل الحفاظ على الممتلكات الوقفية وتنميتها بالطرق المشروعة ووفق مقاصد الشريعة ورغبة الواقفين بشرط ألا تعارض نصا شرعيا.

(6) نظام الهيئة العامة للأوقاف: المواد (24، 7،5)

البيان	الإجابة
	فالأصل أن مسؤولية استثمار الوقف موكلة إلى ناظره أو مجلس نظارته وفق شرط الواقف مع استصحاب مصلحة المستفيدين من الوقف وتقديم استدامة الوقف على استثماره. إلا أنه يحدث أن يخلو الوقف من ناظر عليه أو توكل نظارته أو إدارته إلى الهيئة العامة للأوقاف، وعليه تتولى الهيئة العامة للأوقاف استثمار الأوقاف مع الالتزام بشرط الواقف، وعدم الإضرار بالمستفيدين من الوقف؛ ولها القيام بالآتي: 1.استثمار أصول الأوقاف. التي تكون ناظرة عليها. وفوائض إيراداتها، وذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة للتحقق من جدواه. 2.استقطاع نسبة لا تتجاوز (25٪) من صافي الإيرادات السنوية للوقف الذي تكون ناظرة عليه؛ لاستثمارها لمصلحته. 3.استقطاع نسبة لا تتجاوز (20٪) من الفوائض السنوية لإيرادات وقف أو مجموعة أوقاف تكون ناظرة عليها؛ لاستثمارها لأجل تنمية وقف أو أوقاف أخرى تكون ناظرة عليها كذلك؛ على أن تعيد النسبة المستقطعة لحساب الوقف خلال مدة خمس سنوات. كحد أقصى. من تاريخ الاستقطاع.[7] **6) التصرف في أصول الوقف:** نظم المشرع التصرفات المشروعة في أصل الوقف والموكلة إلى ناظر الوقف في حال اقتضت مصلحة الوقف ذلك على النحو التالي: 1. إذا اقتضت المصلحة العامة بيع وقف عام أو استبداله أو نقله، فليس لناظره أن يجري ذلك إلا بعد استئذان المحكمة في البلد التي فيها الوقف، وإثبات المسوغات الشرعية التي تجيز بيعه أو استبداله أو نقله، على أن يجعل ثمنه في مثله في الحال. 2. إذا اقتضت المصلحة التصرف في الوقف الأهلي ببيعه أو استبداله أو نقله أو رهنه أو الاقتراض له أو تعميره أو شراء بدل منه أو تجزئته أو فرزه أو دمجه أو تأجيره لمدة تزيد على عشر سنوات أو المضاربة بماله. فيما إذا كان الثمن لا يكفي لشراء البدل. فليس لناظره أن يجري أيًّا من تلك التصرفات إلا بعد استئذان المحكمة المختصة. أما في حال كان الأصل الموقوف عقارا ونزعت ملكيته فيتم التصرف فيه على النحو التالي: 1 . إذا نزعت للمنفعة العامة ملكية عقار وقف أو قاصر أو غائب، أو كان في هذا العقار حصة شائعة لأيّ منهم؛ فيكون إفراغه لدى كتابة العدل، ما لم يكن البدل عقارًا فيكون الإذن فيه وإفراغه من المحكمة المختصة. 2. تودع قيمة العقار بوساطة المحكمة المختصة في البنك المركزي أو أحد فروعه أو أحد المصارف في البلد حتى يصدر إذن من المحكمة المختصة بصرفها. أما فيما يتعلق بأبنية الأوقاف - الأهلية أو الخاصة أو المشتركة أو الخيرية أو العامة - الخربة المنذرة بالسقوط والتي تضطر الأمانة أو البلديات إلى إنذار أهلها لتقويض بعض منها أو كلها فتتبع فيها إحدى الطريقتين الآتيتين: 1 - إما أن تكلف نظارة الوقف بالقيام بعملية الهدم إن كان له غلة وكان الواقف واحدا أو نوع الوقف أهليا، وفي حالة عدم وجود غلة للبناء الموقوف من ذا النوع فتقوم البلدية بإجراء ذلك من صندوقها باسم المصلحة العامة، على أن يجري تأمين هذه المصاريف من البند المرصود في ميزانيتها باسم المصاريف فوق العادة. 2 - أما إذا كان البناء وقفا عائدا لإحدى المؤسسات الخيرية فتكلف جهاتها القيام بعملية الهدم، وإذا لم تكن لها جهة معينة أو لم يكن لها وجهة تؤمن المبلغ المطلوب صرفه لهذا الغرض فتقوم مديرية الأوقاف العامة بما يجب نحو ذلك من البند المقرر في الفقرة الآتية. 3 - أما إذا كان الوقف عاما، وهو: الذي لم تعرف له جهة مخصوصة وكان مربوطا بمديرية الأوقاف العامة ولم تكن له جهة صرف أو غلة، فتقوم مديرية الأوقاف العامة بإنفاذ القرار المتخذ بشأن القيام بعملية الهدم لأماكن من هذا القبيل، على أن يكون ذلك من البند المخصص باسم: (مصاريف فوق العادة)، أما إذا كان هذا النوع من الوقف غير مربوط بإدارة الأوقاف ولم يكن له قيد في سجلاتها فتقوم البلدية بإجراء عملية الهدم حسب مقتضيات الفقرة (ج) من هذه المادة. كما تعفى الأوقاف الخيرية من كافة الرسوم المترتبة على الهدم.[8] **7) تطوير وتنظيم العمل الوقفي:**

(7) نظام الهيئة العامة للأوقاف، المادة (15)

(8) نظام المرافعات الشرعية المادة :223 ، 226 . ، نظام الطرق والمباني ، المادة (13،158)

البيان	الإجابة
	إن تشوف الشريعة الإسلامية إلى الأوقاف وحرصها عليها جعل من الضرورة بمكان أن توكل مهمة التوعية بأهمية الوقف والحث عليه إلى جهات مختصة تطلع بهذه المهمة وهو ما لجأ إليه المشرع من إسناد مهمة تطوير وتنظيم العمل الوقفي إلى الهيئة العامة للأوقاف.[9] **8) وقف المخطوطات والمكتبات:** أسندت مهمة الإشراف والرقابة على المكتبات الوقفية بالمملكة العربية السعودية إلى مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية. على أن تحتفظ كل مكتبة توقف في المجمع باسمها، ويلتزم المجمع بشروط الواقف المرتبطة بها إن وجدت، مع تعزيز إيجاد أوقاف للمجمع وتنظيم آليات عملها.[10] **9) وقف الأجنبي:** لقد أفرد المنظم السعودي أحكاما تتعلق بوقف الأجنبي وذلك بمراعاة أحكام تملك غير السعوديين للعقار، فأجاز تسجيل وقفية عقار مملوك لغير السعودي بشروط محددة على النحو التالي: أ. أن يكون الوقف طبقًا للمقتضيات الشرعية . ب. أن يكون الوقف على جهة بر لا تنقطع . ج. أن يكون الوقف على أفراد سعوديين أو على جهات خيرية سعودية . د. أن يكون الناظر على الوقف سعوديًا . هـ. أن ينص في صك استحكام الوقف أن يكون للهيئة العامة للأوقاف حق الإشراف على الوقف. و. أن يكون الوقف خاضعًا لنظام الأوقاف في المملكة. كما لا يجوز لغير السعودي بأي طريق غير الميراث اكتساب حق الملكية أو حق الارتفاق أو الانتفاع على عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويستثنى من ذلك اكتساب حق الملكية إذا اقترن بها وقف العقار المملوك طبقا للقواعد الشرعية على جهة معينة سعودية وبشرط أن ينص في الوقف على أن يكون للمجلس الأعلى للأوقاف حق النظارة على الموقوف. [11] **أما البيئة التنظيمية فسترد بشيء من التوضيح ضمن موضوع أصحاب المصلحة** **وأما البيئة التشغيلية فسترد أيضا بشكل مفصل تحت بند الفوائد والعوائد التي تعود على الدولة وقطاعاتها**

التجارب والممارسات الدولية

تتخذ مناهج عرض التجارب الدولية في الغالب أحد ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الأول يتضمن عرضًا لتفاصيل التجربة الخاصة بالدولة محل البحث بمجمل إيجابياتها وسلبياتها، وعلى الرغم من شمولية هذا الاتجاه، فإنه يغرق في تفاصيل قد لا تكون مجدية في أحيان عدة. أما الاتجاه الثاني فيعتمد على عرض تجارب وممارسات الدولة محل البحث وفقًا لمجالات الاهتمام والتركيز، إلا أن هذا الاتجاه أيضًا قد يتسم بالعمومية، خاصة وأن تركيزه ينصبُّ على تقديم طرح أفقي للقضية، ويأتي الاتجاه الثالث الذي يعتمد بصورة رئيسة على عرض نقاط التميز في كل تجربة، وهو الاتجاه الذي تبنَّته الدراسة الحالية. فمن واقع مراجعة الأدبيات، وقراءة نتائج ما نُشر من تحليلات كمية وكيفية لواقع تجارب الدول في مجال الوقف، خرجنا بعدد من مواطن القوة في كل تجربة. ففي سنغافورة -على سبيل المثال- برزت بوضوح مرونة الإدارة والاستثمار الفاعل. وفي ماليزيا جرى الاعتماد على الوقف بوصفه أحد محركات التنمية والتطوير. أيضًا في بنغلاديش برز الوقف كأداة هامة ساهمت في التخفيف من حدة الفقر. أما في

(9) نظام الهيئة العامة للأوقاف، المواد (7، 5)

(10) تنظيم مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية ، المواد (1 ، 4، 6) ، نظام حماية التراث المخطوط في المملكة العربية السعودية، المواد (1،3)

(11) نظام المرافعات الشرعية ، المواد (222) ، نظام تملك غير السعوديين للعقار المواد (5)

البيان	الإجابة

إندونيسيا فبرز بوضوح الدور المؤسسي لهيئة الوقف. وفي الغرب نجد التجربة البريطانية تبرز كواحدة من أكثر التجارب ثراءً في مجال العمل الخيري بشكل عام؛ ولذا تطرقنا لها بشيء من التفصيل.

ونركز في هذه الدراسة على مواطن القوى في مختلف التجارب الوقفية، التي روعي في تحديدها عدد من العوامل، على رأسها: وجود نقاط قوة يمكن الاعتماد عليها في الخروج برؤى فاعلة لتطوير المنظومة الوقفية، كما روعي أيضًا تنويع النطاق الجغرافي، لتشمل دول قارات آسيا، وأفريقيا، وأوربا، وأمريكا، كذلك التنويع في الأوضاع الاقتصادية والتنموية للخروج بصورة تتسم بالشمولية لآليات التوظيف والاستفادة من التجارب الدولية للوقف في مختلف السياقات.

تجربة ماليزيا... الوقف كشريك في التنمية

تشكلت ماليزيا بموجب مفهوم الفيدرالية، وهي تتكون من ثلاث عشرة (١٣) ولاية. صِيغَ الدستور الفيدرالي لماليزيا؛ ليحكم العلاقة بين حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية، وينص الدستور على أن "الإسلام هو الدين الرسمي لماليزيا". بالإضافة إلى ذلك، يحدد الدستور أيضًا مسؤوليات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات التي يشار إليها في الدستور باسم "القائمة الفيدرالية"، و"قائمة الولايات" على التوالي، حيث ترد التفاصيل المحددة لمسؤوليات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات في الجدول التاسع من الدستور الفيدرالي لماليزيا[12].

يحدد الدستور أيضًا دور الملوك؛ أي سلاطين الولايات الثلاث عشرة، ففي الجزء الأول منه، الذي يحمل عنوان "الولايات والدين وقانون الاتحاد"، تنص المادة 3 (2) على ما يلي: "في كل ولاية بخلاف تلك التي ليس لها حاكم، يعد الحاكم رأس دين الإسلام في دولته، بالشكل والمدى اللذين يعترف بهما ويعلنهما الدستور، جميع الحقوق والامتيازات والصلاحيات التي يتمتع بها بصفته إمامًا لذلك الدين، لا تؤثر ولا تتأثر"، ولعل الدافع وراء إبراز ما سبق هو التأكيد على أن سلطان كل ولاية هو زعيم ديني في تلك الولاية، حتى مع تشكيل الحكومة الفيدرالية، فإن المسألة الدينية لا تزال من اختصاص الدولة، وليس الحكومة الفيدرالية.[13]

أسباب اختيار التجربة الماليزية في إدارة الوقف

- اتفقت التجربة التنموية في ماليزيا إلى مدى بعيد مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي ساهم بصورة فاعلة في تحقيق التنمية الشاملة. أما في مجال القطاع الوقفي فتعد ماليزيا من الدول التي استحدثت صيغًا تتماشى والمستجدات المصرفية، وبرهنت على قدرة التمويلات الإسلامية على تحقيق التنمية.
- التفوق النسبي في مجال الإدارة الحديثة في ماليزيا مقارنةً ببعض الدول الإسلامية، خاصة في مجال الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وتطورها الملحوظ في القطاع المالي الإسلامي، والتسهيلات والإجراءات التي تمتاز بها في المجال الإداري والقانوني؛ ما انعكس بالضرورة على واقع المؤسسة الوقفية.
- الحراك الوقفي الذي تشهده ماليزيا والعالم الإسلامي، حيث تم الانسجام والتوافق ما بين الوقف وعناصر البيئة الخارجية التي تقبلت هذا النظام وبين هذه الثقافة الوقفية بكل ارتياح وتوافق، ولم يحدث أن وقع اختلاف أو تصادم في ظل وجود أعراق وديانات غير مسلمة تقارب نصف المجتمع الماليزي.

12 Ayedh, A. M. A., Kamarubahrin, A. F., & Khairi, K. F. Accountability Practices of Waqf Institution in Malaysia: A Critical Analysis. International Journal of Management, Accounting and Economics,2019, 6, 146-71

13 Ibid.

البيان	الإجابة

- كانت هناك مبادرات مميزة في قطاع الأوقاف في دولة ماليزيا، ولا شك أن دولة ماليزيا مثَّلت نموذجًا يمكن متابعته ومحاكاته في ظل الثورة الوقفية التي تصاعدت خلال العقدين الماضيين.
- عند الحديث عن صِيغ القطاع الوقفي في ماليزيا نجد أنها مستحدثة مقارنةً بمثيلاتها في باقي الدول، كما أنها تتسم بالتنوع، وتتماشى صيغها مع المستحدثات المصرفية.
- تسيطر ماليزيا على ٥١٪ من سوق الصكوك العالمية البالغ حجمها ٣٩٦ مليار دولار، ضمن استراتيجيات وسياسات جعلتها تتصدر سوق المال الإسلامي.

الإطار القانوني والتنظيمي للوقف في ماليزيا

في البداية لم تكن هناك أي ضوابط قانونية لعملية إدارة الممتلكات الوقفية في ماليزيا قديمًا، فقد تركت إدارتها بشكل كامل للمتولين حتى عام ١٩٥٢م. ولقد أدَّت كثرة التجاوزات في إدارة الممتلكات الوقفية، وعدم وجود أحكام قانونية لإدارة الوقف في الماضي إلى عدم الكفاءة، والإدارة غير المنتظمة للأراضي أو الممتلكات الوقفية، وهو ما دفع للشعور بضرورة سَن قوانين للحد من هذه التجاوزات. بدأ ذلك في عام ١٩١١ عندما أصبحت ولاية جوهور أول ولاية توثق نصًّا قانونيًّا مكتوبًا بشأن الوقف باسم "قانون حظر الوقف لعام ١٩١١" Enakmen Larangan waqf، ثم تبعتها ولاية بيراك التي أدخلت (مراقبة قانون الأوقاف، ١٩٥١) Wakaf Enakmen Kawalan بعد أن أعيدت تسميته إلى "قواعد الرقابة على الوقف ١٩٥٩" Peraturan Kawalan1959 Waqf. وفي عام ١٩٥٢ قامت ولاية سيلانغور بإصدار تشريعات إدارية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تبعتها سائر الولايات بإصدار مثل هذه التشريعات، وكانت ولاية سيلانغور هي الولاية الأولى التي أعطت السلطة للمجلس الديني الإسلامي للولاية (SIRC) لإدارة الممتلكات الوقفية باسم: (إدارة سيلانجور لتشريع القانون الإسلامي، ١٩٥١)، ثم تبعتها ولاية كلانتان، التي أصدرت في عام ١٩٥٣ قانون Council of Religion and Malay Custom and Kathis Religion Courts Enactment، ثم تبعتها الكثير من الولايات. ففي عام ١٩٥٥ أصدرت حكومة إقليم ترينغانو تشريعات مشابهة، وحكومة مالاكا في عام ١٩٥٩، وبيراك في عام ١٩٦٥، وجوهور في ١٩٧٨، وتشترك جميع القوانين التي صدرت في مختلف الولايات في النقاط التالية:

- اعتبار المجلس الإسلامي في كل إقليم هو الوصي العام على جميع الأوقاف الإسلامية ضمن الإقليم.
- الاحتفاظ بجميع المستندات المتعلقة بالأوقاف لدى المجلس الإسلامي.
- الالتزام بصرف ريع الأملاك الوقفية على الأغراض المحددة لها وفق شروط الواقفين.

وزَّعتِ الحكومةُ الماليزية -بصفتها حكومةً منظمةً فيدراليًّا- السلطةَ القضائية بين الفيدرالية والولاية في الدستور الفيدرالي، ووضعت قوانين الوقف في ماليزيا تحت الولاية القضائية للدولة، وعملت إدارتها على سن الشريعة الإسلامية في كل دولة. وبينما أعلنت بيراك لوائح مراقبة الوقف في عام 1959، نفذت جوهور أسلوب الوقف الخاص بها من خلال قواعد جوهور الوقف عام ١٩٨٣، ويوضح الجدول التالي قوانين الوقف في ماليزيا وفقًا للولاية.

قوانين الوقف حسب الولاية في ماليزيا

الولاية	التشريع	التاريخ
بيرليس	إدارة تشريع قانون الدين الإسلامي	٢٠٠٦
قدح	إدارة تشريع الشريعة الإسلامية	٢٠٠٨
بينانج	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٤
بيراك	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٤
برسكوتوان	قانون إدارة الشريعة الإسلامية	١٩٩٣
سيلانجور	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٣
كيلانتان	المجلس الديني الإسلامي وتشريع جمارك الملايو	١٩٩٤
تيرينجانو	قانون إدارة الشؤون الإسلامية	٢٠٠١
باهانج	إدارة تشريع الشريعة الإسلامية	١٩٩١
ملقا	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٢
نيجري سمبيلان	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٣

البيان	الإجابة	
جوهور	إدارة التشريع الديني الإسلامي	٢٠٠٣
صباح	قانون المجلس الديني الإسلامي	٢٠٠٤
ساراواك	مرسوم مجلس الإسلام (الفصل ٤١)	٢٠٠١

Source: Ayedh, A. M. A., Kamarubahrin, A. F., & Khairi, K. F. Accountability Practices of Waqf Institution in Malaysia: A Critical Analysis. International Journal of Management, Accounting and Economics, 2019, 6, 146-71.

ووفقًا لقانون المسلمين رقم ٤ لعام ١٩٥٥، تتعامل معظم الولايات في ماليزيا مع نوعين من الوقف، وهما: الوقف العام، والوقف الخاص. ويُعرَّف القسم ٢ من التشريع هذين الوقفين على النحو التالي: "الوقف" هو تكريس دائم لرأس المال ودخل الممتلكات للأغراض الدينية أو الخيرية المعترف بها من قِبل الشريعة الإسلامية، وتشمل الممتلكات المخصصة لذلك. بينما يُقصد بعبارة "وقف خاص" أنه تكريس دائم لرأس المال ودخل الممتلكات للأغراض الدينية أو الخيرية المعترف بها في الشريعة الإسلامية، وتشمل الممتلكات المخصصة لذلك، والتي يتعين دفع دخلها إلى شخص أو أشخاص للأغراض المنصوص عليها في الوقف. **من هنا يجب أن يلتزم الوقف "الخاص" بهدف المتبرعين، بينما يمكن استخدام "الوقف" لأي غرض دون انتهاك السياسة.**[14]

وقد صرحت وزارة الأوقاف والزكاة والحج في ماليزيا بأنه وفقًا للبند المنصوص عليه في تشريع الدولة، تُدرج أصول الوقف في ماليزيا تحت مظلة مجالس الدولة الإسلامية الدينية (SIRC) بصفتها الوصي الوحيد لكل ولاية. **ويشير مصطلح "الوصي الوحيد" إلى أن المجالس الدينية لكل ولاية قد تم تعيينها قانونيًا من خلال تشريعاتها الخاصة للإشراف على جميع أصول الوقف على أن تكون مسؤولة عن إدارتها وتطويرها، وألا يحق لأي جهة أو هيئة أخرى تولي سلطة الوصاية**[15].

يفصل القانون الماليزي بين مفهوم الوقف والثقة خاصة فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة. القسم 5 من قانون العمل الوطني على سبيل المثال، يعطي تعريفًا عامًا لـ "الثقة" فيؤكد أن كلمة "ثقة" لا تشمل الوقف الذي تم إنشاؤه وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يمكن العثور على هذا التعريف في جميع الولايات التي لديها تشريعات وقفية، وهي: سيلانجور ونيجيري سمبيلان، ومالاكا. بخلاف التأكيد على أن الوقف ليس "ثقة" بالسياق التقليدي، فإن المعنى الضمني المصاحب هو أن الجمهور العام ومديري الوقف والمسؤولين يجب أن يفهموا أن الوقف لا ينشأ من خلال العلامة التجارية وتبني نفس ممارساته، ولكن وجوده يجب أن يقوم على مبادئ الإسلام. لذلك، إذا تم استخدام مبنى لأنشطة تتعارض مع مبادئ الإسلام وتم توفيره بعد ذلك في الوقف، فلا يمكن اعتباره ملكية وقفية، ولكن يمكن أن يندرج تحت تعريف "الثقة" بالمعنى المقصود في قانون الوصي لعام 1949 (قانون 208).

1-14.

وتنص تشريعات الوقف في ماليزيا في المجمل على ثلاث قواعد رئيسة للوقف، وهي: أن إعلان الوقف غير قابل للإلغاء، خاصة عندما يكون العنوان مسجلًا لدى مجالس الدولة الإسلامية الدينية، ولا يمكن بيع الوقف أو نقله أو توريثه من قِبل أي شخص.

إدارة الوقف في ماليزيا

تتشكل ماليزيا من ١٣ ولاية مختلفة يحكمها ملك أو سلطان. وقد فوَّض الدستور الماليزي السلطة لإدارة جميع الأمور الإسلامية والدينية لجميع السلاطين في كل ولاية، وتشمل أمور الزكاة بين المال والوقف. وبما أن الحكومة تشكل السلطة التنفيذية، فهي من يتولى إدارة الأوقاف في ماليزيا، ولكنها تشرف ولا تدير، لأن نظام الأوقاف في الولايات الماليزية يتبع عمليًا المجلس الديني المعين من قِبل سلطة الولاية، وهذا يعني أن كل ولاية تدير وقفها بذاتها. والملاحظ في المخطط أن الحكومة تمارس مهامها بتفويض منها لصالح المجلس الديني الإسلامي (SIRC) لإدارة العقارات الوقفية، وهذا ما أدى إلى إنشاء وحدات الوقف من قِبل المجالس الدينية داخل الهياكل الإدارية. كما أسست جوهر الهيئة الوطنية للأوقاف في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ وهي تعنى بشؤون تنمية الأوقاف في ماليزيا. ويرأس المؤسسة وزير الشؤون الدينية، ونائبه هو مدير إدارة الوقف والزكاة والحج "جوهر"، في حين أن أعضاء مجلس أمناء المؤسسة هم: مندوبو مجالس الشؤون الإسلامية بالولايات الماليزية، ومندوب من الحكومة الاتحادية، وخبراء من رجال الأعمال. وتتمثل وظيفة الهيئة الوطنية للأوقاف في:

- تنمية أموال الوقف الحالية وبذل الجهود لإنشاء وقف جديد.

KADER, S. Z. S. A.; MOHAMED, Nor Asiah. Legal framework for management of waqf land in Malaysia. Malayan Law Journal Articles, 2014, 6: 1-14.14

MOKHTAR, Salbiah, et al. Issues, Problems and Strategies of Waqf Land Development in Malaysia–Literature Review. In: 7th Annual Conference Management in Construction Researchers' 15 Association MICRA, Kuala Lumpur. 2008. p. 8-19

البيان	الإجابة

- تحقيق تنمية اجتماعية للمجتمع المسلم من خلال تطوير مشروعات وقفية.
- إدارة ممتلكات الوقف بطريقة منظمة وأكثر فعالية ليستفيد منها المجتمع الماليزي المسلم.
- جمع المعلومات والبيانات عن الأصول الوقفية.
- إقامة حملات توعية للوقف لتشجيع أبناء المجتمع على وقف ممتلكاتهم.
- تحصيل الإيرادات الوقفية.
- حماية ممتلكات الوقف من عمليات السطو والتخريب.
- إعداد تقرير سنوي لممتلكات الوقف ونشره.

في المقابل هناك مكتب يتبع مكتب رئيس الوزراء، ينسق أعمال الأوقاف في الولايات يسمى بإدارة جوهر JAWHAR، ولكن عمله إشرافي تنسيقي ليس إلا، في ظل تعدد التجارب الوقفية في مختلف الولايات الماليزية.

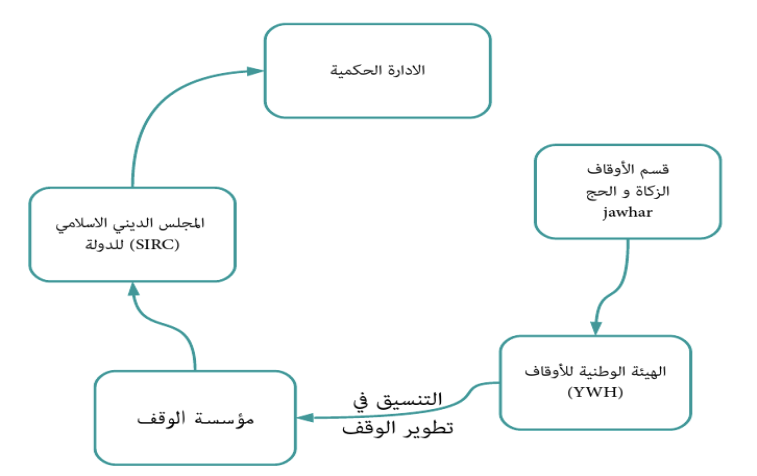

Source: Muntaka Alhaji Zakari and Malih sulaiman Efficiency and Effectiveness of Waqf- Institutions in Malaysia: Toward financial sustainability p.14.

ففي ظل اهتمام الحكومة المركزية بملف الوقف في الدولة، وتطويره في الولايات، قامت بتأسيس دائرة لضبط العمل الوقفي في ماليزيا ككل، أطلق عليه اسم جوهر، وهي دائرة مخصصة لمتابعة كافة قضايا الأوقاف في الولايات دون أن يديرها بذاته، وهي أشبه ما تكون بدائرة إشراف ومتابعة وتقييم ليس إلا. ففي عام ٢٠٠٤ أعلن رئيس الوزراء الماليزي آنذاك عبد الله بدوي تأسيس إدارة الأوقاف والزكاة والحج تتبع مكتبه لتسهيل تنمية الأوقاف في عموم البلاد. وفي عام ٢٠٠٦، تم تخصيص مبلغ ٦٣ مليون دولار لتطوير أراضي الوقف في عموم الولايات.

هنا يجب توضيح أن الوقف داخل الولايات في ماليزيا يجب أن يكون مسجلًا باسم المجلس الديني في هذه الولاية أو تلك، ولن تجد وقفًا دون تسجيل، باعتبار أن هذه شعيرة دينية. وبناءً عليه، يجب أن يشرف عليها المجلس الديني، التابع عمليًّا لسلطان الولاية، ويخوّل السلطانُ المفتي في هذه الولاية تنظيمَ أعمال الوقف من خلال ما يعرف بالإدارة الوقفية، إلى جانب ملف الحج والزكاة داخل الولاية.

حاليًّا في المنظور الماليزي، هناك عدة أنواع من المتولين المؤسسين وهم: المتولي الحكومي، والمتولي الخاص، والمتولي من الشركات، والمتولي المتمثل في المنظمات غير الحكومية التطوعية أو غير الهادفة للربح (NGO). ويمكن أن تتمثل المنظمة غير الحكومية بوصفها أحد المتولين في: مؤسسة قابضة ومؤسسة غير هادفة للربح أو مؤسسة مجتمعية. هذا، ويوجد في ماليزيا حاليًّا ١٣ متوليًا حكوميًّا نظرًا لوجود ١٣ ولاية مختلفة. ويتمثل المتولي الحكومي أيضًا في مجلس الدولة الإسلامية الديني. وقد نتج عن ذلك ١٣ إدارة وقفية مختلفة في ماليزيا[16].

ومن باب تعزيز الثقافة الوقفية، وإعطاء هامش حرية أكبر للواقفين لاختيار أوقافهم، أتاحت السلطات بماليزيا للواقف إمكانية أن يسجل وقفًا خاصًّا به، من دون الحاجة إلى أن يُسجَّل داخل الولايات الماليزية، ما دام يخضع لإشراف المجلس الديني في الولايات عليه، حيث يلتزم المجلس بالإشراف على الأوقاف بحسب الدستور فيما يخص عمل

16 Utilization of Waqf Property: Analyzing an Institutional Mutawalli Challenges in Management Practices. International Journal of Economics and .,& Selamah Maamor. Hasyeilla Abd Mutalib Financial Issues, 2016, 6(S7) 36-41.

البيان	الإجابة

الولايات، ولذا خصصت الحكومة الماليزية مكانًا في المركز المالي لها في جزيرة لبوان كنظام لتسجيل الشركات الوقفية، فيمكن تسجيل وقف، ويكون الإشراف عليه من قِبل الواقف نفسه أو الناظر الذي يسميه مجلس الإدارة.

الوقف والتنمية في ماليزيا

في ظل التطورات التي شهدها قطاع المالية الإسلامية في العقود الماضية، استطاعت ماليزيا التربع على عرش صدارة الدول الإسلامية في مجال تأسيس بيئة جاذبة للمالية الإسلامية، وتأسيس مناخ للباحثين والمهتمين بها أكاديميًّا ومهنيًّا؛ مما جعل ماليزيا بوابةً واسعة وقادرة على إدارة حجم التعاملات المالية والإسلامية التي تزداد في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، من خلال الابتكار في المنتجات المصرفية الإسلامية. ومن بين أبرز ما دعمت به الحكومة الماليزية حضورها وهويتها الدينية إنشاؤها لبعض البنوك الإسلامية التي هدفت من خلالها إلى تحقيق التكافل والتعاون المجتمعي. ومن أبرز تلك الإجراءات نذكر ما يلي:

- تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي عام ١٩٨٣.
- إنشاء شركات التأمين الإسلامية بموجب قانون التكافل سنة ١٩٨٤.
- تعديل قانون العقوبات ليبدو أكثر انسجامًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ولقد أوضحت الأرقام سيطرة ماليزيا على ٥١٪ من سوق الصكوك العالمية البالغ حجمها ٣٩٦ مليار دولار، وذلك عن طريق اتباع استراتيجيات وسياسات جعلتها تتصدر سوق المال الإسلامي. وتتمثل أبرز تلك السياسات فيما يلي[17]:

١. **نشر الوعي التعليمي بين الجمهور الماليزي حول المالية الإسلامية**، ومنح امتيازات للمستثمرين كمؤسسات وأفراد، وجعل المالية الإسلامية بديلًا عن النظام المالي الربوي، ولا سيما في جانب المخاطر، والتركيز على البعد الاجتماعي الواضح في المالية الإسلامية. وقد جرى ذلك من خلال عدة وسائل، أهمها: تأسيس جامعات مخصصة لهذا الشأن، مثل الجامعة العالمية للمالية الإسلامية، التي تأسست بإشراف البنك المركزي الماليزي، الذي أدرك في وقت مبكر أهمية قطاع المالية الإسلامية، فأنشأ أيضًا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية للمالية الإسلامية، فضلًا عن المؤتمرات والندوات والنقاشات الجامعية والبرامج التلفزيونية والإذاعية التي أسهمت في دعم هذه الاستراتيجية.

٢. **الدور الفعال للقطاع الحكومي والخاص في تنمية قطاع المالية الإسلامية**، حيث إن ماليزيا دولة متميزة عن العديد من الدول الإسلامية في قطاع الخدمات، من ثم ربطت هذا القطاع بالمالية الإسلامية، وذلك من خلال وضع الأطر والقوانين التنظيمية لهذه المنظومة المالية، وإنشاء نظم رقابية وتنظيمية لتسهيل أداء سوق المال الإسلامي وتطويره لغرض منح الثقة للمستثمرين، وإشراك القطاع الخاص في هذا القطاع، فقامت المنظومة المالية الإسلامية على كلا القطاعين: القطاع الحكومي والقطاع الخاص، حيث يتنافس القطاعان جميعًا على مجال حيوي هام في الدولة. وكان للمالية الإسلامية الدور الكبير في انتعاش الاقتصاد والتقليل من نسبة البطالة بين الطبقات الفقيرة، وتعزيز الصكوك الاستثمارية للمشاريع الكبيرة في الدولة.

٣. **دعم البحث والتطوير**، حيث اهتمت الحكومة الماليزية بدعم جانب البحث والتطوير في المالية الإسلامية، من خلال البنك المركزي الماليزي، وقدمت مساعدات بحثية للجامعات من أجل مساعدتها على تقديم البحوث في مجال المالية الإسلامية، بل أسست الحكومة الماليزية مركزًا للبحوث في مجال الأوقاف International Waqf Research (ICWR) عن طريق الجامعة المالية الإسلامية العالمية، كي تسهم هذه المراكز البحثية في تخريج باحثين يمكن أن يسهموا في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، ومنها المنتجات الوقفية.

٤. **وجود مؤسسات مالية إسلامية عريقة** ساهمت في دعم هذا التوجه الحكومي، وهذه المؤسسات أثبتت قدرتها على النمو قبل أن تتوجه الحكومة نحو المالية الإسلامية، وما زالت هذه المؤسسات قائمة، وتسهم في دعم التنمية المحلية والاقتصاد الوطني، ولها دور في التنمية الوقفية، كصندوق الحج. هذه الاستراتيجيات جعلت ماليزيا تتربع على القمة كأفضل دولة في مجال المالية الإسلامية في العالم، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على واقع الأوقاف.

الوقف النقدي واستثمار الوقف في ماليزيا

١. تجربة الوقف النقدي في مؤسسة جوهور كورب[18]

أُسست مؤسسة جوهور jcorp من قِبل حكومة ولاية جوهر كمؤسسة عامة وهيئة قانونية، عن طريق قانون جوهر رقم 4 لعام 1968، قبل أن يُعدَّل بموجب التشريع رقم 5 لعام 1995. وتعد JCorp المؤسسة الاستثمارية الرسمية للولاية، وواحدة من كبريات مجموعات الأعمال الرائدة بماليزيا في العديد من أعمالها الأساسية، وتشارك من خلال مجموعة شركاتها في الأعمال الأساسية التي تشمل زيوت النخيل، وخدمات الرعاية الصحية المتخصصة، وخدمات الإطعام، وخدمات الموانئ والضيافة والعقارات، والخدمات التجارية، بالإضافة إلى النفط والغاز، وبشكل عام لدى شركة جي كورب أعمالها واهتماماتها التجارية ليس فقط في ماليزيا بل امتدت إلى العديد من الدول كسنغافورة وبروناي وكمبوديا وإندونيسيا وتايلاند بالإضافة إلى بنغلادش وأستراليا.

مجالات نشاط جي كوب:[19]

- خدمات ريادة الأعمال من خلال خطتها لتكوين رواد أعمال، ففي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كانت هناك ٢٧ شركة وضعت تحت نظام رواد الأعمال intrapreneur 2.0.

17 سامي الصلاحات، دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: ماليزيا نموذجًا، مجلة بيت المشورة، العدد١٢، أبريل ٢٠٢٠.

18 Johor Corporation, available at: https://jcorp.com.my/

19 Johor Corporation Report, 2019, available at: https://jcorp.com.my/wp-content/uploads/2020/10/JCorpAR18En.pdf

البيان	الإجابة

- خدمات الرعاية الصحية المتخصصة، حيث تعد شركة KPJ Health Berhard (KPJ) فرع الرعاية، وهي مدرجة في بورصة ماليزيا منذ عام ١٩٩٤ كأول شركة رعاية صحية موجودة في اللوحة الرئيسة للبورصة، وتعد من بين أفضل ١٠٠ شركة رعاية صحية مدرجة في بورصة ماليزيا، حيث احتلت المركز ٨٥ في ديسمبر ٢٠١٧ فقد بلغ رأس المال السوقي لها ١٩٤ مليار رينجت ماليزي.
- خدمات المطاعم والمأكولات من خلال العديد من المطاعم ومحلات المأكولات السريعة، حيث تمتلك أكثر من ٤٦٠ مطعم بيتزا هت في ماليزيا وسنغافورة، وأكثر من ٨١٠ مطاعم KFC في ماليزيا وسنغافورة وبروناي وكمبوديا.
- **العقارات:** من خلال فرع العقارات Johor Land Berhard Jland أصبحت جي كورب لاعبًا أساسيًّا في سوق العقارات في ماليزيا.
- خدمات الضيافة، حيث تعد واحدة من العلامات التجارية الرائدة في صناعة الضيافة.
- الأنشطة الصناعية والتجارية.

النتائج المالية لمجموعة مؤسسات Jcorp لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

الإيرادات	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالي الأرباح	٥.٣٥٥	٥.٥٧٩
صافي الربح من الضرائب	٤١٥	٤٥٩

Source: Johor Corporation Report 2017, p.25

وتتمثل أبرز صور الوقف النقدي في ولاية جوهور من خلال شركة Jcorp في:

- **وقف الأسهم:** المراد بوقف الأسهم هو أن يوقف الواقف حصصًا من أسهمه في الشركات المساهمة ذات الأنشطة الجائزة شرعًا، التي تملَّكها عن طريق الشراء، وصرف ريعها وغلاتها إلى جهة عامة. ومن خلال هذا النوع من الوقف أوقفت مؤسسة جوهور بماليزيا حصصها من الشركات، مثل: شركة أوستر، وشركة الرعاية الصحية KPJ- Healthcare، وشركة كوليم KULIM، وشركة العقارات Land Johor. وبلغت قيمة الحصص التي تمتلكها المؤسسة مليون رينجت ماليزي، ويسمى هذا الوقف في ولاية جوهر المشاركة Corporate.
- **الأسهم الوقفية:** تقوم ولاية جوهر بجمع الوقف النقدي بأسلوب الأسهم النقدية، بحد أدنى ١٠ رينغت ماليزي. وتجري عملية الدفع نقدًا أو عن طريق الشيكات. وقد سهَّلت التكنولوجيا من عملية تنفيذ الوقف النقدي فصارت أكثر ملاءمة للراغبين في المشاركة، حيث أتاح بنك إسلام Bank Islam وماي بنك My Bank من خلال Yayasan Restu Waqf وMybank Wakf إمكانية المساهمة في الوقف النقدي عن طريق إرسال رسالة نصية.
- **نظام الخصم من الراتب:** هو خطة للموظفين والمتقاعدين من ذوي الدخل الثابت للإسهام في الوقف النقدي؛ حيث يخصم ما لا يقل عن(01) رينجت ماليزي من راتب المساهمين بشكل شهري.
- **الوقف النقدي المباشر:** تُجرى المساهمة مباشرةً من قِبل الشركات المتخصصة في الوقف النقدي، مثل شركة Jcorp. ومنذ عام ١٩٩٨ قامت مؤسسة جوهور بتحويل الأموال النقدية إلى ما يعرف بـ"وقف النور بيرهاد" An-Nur Berhard- KWANB، التي يمكن القول إنها مؤسسة وقفية أنشئت من قِبل الشركة نفسها؛ حيث تتلقى الوقف النقدي من المؤسسة الأم، كما يمكنها تلقي الوقف النقدي من أطراف أخرى.

٢. صندوق الحج[20]

أسَّست الحكومة الماليزية منذ نصف قرن -تحديدًا عام ١٩٦٣م- صندوقًا استثماريًّا باسم صندوق "طابون حاج" Tabung Haji (أي مؤسسة صندوق الحج باللغة الماليزية). وترجع فكرة تأسيس الصندوق إلى الاقتصادي الماليزي أنكو عزيز حينما دعا عام ١٩٥٩ إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها. وقد بادرت الحكومة الماليزية بتبني مشروع الصندوق التكافلي في سبيل تخفيف معاناة الراغبين في أداء فريضة الحج والتسهيل عليهم. وكان هذا الصندوق نواة ومنطلقًا للمصرفية الإسلامية، ومنح الماليزيين فرصةً للاستثمار في "صندوق توفير الحج" ذي الإيداعات المضمونة بنسبة ١٠٠٪ من قِبل الحكومة الماليزيَّة (مما يضمن عدم خسارة أي قرش من الأموال المستثمرة)، وكانت النتيجة أن أصبح واحدًا من أكثر صناديق الاستثمار نجاحًا في العالم، حيث بلغت قيمة استثماراته وأصوله في أنحاء متفرقة من العالم قرابة ٥٦ مليار دولار.

هذا الحراك الاستثماري للصندوق مكَّنه من المشاركة في بعض مشاريع الأوقاف، وتمويل تطوير العقارات الوقفية المعطلة، لا سيما من خلال أحد أذرعه المالية الممثلة في بنك إسلام ماليزيا Bank Islam Malaysia، الذي يدخل في استثمارات طويلة الأجل مع قطاع الأوقاف.

20 سامي الصلاحات، دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: مرجع سبق ذكره.

البيان	الإجابة

٣. بنك CIMB:[21]

أنشئت المؤسسة المالية المعروفة باسم "التجارة الدولية للتجار المصرفيين" CIMB بعد منتصف عام ٢٠٠٣ وتقدم خدمات مصرفية متنوعة، بالإضافة لخدمات ومنتجات إدارة الأصول التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتعد خامسة كبريات المجموعات المصرفية في الأسيان؛ إذ يبلغ عدد موظفها أكثر من ٣٩٠٠٠ موظف، ولديها فروع تصل إلى أكثر من ٨٠٠ فرع في ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وباقي دول أسيان. ويبلغ إجمالي أصولها ٥٤٩.٧ مليار رينجت ماليزي، وتدير مجموع من الصناديق تبلغ أصولها ٨٧.٤ مليار رينجت، ومجموعة من صناديق المساهمين تصل إلى ٥٢.٨ مليار رينجت، وهذا ما جعل البنك يتعامل مع قطاع الأوقاف بهدف تنشيط التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير التعليم والمرافق الخدمية كالحدائق والتنزهات، وتعزيز الصحة من خلال إنشاء صكوك استثمارية وتشكيل الاستقطاعات الشهرية بشكل تطوعي من ممتلكات الأشخاص سواء كانت نقدية أم عينية، بإدارة تبعد المخاطرة عن أصول الأوقاف. وعليه، فقد استفاد قطاع الأوقاف من البيئة الاقتصادية في الدولة، وبيئة الاستثمار الداعمة من خلال المؤسسات المالية القوية، مثل صندوق الحج، أو بنك CIMB فتعززت أصوله وريعه. وللبنك تجارب في إنشاء صكوك استثمارية لصالح مشاريع وقفية.

٤. تجربة بنك معاملات ماليزيا Bank Muamalat Malaysia[22]

تأسس البنك عام 1999م ليكون ثاني بنك إسلامي بماليزيا، حيث يقدم كافة الخدمات والمعاملات والمنتجات المالية والمصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى أن المصرف تقدم خطوة عندما أعلن عن إنشاء إدارة خاصة بالوقف، ليتحمل مسؤوليته تجاه تطوير أموال الأوقاف في المجتمع الماليزي، خاصة وأن بعض المؤسسات الوقفية الماليزية لا تملك إدارة استثمارية كفؤة يمكن أن تزيد من أصول الأوقاف وريعها؛ من ثم أنشأ هذه الإدارة لتحقيق تطلعات المصرف نحو المسؤولية المجتمعية.

وقد قام المصرف بإنشاء إدارة الوقف الاستثمارية داخل بنك معاملات، وتلك تجربة فريدة في العالم الإسلامي؛ أن يهتمَّ مصرف استثماري بالأوقاف، بل يجعل لها إدارة خاصة داخل بنيته التنظيمية، رغم التحديات التي تواجه هذه الإدارة، ولعل أبرزها الوضع القانوني في قوانين بعض الولايات الماليزية؛ لأن المجلس الديني هو من يشرف على أوقاف الولاية ويديرها. لكن هذه الإدارة تسعى لأن تكون ذراعًا استثمارية لبعض الأصول الوقفية بالتنسيق مع المجلس الديني في كل ولاية، عملًا على تطوير الوقف النقدي من خلال الأفراد والمؤسسات، والاستقطاعات الشهرية من رواتب الموظفين في المصرف، أو من خلال المساهمات ببطاقات الائتمان البنكية، أو تلقي بعض الهبات من ودائع المنتجات، أو عائدات الأنشطة الاستثمارية.

وتبدأ خطوات العمل في إدارة الأوقاف في بنك المعاملات بأن يقوم المتبرع أو الواقف بفتح حساب في البنك لهذا الوقف، ويحول الوقف النقدي شهريًّا إلى حساب مؤسسة الوقف التي يشرف عليها المجلس الديني، ثم يتولى الوقف إدارة اللجنة المشتركة بين البنك والمجلس الديني الذي يدير الأوقاف في الولاية، وأخيرًا يقسم العائد من الأصول الوقفية حسب طلب الواقف.

وهكذا يعمل المصرف على تطوير جانب الوقف النقدي، أو تطوير العقارات الوقفية، مثل تمويل المشاريع الصغيرة، أو القرض الحسن، أو الأسهم المشتراة بغرض الوقف، أو الاستثمار بهدف توليد عوائد للتطوير المستمر للأوقاف، أو اقتناء المصرف أصولًا لتطوير العقارات الوقفية. وقد أشار رئيس مجلس إدارة البنك إلى تحويل بعض عوائد أرباح المصرف من أجل إدارة الوقف فيه تمكينًا له من أداء رسالته في خدمة قطاع الأوقاف؛ لأنه يدخل في النهاية تحت بند المسؤولية الاجتماعية للمصرف.

صكوك "إحسان"

وفي تجربة هي الأولى من نوعها، اتجهت "ياسان أمير" إلى تمويل المدارس الوقفية من خلال صكوك استثمارات ذات مسؤولية اجتماعية. فقد أصدرت شركة "خزانة ناشيونال الماليزية" صكوكًا أُطلق عليها صكوك "إحسان"؛ بغرض تمويل "المدارس الوقفية" من خلال سوق رأس المال. وقد أُصدرت الشريحة الأولى من الصكوك في ١٨ يونيو ٢٠١٥م

21 Commerce International Merchant Bankers, available at: https://www.cimb.com/en/who-we-are/history/2010-2014.html

22 Bank Muamalat Malaysia, available at: https://www.muamalat.com.my/

البيان	الإجابة

بقيمة ١٠٠ مليون رينجت ماليزي (٢٦ مليون دولار)، وذلك ضمن برنامج شامل يهدف إلى أن تصل قيمته إلى مليار رينجت (٢٦٠ مليون دولار). وقد جرى الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وتبلغ نسبة الربح عليها ٤.٣٪. وشمل الاكتتاب: شركات، وصناديق استثمارية، ومصارف، وصناديق تقاعد، ومؤسسات لإدارة الأصول. وقد حظيت الصكوك بموافقة هيئة الأوراق المالية.

وفي يوليو ٢٠١٧م أُصدرت الشريحة الثانية من صكوك "إحسان" بمبلغ ١٠٠ مليون رينجت ماليزي لتمويل 20 مدرسة جديدة على مدى خمس سنوات[23].

وتخصص عائدات الصكوك لتمويل مجموعة من المدارس ضمن صندوق للتعليم لا يهدف للربح المادي، بل هو مكرس لتحسين تعليم الطلاب وتقديم خدمة تعليمية متميزة. وتعتمد الصكوك على عقد "الوكالة بالاستثمار"، مستفيدة من القدرات الحكومية الماليزية التي تطمح إلى مواصلة قيادة الأسواق العالمية على صعيد إصدار الصكوك. وتتميز هذه الصكوك أيضًا بكونها تتيح لحاملها إمكانية تحويل استثماراتهم في الصكوك إلى تبرع في أي وقت. وقد أسهمت إصدارات الصكوك في امتداد برنامج "المدارس الوقفية" لتغطي عددًا أكبر من المدارس والطلاب، بل كان من الأهداف الاستراتيجية لهذا البرنامج إفادة أكبر عدد من أصحاب المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع ككل[24].

توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الوقف

لقد أعلن الوزير برئاسة مجلس الوزراء للشئون الإسلامية الدكتور مجاهد يوسف راوا أن قطاع الوقف في ماليزيا مهيأ الآن للتحرك نحو الرقمنة وإدراج التكنولوجيا المالية (FinTech)، وقال: إن الحكومة تعمل أيضًا مع خبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT) على مناقشة إمكانية دمج الوقف مع الذكاء الاصطناعي (AI) وblockchain. وأشار إلى أن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الرقمي ستؤدي دورًا حاسمًا في معالجة مسألة الشفافية والثقة بتنفيذ الوقف[25].

وقد تحولت ماليزيا تدريجيًّا خلال العقود السابقة لتتصدر العالم الإسلامي في مجال تقنية المعلومات، وذلك بالتركيز على هذه الصناعة على اعتبار أنها من أكثر الصناعات نشاطًا وتفاعلًا؛ فقامت بإنشاء الجامعات والكليات والمصانع، وغيرها من المراكز لغرض تطوير جيل يمكن أن يجعل من الدولة مركزًا هامًّا في شرق آسيا عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات الإجرائية للمستثمرين والصيرفة المالية. وقد استفادت المؤسسات الوقفية من تقنية الاتصالات والمعلومات المطورة في الدولة، حيث ضبطَ المجلسُ الديني بولاية بينانج المعلوماتِ الجغرافيةَ لأصوله الوقفية في عموم الولاية من خلال جامعة ماليزيا للعلوم على سبيل المثال. ومع ظهور تكنولوجيا بلوك شين Blockchain، نجحت شركة فنتيرا في العمل على ربط هذه التقنية الحديثة بقطاع الأوقاف مباشرةً، وذلك من خلال تأسيس قسم متخصص يضم مجموعةً من الخبراء لغرض الوصول إلى أفضل النتائج والحلول لتنفيذ هذه التقنية؛ سعيًا إلى تطوير قطاع الأوقاف بالتعاون مع البنك المركزي ودائرة تنسيق الأوقاف التابعة لمكتب رئيس الوزراء الماليزي.

ورغم نجاح هذه التجربة المبتكرة في قطاع الأوقاف، فإنها تفتقر إلى جهود مؤسسية بغرض تعزيز هذا القطاع في العالم الإسلامي، خاصة في ظل الإدارة التقليدية التي أدت إلى خسارة الكثير من الأصول الوقفية، وتدني الريع الوقفي، على الرغم من الأصول الكبيرة للأوقاف في العالم الإسلامي.

وقد نجحت شركة فنتيرا في رسم نموذج يربط الأوقاف منذ التسجيل والصرف بطريقة تسهل للمتبرعين الكشف عن تبرعاتهم وأوقافهم، كما في الشكل التالي:

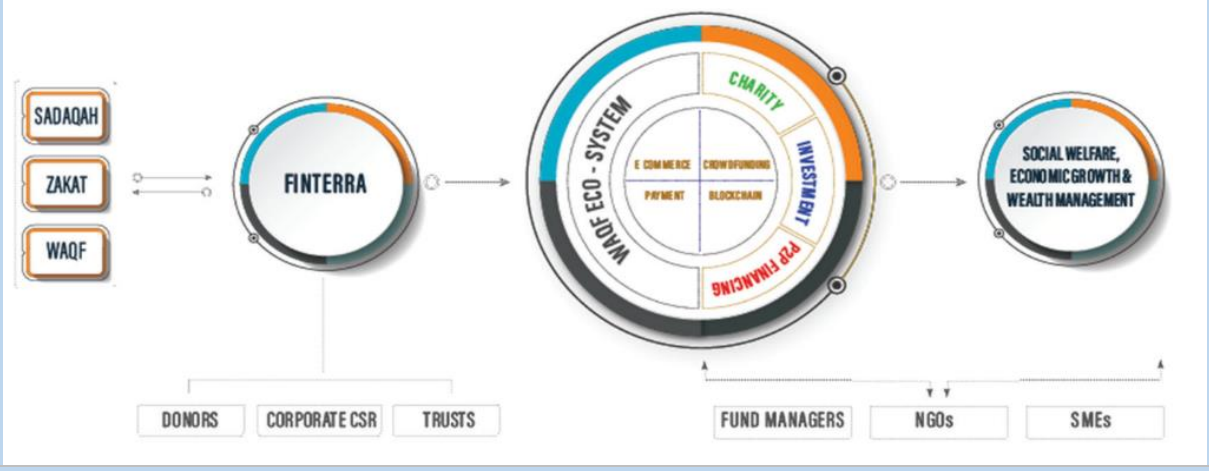

---

23 Nazrul Hazizi Noordin, Siti Nurah Haron, Aznan Hasan, Rusni Hassan, (2018) "Complying with the requirements for issuance of SRI sukuk: the case of Khazanah's Sukuk Ihsan", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 9 Issue: 3, pp.415-433, https://doi.org/10.1108/

24 Ibid.

25 Farah Adilla, Local waqf sets to move into digitalisation. July 12, 2019, Strait Times News, available at: https://www.nst.com.my/business/2019/07/503817/local-waqf-sets-move-digitalisation

البيان	الإجابة

وبرغم التحديات المحتمل أن يواجهها تطبيق هذه التقنية في قطاع الأوقاف، لا سيما قواعد البيانات التي ستخزن في كافة الأجهزة المتصلة للتحقق من صحة أي معاملة، فإنها لا تحتاج لأي مركزية أو طرف ثالث يدير هذه المعاملة، كما أن قوة تشفير النظام تحول دون أي تلاعب. إن هذا التطبيق -كما ذكرنا- دفتر رقمي يثبت أي معاملة عليه، ومن ثم يصعب تزويرها؛ لأنه باختصار عبارة عن قاعدة تتوزع بياناتها على المشتركين في نفس التقنية؛ مما يكشف أي تزوير مباشرة، ولكن هذا لن يتحقق في قطاع الأوقاف ما لم تتحقق الثقة بين الأطراف[26].

تجربة الوقف في سنغافورة.. مرونة الإدارة وفعالية الاستثمار

سنغافورة دولة علمانية، يمثل المسلمون بها 15٪ غالبيتهم من الملايو. ولكون الصينيين يشكلون غالبية السكان بسنغافورة؛ فإن البوذية تمثل أكبر فئة دينية بها. وتضم سنغافورة ٩٩ وقفًا مسجلًا بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠ عقار، وأصول تبلغ قيمتها حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنغافوري. وتنظم المادة 56 من قانون إدارة الشريعة الإسلامية (AMLA) إدارة الأوقاف في سنغافورة، حيث يشكل الوقف أكبر قيمة أصول من إجمالي الأصول التي يديرها المجلس الديني الإسلامي في سنغافورة[27]. وعلى الرغم من كون المسلمين أقلية في سنغافورة، فإنهم يتمتعون بحرية تنفيذ تعاليمهم الدينية، بما في ذلك تعاليم الوقف، حيث يخضع المسلمون هناك لقانون إدارة الشريعة الإسلامية (AMLA)أو القانون الإداري للشريعة الإسلامية. وبموجب هذا القانون تَشكَّل المجلس الإسلامي الديني في سنغافورة[28](MUIS). ويتصرف المجلس الإسلامي كهيئة قانونية تشرف على شؤون المسلمين في سنغافورة، ويختص بإدارة الزكاة والأوقاف والحج والمساجد والمدارس الدينية. كما يتولى المجلس الإسلامي بشكل رئيس إدارة الأوقاف والإشراف عليها، وقد تبنى استراتيجيات لتجديد الأصول الوقفية من أجل توليد إيرادات إضافية لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة للمجتمع المسلم؛ وبذلك أصبحت سنغافورة واحدة من البلدان الرائدة في تطوير الأصول الوقفية. من ثم تركز هذه الورقة على بعض صور تجديد عقارات الوقف في سنغافورة كحالة رائدة لتنشيط المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التقليدية باستخدام التمويل الإسلامي.

دوافع دراسة تجربة سنغافورة في تطوير الوقف

تعد تجربة سنغافورة في تنمية الأوقاف وتطويرها تجربة رائدة، حيث نجحت في تحويل الأصول الوقفية إلى أوقاف إنتاجية؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية الوقف، ومن ثم تحقيق أقصى عائد ممكن من قطاع الوقف.

هذا، وقد استند المجلس الإسلامي (MUIS) في إدارة الأوقاف وتطويرها إلى سلطة القانون، بموجب قانون إدارة شؤون المسلمين، الذي نظَّم عمل المجلس ومنحه صلاحية التصرف في الأوقاف حسبما تقتضي مصالح الوقف والمستفيدين، وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ولا سيما في جانب الاستثمار.

وتدار الأوقاف في سنغافورة بنظام الإدارة الإنتاجية بواسطة مؤسسة مهنية ممثلة في شركة وارس والمجلس الإسلامي، ولكل منهما دور ومهام محددة بوضوح، وكلاهما خبير في أداء دوره وتحمل مسئولياته.

وقد حقق المجلس الإسلامي وشركة وارس نجاحًا مهنيًّا رائدًا في استخدام كل من الطرق التقليدية والأساليب الحديثة في تطوير وتنمية الأوقاف.

كما تعد سنغافورة نموذجًا للاستغلال الأمثل لأموال الوقف وأصوله مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى، وبيان ذلك كما بالشكل التالي:

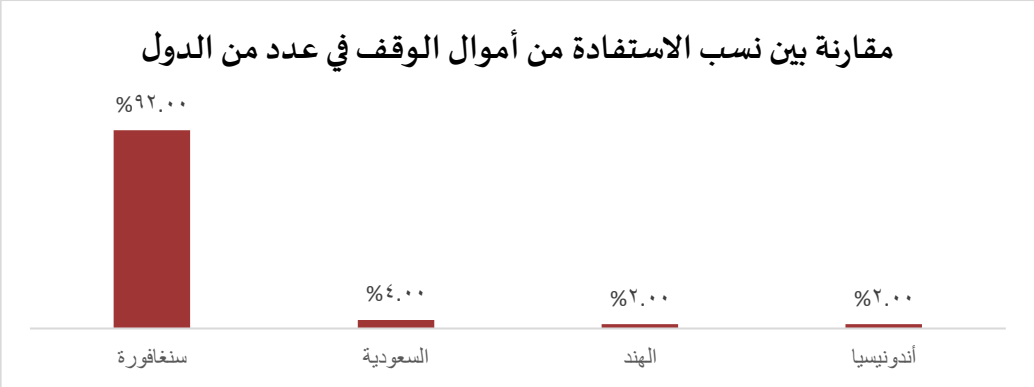

Source: PERTIWI, R. Sari, et al. Regulations and Management of Waqf Institutions in Indonesia and Singapore: A Comparative Study. *KnE Social Sciences*, 2019, 766–783-766–783.

26 سامي الصلاحات، دور البيئة الخارجية في تطوير الوقف في المجتمعات: ماليزيا نموذجًا، مرجع سبق ذكره.

27 experience. Journal of Islamic Philanthropy & Social Finance, 2019, 2.1: 19-34. MOHIDDIN, Mas Nooraini. Waqf development in minority Muslim country: Singapore's

28 the Majlis Ugama Islam Singapura website, available at: https://www.muis.gov.sg/

TAYS

الإطار القانوني المنظم للوقف في سنغافورة

يتمثل الإطار القانوني المنظِّم للوقف في سنغافورة في "قانون إدارة شؤون المسلمين"،[29] حيث أنشئ عام ١٩٦٨ قانون إدارة شؤون المسلمين (آملا، AMLA) لضمان دعم جميع الشؤون الدينية وإحكامها. ووفقًا للمادة ٥٨ من قانون إدارة شؤون المسلمين، أُدرجت جميع الأوقاف تحت إدارة المجلس الإسلامي. ويتضمن قانون إدارة شؤون المسلمين العديد من الأحكام القانونية المتعلقة بإدارة الأوقاف، منها: استحقاق الوقف، وتسجيله، والاعتماد المالي للوقف بحسب المادة ٦٤ من قانون إدارة شؤون المسلمين حول الأصول الوقفية، وكذلك تعيين النظار أو فصلهم ومحاسبتهم أيضًا. أما من حيث السعي للتميز الإداري فقد حصل المجلس الإسلامي على شهادة ISO 900 لإدارته بشكل عام وللوقف بشكل خاص. ويحرص المجلس على تحقيق استمرارية هذا النظام الإداري المتميز.

ويعرّف الوقف وفقًا لقانون إدارة شؤون المسلمين (AMLA) بأنه: "التخلي الدائم أو المستمر من قِبل المسلمين عن أي ممتلكات منقولة أو غير منقولة لأي غرض ديني أو خيري". ويقسِّم قانون إدارة شؤون المسلمين الوقفَ إلى نوعين، هما: الوقف العام، والوقف الخاص. وقد نصَّ الحكم الوارد في التعريف على أن الواقف يجب أن يكون مسلمًا، وهو ما يختلف عن دول أخرى، مثل الكويت، التي لا ينص قانونها على ديانة المؤسس، فيسمح لغير المسلمين بإنشاء وقف.

في سنغافورة، هناك ثلاثة أنواع من الأوقاف، هي: الوقف الخيري، ووقف الأسرة، ومجموعة من الوقف العائلي والخيري، أو ما يُعرف بالوقف المشترك. والجدير بالذكر أن وقف الأسرة يُدار ويُسجل كذلك تحت إشراف المجلس، مع ملاحظة أن هناك دولًا -مثل تركيا على سبيل المثال- ألغت وقف الأسرة، بينما في الهند لا يلزم تسجيل الوقف الأهلي.

إدارة الوقف في سنغافورة

قبل سنّ قانون الشريعة الإسلامية، كان الوقف يقع تحت نفوذ الحكم الاستعماري البريطاني وإدارته. وفي هذه الفترة عُيّن مجلسُ الأوقاف الإسلامية والهندوسية للإشراف على جميع الأوقاف الإسلامية والهندوسية، وقبله كان هناك مجلس الأوقاف الإسلامية الذي مثّل أعضاؤه المنظماتِ الإسلاميةَ في سنغافورة، وكان المجلس مستشارًا للحكومة البريطانية[30].

استمرت الإدارة الحكومية للوقف من خلال المجلس الإسلامي لسنغافورة، وهو مجلس تشريعي تابع لوزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة[31] تحت إشراف الوزير المسؤول عن شؤون المسلمين. ويتكون المجلس الإسلامي من رئيس المجلس و١٢ عضوًا، بالإضافة إلى الوزير المسؤول عن المجلس ويختار خمسة من أعضائه. وترشح الجمعيات الإسلامية من يصلح لعضوية المجلس. أما رئيس المجلس والأمين العام للمجلس فيعيَّن من قِبل الحكومة، ويعيَّن المفتي رئيسُ الدولة، ومنصبه ثابت في المجلس لا يتغير، وكذا منصب الأمين العام للمجلس، فتستمر عضويتهما حتى سن التقاعد. أما رئيس المجلس وسائر أعضائه فمدة عضويتهم ثلاث سنوات، بعدها يجدد تعيينهم أو يعيَّن غيرهم.

هيكل إدارة الوقف في سنغافورة

تخضع إدارة الوقف للوحدة الاستراتيجية للزكاة والوقف في وزارة الداخلية. وتُعرض جميع الأمور المتعلقة ببيع أصول الوقف وتطويرها أولًا على لجنة استثمارات الوقف، ثم تصعَّد بعد ذلك لاتخاذ القرار على مستوى إدارة المجلس الإسلامي الديني، وفي حالة وجود قضايا شرعية يُعرض الأمر على لجنة الفتوى. أما الاستثمارات أو المشتريات أو الالتزامات المالية التي تتجاوز مبلغ 5،000،000 دولار فلا بد لها من موافقة الوزير. يتضح الهيكل التنظيمي للمجلس الإسلامي من خلال الرسم البياني الآتي:

جدير بالذكر أن لجنة الإشراف على إدارة الوقف التابعة للوحدة الاستراتيجية للزكاة والوقف الملحقة بوزارة الداخلية منوط بها إدارة جميع ما يتعلق بالأطراف الثلاثة: الوصي الممثل في الأمناء الخاصين، وشركة الأغراض الخاصة (BMT)، و"شركة استثمارات واريس" Warees Investments Pte Ltd بوصفها متولي الوقف الذي لا تديره المجموعتان الأخريان. **وبينما يمارس المجلس الإسلامي الديني الأدوار التنظيمية، يمارس الأمناء والمتولون الدور الإداري، ويحتاجون إلى الإبلاغ وطلب الموافقة على سبيل المثال في حالات مثل بيع الأصول وشرائها، ويتعين عليهم سنويًا تقديم مجموعة كاملة من الحسابات إلى المجلس الإسلامي الديني (MUIS) خلال فترة زمنية محددة وفقًا للقانون.**

البيان	الإجابة

وفي حالة عدم وجود أمناء خاصين للوقف يتولى **المجلس الإسلامي الديني (MUIS)** منصب الأمين، وتتولى "شركة واريس للاستثمارات" إدارة 3الأصول وتطويرها، بوصفها شركة استثمارات فرعية مملوكة بالكامل **للمجلس الإسلامي الديني** وموكلًا إليها إدارة جميع ممتلكات بيت المال والوقف. وبموجب هذه الوظيفة يتمكن **المجلس الإسلامي الديني** من التركيز على الأدوار التنظيمية وتحسين حوكمة الوقف.

ولإدارة الوقف أمين خاص أو أمين ممثل في شركة، يكون في الغالب من بين أقارب الواقف الراحل أو أحد أحفاده. أما الشركة القائمة بالوصاية فهي "شركة البريطاني والماليزي" British and Malayan Trustee، وهي شركة ائتمانية تدير ثلاثة أوقاف في سنغافورة. وقد أسند إليهم ذلك المنصب لسابق إدارتهم التاريخية للأوقاف قبل تأسيس **المجلس الإسلامي الديني (MUIS).**

وجدير بالذكر أن جميع تعيينات الأمناء والمتولين يجب أن تحظى بموافقة **المجلس الإسلامي الديني (MUIS)**؛ وذلك للتأكد من أن سجل الأمناء أو المتولين الذين يديرون الوقف موثق بشكل مركزي قبل الاحتفاظ به. وتعقد بشكل دوري اجتماعات بين المتولّين والأمناء للوقوف على تطورات الوقف ومستجداته أولًا بأول. ويسعى بعض أمناء القطاع الخاص للحصول على مساعدة **المجلس الإسلامي الديني (MUIS)** في تطوير الوقف؛ ومن ثم فقد نُفِّذ التطوير المشترك بالخبرة المستمدة من شركة واريس Warees لقيادة التطوير.

استراتيجيات التنمية والتمويل المستخدمة في إدارة أصول الوقف في سنغافورة:

مجالات اهتمام شركة واريس

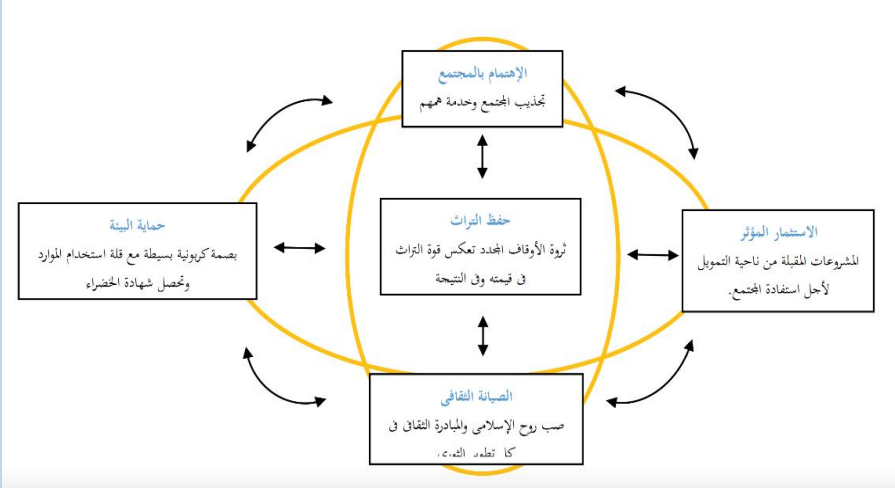

لم تعطل الإجراءات البيروقراطية في سنغافورة استثمارَ الوقف، فقد أسس المجلسُ الإسلامي هناك بالفعل العديدَ من مشاريع التنمية التي بدأت بقوة في عام 1990، وذلك من خلال شركة واريس WAREES[32] لتجديد أصول الوقف القديمة، وقد أنشأها المجلس في عام ٢٠٠٠ بوصفها شركة تابعة له ويمتلكها بالكامل، وهي إحدى الشركات الرائدة في إدارة الأصول في المنطقة، وينصبُّ نشاطها على تطوير العقارات التجارية والسكنية، حيث تقوم بجميع الأعمال المتعلقة بالوقف، وتشمل: مسائل الإيجار، والتطوير، والبيع، والشراء، وكذلك صيانة الممتلكات؛ وذلك بهدف ضمان إدارة ممتلكات الوقف بشكل احترافي ومهني. وتتمثل أعمالها فيما يلي:

- إدارة المشاريع والمرافق.
- الاستشارات.
- إدارة التأجير.
- الاستثمار العقاري والتطوير.
- الخدمات التي تقدمها أوقاف المجلس.
- إدارة ممتلكات الأوقاف وإدارة صناديقها بكفاءة.
- تعظيم إمكانات عقارات الوقف لصالح المستفيدين المذكورين بالفعل في الوصية الخاصة بالواقفين.

Administration of Muslim Law Act, available at: https://sso.agc.gov.sg/Act/AMLA1966?provIds=p1%7C%7C-#pr58-29

LISTIANA, Lisa; ALHABSHI, Syed Musa. WAQF AND LEGACY OF ALTRUISM IN SINGAPORE: CHALLENGES AND DEVELOPMENT. JEBIS (Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam), 2020, 6.1: 116-133.30

Community Development Youth and Sports (MCDYS) the Ministry of31

32 هي اختصار ل Wares investments Pte Ltd، أو "وارس للاستثمارات المحدودة".

البيان	الإجابة

وثمة مجموعة من الشركات الفرعية التابعة لشركة واريس، ممثلة في: "واريس حلال" (Warees Halal)، إدارة وريسان (Wareesan Management)، ووريس لاند (Warees Land). **وتدير شركة واريس للاستثمار 63 عقارًا من بين 132 عقارًا وقفيًا تابعًا للمجلس الإسلامي في سنغافورة، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعقارات الوقفية 584 مليون دولار في ديسمبر 2013.**

نسبة العقارات التي تديرها شركة واريس من مجمل العقارات الوقفية في سنغافورة

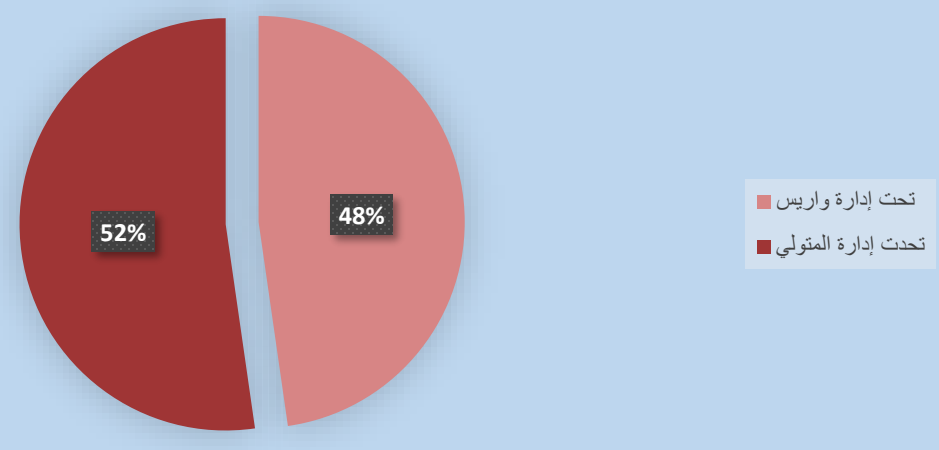

Source: Warees Investments Pte Ltd website, available at: https://warees.sg/

وقد شرع المجلس الإسلامي الديني (MUIS) منذ بداية التسعينيات في تأسيس العديد من مشروعات التنمية الطَّموح. كما تركَّز العمل على تطوير الوقف بعد رفع قانون مراقبة الإيجارات، حيث تُستخدم العديد من أدوات الوقف المعاصرة وهيكل التمويل المبتكر من أجل تطوير هذه الأصول الوقفية. وفي الفقرة التالية سنناقش بعض الأساليب المستخدمة في هيكلة أصول الوقف:

١. استبدال الوقف

استخدمت العديد من المشاريع المنفَّذة مفهومَ الاستبدال المسموح به في العديد من مشاريع الوقف التي قام بها المجلس. وقد سمحت لجنة الفتوى في سنغافورة بإجراء الاستبدال في الحالات التالية:

- الأصول المتداعية.
- الأصول الواقعة تحت خطر الاستحواذ.
- الأصول الواقعة في مكان غير مناسب، كأن تكون المنطقة مختلطة.
- الأصول التي ربَّما تحقق عائدًا أفضل في حال نقلها أو إعادة تطويرها.

حاليًا يطبَّق الاستبدال على العقارات الوقفية ذات الطبيعة التجارية. وحتى الآن لم يُنقل أي مسجد أو يخضع لعملية استبدال متعمدة، باستثناء حالات تأسيس المساجد من خلال قانون الاستحواذ على الأراضي، حيث استُخدِم الاستبدال عِوضًا عن المسجد الذي جرى الحصول عليه. وبالنسبة للمدارس، مرت مدرسة واحدة عبر مخطط الاستبدال، حيث نقل المبنى لتجديده وتزويده بمرافق أفضل. أما تلك المدرسة التي خضعت للاستبدال فهي "مدرسة المعارف الإسلامية"، التي كانت تقع في البداية في حارة إيبوه، وكانت بحاجة إلى جهود ونفقات كبيرة من أجل الإصلاح وإعادة التطوير بسبب تضاعف حجم الطلاب، بما جعل المبنى الحالي عاجزًا عن استيعاب هذا التنامي. ومن ثم، قُدِّم اقتراح لمبادلة الأرض من موقعها الحالي، ويسَّر ذلك كون الأرض في حارة إيبوه أغلى سعرًا من الأرض التي نقلت المدرسة إليها. ونظرًا لأن المدرسة ليست كيانًا تجاريًا، فكان من المعقول اقتصاديًا أن تنقل من المنطقة الرئيسة. لقد كان العمل على نقل مبنى المدرسة أمرًا مهمًا؛ لأنه منحها فرصة جديدة لاستئناف نشاطها مع مرافق أفضل وبناء جديد دون الحاجة إلى مزيد من النفقات العالية أو اللجوء إلى الاقتراض لإعادة تطوير المبنى.

ورغم إمكانية استخدام الاستبدال في العديد من التطويرات التي تلي المعايير المذكورة أعلاه، ينبغي ملاحظة أن الأصول يلزمها أن تستوفي الشروط التالية:

- يجب أن تحصل الأصول على عائد أعلى من الأصول السابقة في حال استبدالها.
- يجب تحديد الأصول الجديدة أولًا، مع إجراء تقييم لها لضمان تحقيق جودة أعلى وقيمة أفضل من الأصول السابقة قبل التصرف في الأصول المتداولة.
- يجب أن تكون الأصول المراد شراؤها خاضعة للتملك الحر.
- يجب بيع الأصول المستبدلة لمدة 99 عامًا على الأقل (على الرغم من أن هذا ليس شرطًا، فإن وجود هذا الشرط سيؤدي على الأقل إلى نشر أصول الوقف حيث ستعود الملكية المطلقة إلى المجلس بمجرد انتهاء فترة الإيجار).

البيان	الإجابة

٢. التمويل الداخلي - بيت المال

شهدت المشروعات القليلة الأولى تطوير عقارات الوقف عن طريق التمويل الداخلي من خلال صندوق بيت المال. ونظرًا لأن الوقف أصول غنية في القيمة وفقيرة نقدًا، فقد جاء أول تطوير للوقف في "طريق دوكو" ببناء 4 منازل، وشهد التطوير تضاعف دخل الوقف من إيجار قدره 200 دولار شهريًا إلى 2400 دولار شهريًا، وهو ما منح المجلس دفعة للقيام بمشاريع أكبر لتطوير ممتلكاته الوقفية.

مثال آخر يتجلى في مشروع تطوير وقف قاسم المشترك، فقد أنشئ وقف مسجد قاسم في عام 1921م، وكان الوقف عبارة عن قطعة أرض للمسجد، وبضعة مبانٍ مستأجرة يتلقى عنها الوقف إيجارات دورية من المستأجرين، تعود ملكيتها إلى أحنا محمد قاسم بن علي محمد، المعروف بوقف قاسم، حيث كان المسجد في حالة مزرية، ويحتاج إلى إعادة بناء وتطوير لخدمة المجتمع المسلم الشديد الكثافة في تلك المنطقة.

مشروع تطوير وقف قاسم

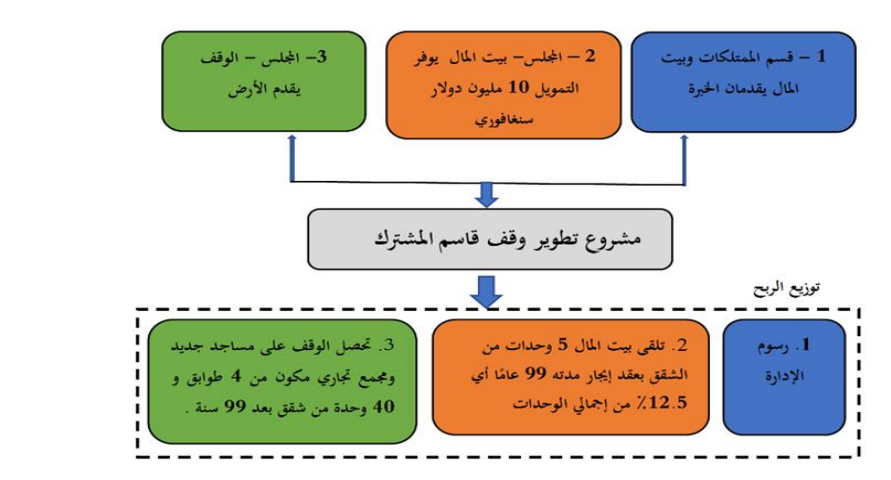

وقد تم تطوير وقف قاسم بإجمالي 15 مليون دولار، وتضمن ذلك مشروعًا متنوعًا يضم مسجدًا ومجمّعًا تجاريًا و40 وحدة سكنية. ويعمل بيت المال كجسر تمويل للوقف، فبمجرد حصول المشروع على تصريح تطوير الإسكان، يتسنَّى للواقف في نهاية المطاف بيع ممتلكاته، ومن ثم سيحتاج مالك المنزل إلى دفع النفقات على أساس تدريجي، بناءً على مراحل إنجاز المشروع. نظرًا لبيعه بالكامل، استُخدِم التمويل المؤقت من صندوق بيت المال لفترة قصيرة فقط. قبل التطوير في عام 1991، قُدِّر مبلغ دخل الوقف السنوي بـ 1،32112 دولارًا أمريكيًا فقط، وزاد بعد التطوير في عام 2008 ليصل إلى مبلغ 569،656.13 دولارًا أمريكيًا بزيادة في الدخل قدرها 430٪. مع استمرار التطوير، تجدَّد المسجد تمامًا، ولم يعد يلزم جمع الأموال الخاصة بتطوير المسجد الجديد، فهو أكبر حجمًا ويحتوي على مرافق أفضل. كما يُبنى مجمع تجاري لتوفير الدخل للمسجد. إجمالًا، يستفيد كل طرف من أطراف الصفقات، والأهم من ذلك أنه مع استمرار التطور مُنح الوقف فرصةً حياة جديدة، وهذا منتهى ما يطمح إليه الواقف.

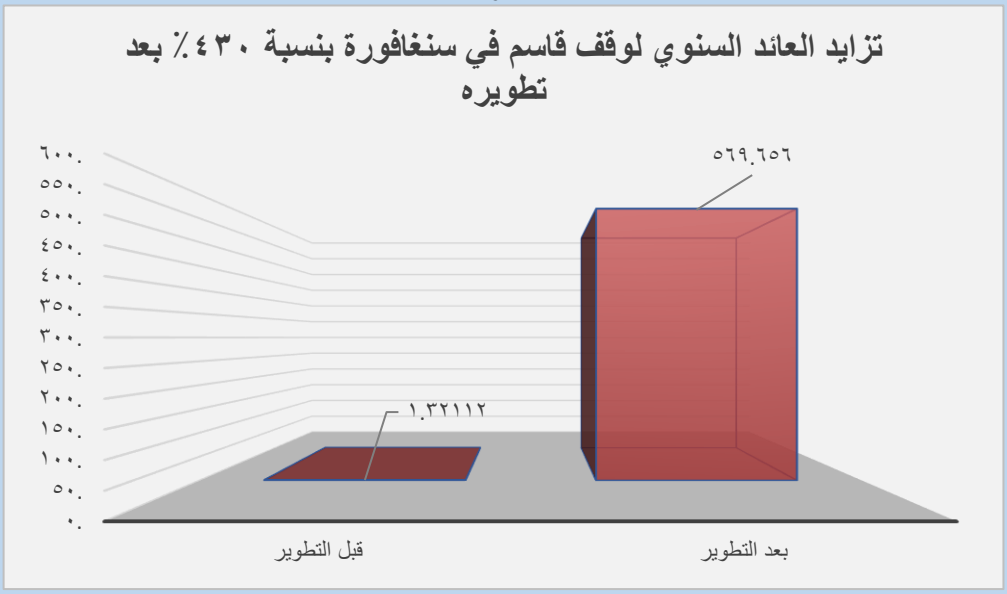

Source: Shamsiah Bte Abdul Karim. Contemporary Shari'a Compliance Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 3-2 (March 2010), pp. 143–164

البيان	الإجابة

٣. عقد الإيجار الطويل (الاحتكار)

قد يُلجأ في بعض عمليات تطوير عقارات الوقف إلى طريقة التطوير المشترك، وذلك بعد تقييم المخاطر وتحليل العائد. وغالبًا ما يدخل المستأجر في عقد إيجار مع المجلس لتجديد المشروع. على سبيل المثال: إذا تطلَّب التجديد، أو إجراء الإضافة والتعديل على الممتلكات مبلغًا إجماليًّا قدره 100000 دولار، يوزَّع هذا المبلغ بالتناسب على فترة الإيجار لمدة 10 سنوات؛ ومن ثم يُخصم إجمالي الإيجار لكل عام -وليكن 5000 دولار- من رأس المال الذي تعهَّد به المستأجر.

في هذا المثال، لن يضطر الوقف إلى تحمل عبء زيادة رأس المال، بالإضافة إلى ميزة توافر مستأجر مضمون خلال السنوات العشر القادمة؛ ومن ثم، يضمن الوقف تدفقًا ثابتًا للدخل، ولن يقلق بشأن أي قروض. أما العيب الوحيد فيتمثل في عجز الواقف عن زيادة ريعه في حال كان السوق مواتيًا. لكن العكس صحيح أيضًا، حيث يستفيد الوقف بدوره من مواتاة السوق؛ إذ توفر هذه الظروف تدفقات نقدية خالية من المخاطر.

٤. بيع أملاك وقفية قائمة

لا يجوز شرعًا بيع الوقف وأملاكه إلا للضرورة القصوى ، ورغم ندرة حدوث ذلك، فأحيانًا قد يكون بيع العقار حلًّا ضروريًّا للحفاظ على ممتلكات الوقف. على أنه لا يمكن بيع عقارات الوقف القائمة إلا إذا اشتمل على أكثر من عقار واحد، مثال على ذلك: ما قام به المجلس الإسلامي الديني (MUIS) من تطوير لوقف جبار، الذي تأسس عام ١٩٤٧م، وكان تحت وصاية المجلس، وهو عبارة عن أرض شاغرة في طريق دوكو، حيث قام المجلس بخطة تطوير عقاري للوقف بدأت في عام 1991 واكتملت في عام 1993. وتتضمن مراحل التطوير بناء أربعة منازل، يتكون كل منها من ثلاثة طوابق بتكلفة 1.6 مليون دولار سنغافوري. ولسداد تكلفة تطوير العقارات، بيعت وحدتان من العقارات. وعلى الرغم من تقليص مساحة أرض الوقف في هذه الحالة، فقد تحسنت بالفعل قيمة الوقف. وقد زادت قيمة الأصول الصافية للممتلكات من 14،821 دولارًا في عام 1990 إلى قيمة أصول قدرها 2.8 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2006. كذلك زاد دخل الوقف، فالعقارات التي كانت تدر دخلًا قدره 68 دولارًا سنويًّا في عام 1990 شهدت إيرادات إيجارية قدرها 7106.35 دولارات في عام 2006، وهذا يُترجم إلى زيادة بنسبة 1،563٪ في عائدات الوقف[33].

قيمة الأصول الوقفية لوقف جبار في سنغافورة قبل التطوير وبعده

Source: Shamsiah Bte Abdul Karim. Contemporary Shari'a Compliance Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 3-2 (March 2010), pp. 143–164.

تتجلى أبرز مزايا استخدام هذه المنهجية في أن تكلفة التطوير ستُدفع بالكامل عن طريق بيع العقارات؛ ومن ثم فإن الوقف لن يتحمل أي دين. العيب الوحيد هو تقليص نصيب الوقف من الأرض. ولكن على الرغم من انخفاض مساحة الأرض، فقد زادت القيمة الصافية للأصول -كما هو مبين أعلاه- إلى 2.8 مليون دولار سنغافوري. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق بيعها على أساس عقد الإيجار بدلًا من ذلك، فإن الجانب السلبي لهذا الحل هو أن العقارات المستأجرة عادةً ما تجلب سعرًا أقل من العقارات ذات التملك الحر.

الوقف النقدي (صناديق الوقف في سنغافورة):

طبِّق الوقف النقدي في سنغافورة في شكل صناديق وقفية لتمويل احتياجات المجتمع الدينية والتعليمية. أما الصورة الأخرى فتمثلت في صكوك تمويل مشاريع الوقف الاستثمارية. وفيما يلي مثال على صور تطبيق الوقف النقدي في سنغافورة ممثلة في:

صندوق بناء المساجد[34] (MBF): تأسس في عام 1975 كوسيلة لجمع الأموال لبناء المساجد، حيث كان الغرض الرئيس هو بناء مسجد في كل بلدة جديدة، ثم توسع نشاط الصندوق ليشمل دعم البرامج التعليمية الاجتماعية ومبادرات التعليم الديني. ومع تزايد عدد المسلمين، إلى جانب التكاليف المتصاعدة للتعليم والبناء، أصبحت هناك حاجة

33 Shamsiah Bte Abdul Karim. Contemporary Shari'a Compliance Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 3-2 (March 2010), pp. 143–164.

34 Mosque Building and Mendaki Fund (MBMF), available at: https://www.3ecpa.com.sg/about-us/

البيان	الإجابة
	إلى مراجعة كيفية استخدام موارد المجتمع بشكل أفضل لضمان توافر الأموال لدعم الاحتياجات الاجتماعية والدينية المتنامية داخل المجتمع السنغافوري. في البداية كان الحد الأدنى للمساهمة الشهرية 0.50 دولار للشخص الواحد، ثم ارتفع إلى 1 دولار عام 1977م. واتسع استخدام أموال الصندوق ليشمل رفع كفاءة المساجد القديمة، وتعزيز التعليم في المدارس الإسلامية من خلال تحسين المناهج، وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتدريب المعلمين. ومع هذا التوسع في الاستخدام عزم المجلس على زيادة المساهمات الشهرية في الصندوق لتصل إلى 26 دولارًا إذا كان المرتب 1000 فصاعدًا، وفي عام 2015 جمع الصندوق ما يقرب من 24 مليون دولار سنغافوري. **صندوق وقف علم:** تأسس الصندوق في عام 2012 بهدف تمويل التعليم الإسلامي في سنغافورة. ويبين الشكل البياني التالي طريقة عمل الصندوق. **آلية عمل صندوق وقف علم** 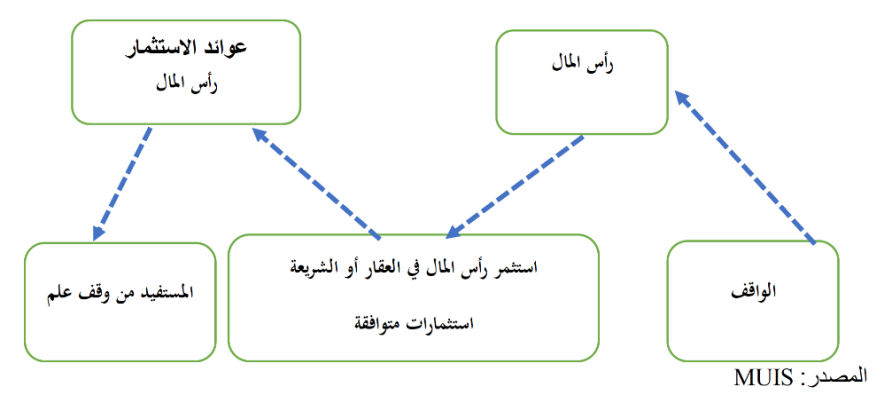 المصدر: MUIS

البيان	الإجابة

وفقًا لبيانات تعداد ٢٠١٠، فإن ٨٧.١٨٪ من السكان الإندونيسيين مسلمون، وهو ما يمثل ٢٣٧.٦٤١.٣٢٦ نسمة. مع هذا العدد الكبير من السكان المسلمين في إندونيسيا، نمت إمكانيات الأدوات المالية الإسلامية في المجتمع، وكانت إحداها الأوقاف.

وقد أُضفيَ الطابع المؤسسي على الوقف في إندونيسيا رسميًا عام ٢٠٠٤، وتجلى ذلك في إصدار قانون الوقف رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤ من قِبل مجلس نواب جمهورية إندونيسيا. وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، أصدرت الحكومة اللائحة رقم ٢٠٠٦/٤٢، التي تنظم أحكام تنفيذ قانون الوقف. ونتيجة لهذا القانون، تأسست هيئة

تخضع نشاطات الوقف في إندونيسيا لثلاث لوائح:

- القرار الحكومي رقم ٢٨ سنة ١٩٧٧ الخاص بوقف الأراضي المملوكة.
- المرسوم الرئاسي رقم ١ الخاص بتفعيل "مجموعة أحكام الأسرة" التي تضمنت مائتين وتسعة وعشرين فصلًا، وذلك في ثلاثة أقسام، القسم الأول: في أحكام النكاح، والقسم الثاني: في أحكام الميراث، والقسم الثالث: في أحكام الوقف، ويحتوي هذا القسم على خمسة أبواب، ويشتمل على خمسة عشر فصلًا.
- القانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالوقف. وقد حقق هذا القانون تقدمًا ملموسًا في إدارة الوقف وتطويره واستثماره، فبينما يقتصر النظام السابق على وقف العقار، يشمل القانون رقم ٤١ وقف العقار والمنقول، وورد فيه أن المنقول يشمل النقود والأسهم والحقوق المعنوية. كما تناول القانون طريقة استثمار أموال الوقف، وتعرض أيضًا لتشكيل هيئة الأوقاف الإندونيسية.

الوقف الإندونيسية (Badan Waqf Indonesia (BWI أخيرًا في ١٣ يوليو ٢٠٠٦ كمؤسسة مستقلة، بهدف تطوير الوقف في إندونيسيا وتحسينه[35]. ثم صدر المرسوم الحكومي رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٤١ السابق ذكره. ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٧ بتشكيل هيئة الأوقاف الإندونيسية، وتقرر تعيين أعضاء الهيئة وعزلهم بقرار من رئيس الدولة الإندونيسية بناءً على توصية من وزير الشؤون الدينية. ويتألف الأعضاء من ٢٠ إلى ٣٠ شخصًا يمثلون مختلف عناصر المجتمع لمدة ثلاث سنوات، ويسمح بتعيينهم لفترة ثانية. وتهدف الهيئة إلى تطوير قدرات ومهارات العاملين في الجمعية أو المؤسسة الخيرية للأوقاف، وتعمل وفق أحدث الأجهزة المتبعة في هذه المجالات[36].

واجبات وسلطات هيئة الوقف في إندونيسيا

وفقًا لقانون الوقف رقم ٢٠٠٤/٤١، المادة ٤٩، البند ١، تتمثل واجبات وسلطات المجالس الإسلامية فيما يلي[37]:

أ. توجيه النظار في إدارة أصول الوقف وتطويرها.

ب. إدارة أصول الوقف الوطنية والدولية.

ج. إعطاء الإذن بالتغييرات في حالة الوقف أو التغييرات في تخصيص المنافع لأصل الوقف.

د. عزل الناظر أو تغييره إذا لزم الأمر.

هـ. الموافقة على تبادل أصول الوقف.

و. تقديم المشورة أو التوصية للحكومة بشأن عملية صنع سياسة الوقف.

على وجه التحديد، تنص لائحة هيئة الوقف في إندونيسيا رقم ٢٠٠٧/١ على تفاصيل واجباتها وسلطاتها، وتشمل[38]:

35 HANEEF, Mohamed Aslam Mohamed; KAMIL, Nazrol Kamil Bin Mustaffa; AYUNIYYAH, Qurroh. Development of Waqf in Indonesia: the Swot Analysis of Indonesia Waqf Board (Bwi). Al-Infaq: Jurnal Ekonomi Islam, 2017, 8.2: 136-150.

PERTIWI, R. Sari, et al. Regulations and Management of Waqf Institutions in Indonesia and Singapore: A Comparative Study. KnE Social Sciences, 2019, 766–783-766–783.36

37 HANEEF, Mohamed Aslam Mohamed; KAMIL, Nazrol Kamil Bin Mustaffa; AYUNIYYAH, Qurroh. Development of Waqf in Indonesia: the Swot Analysis of Indonesia Waqf Board (Bwi). Al-Infaq: Jurnal Ekonomi Islam, 2017, 8.2: 136-150.

38 Ibid.

البيان	الإجابة

١. توجيه ناظر الوقف في إدارة أصول الوقف وتطويرها.
٢. بناء دليل لإدارة الأصول الوقفية وتطويرها.
٣. إدارة وتطوير أصول الوقف الوطنية والدولية وأصول الوقف المهملة.
٤. إعطاء الإذن بالتغييرات في حالة الوقف أو التغييرات في تخصيص المنافع لأصل الوقف.
٥. الموافقة على تبادل أصول الوقف.
٦. تقديم المشورة أو التوصية للحكومة بشأن عملية صنع سياسة الوقف.
٧. تقييم أداء الناظر ونشر استمارة طلب النظارة وإعادة اختيار الناظر.
٨. إنهاء عمل الناظر أو تغييره إذا لزم الأمر.
٩. تقديم المشورة أو التوصية لوزير الشؤون الدينية في اختيار مؤسسة التمويل الإسلامي كمتلقٍّ للوقف النقدي.

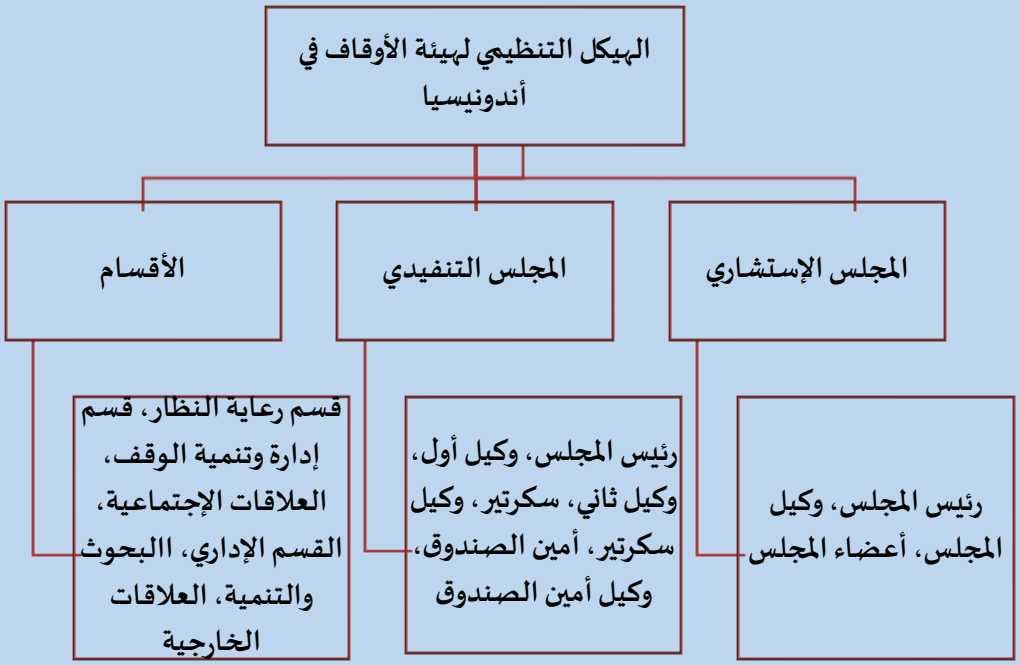

وفقًا لقانون الوقف رقم ٢٠٠٤/٤١، وعلى الرغم من حق رئيس جمهورية إندونيسيا في تعيين أو إنهاء عضوية هيئة الوقف في إندونيسيا (BWI)، فإن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية في أداء دورها. هذا الوضع المستقل هو بالتأكيد عامل إيجابي للمجالس الإسلامية لمنع أي تضارب في المصالح أثناء تنفيذ واجباتها. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المجالس الإسلامية النظر في التوصيات الواردة من مجلس علماء إندونيسيا (Majelis Ulama Indonesia)، ووزارة الشؤون الدينية.

علاوة على ذلك، يجمع هيئة الوقف في إندونيسيا تعاونٌ جيد مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة بمجال عملها. ولا يقتصر ذلك التعاون على مجلس علماء إندونيسيا ووزارة الشؤون الدينية فحسب، بل تعاونت الهيئة أيضًا مع الوكالة الوطنية للأراضي، والوكالة الوطنية لتخطيط التنمية، والبنك المركزي الإندونيسي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسات أخرى. إلى جانب ذلك، أقامت هيئة الوقف في إندونيسيا شراكة مع المستثمرين من أجل تطوير أصول الوقف لتصبح أكثر إنتاجية.

أصول الوقف في إندونيسيا

استنادًا إلى بيانات وزارة الدين الإندونيسية في عام ٢٠١٢، بلغت أصول أراضي الوقف في إندونيسيا ٣.٩٩ مليار متر مربع، موزعة على ٤٢٩.٩١١ موقعًا في جميع أنحاء إندونيسيا؛ ومن ثم تعد **إندونيسيا أكبر دولة لديها أصول وقفية في العالم بأسره**، فمساحة الأراضي الوقفية الشاسعة في إندونيسيا تعادل ٥ أضعاف مساحة دولة سنغافورة، كما أن إجمالي أصول الوقف في إندونيسيا يبلغ ٦٠٠ تريليون روبية إندونيسية، وهو ما يعادل ١٧١ ضعف أصول الوقف في سنغافورة.

البيان	الإجابة

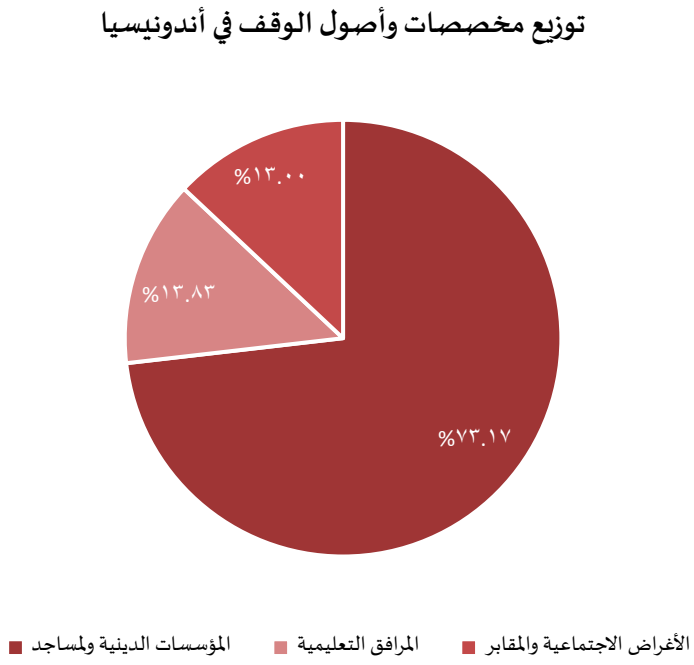

Source: PERTIWI, R. Sari, et al. Regulations and Management of Waqf Institutions in Indonesia and Singapore: A Comparative Study. *KnE Social Sciences*, 2019, 766–783-766–783.

معظم أصول الوقف هذه مخصصة للمصالح الدينية (العبادة) بنسبة ٧٣.١٧٪، والمرافق التعليمية بنسبة ١٣.٨٣٪، والباقي للأغراض الاجتماعية والمقابر. تبلغ مساحة أرض الوقف في إندونيسيا أضعاف مساحة سنغافورة البالغة ١٤٠٠ كيلو متر مربع. تصل قيمة أصول الوقف في إندونيسيا إلى ٦٠٠ تريليون روبية إندونيسية. **ومع ذلك، فإن غالبية أصول الوقف هذه هي أصول معطلة.** ولا تماثل التجربة الإندونيسية تجربة ماليزيا أو سنغافورة -على سبيل المثال- في نجاحها، فهي لا زالت تواجه العديد من التحديات[39].

ويمكن القول بأن الإدارة الاستهلاكية للوقف لا تزال سائدة في إندونيسيا إذا ما قورنت بالإدارة الإنتاجية أو الاستثمارية المفترضة للوقف، فإدارة أصول الوقف المنتجة انحصرت في نطاق ١٪ فقط من إجمالي أراضي الوقف القائمة. ويرجع الافتقار إلى الإدارة الجيدة لأصول الوقف بشكل أساسي إلى عاملين:

- أولًا: افتقار النظار للخبرة والكفاءة في استثمار الأصول بحيث يكون لها قيمة اقتصادية.
- ثانيًا: إدارة الوقف الموجودة اليوم لا تؤدي إلى التمكين الاقتصادي والمجتمعي، حيث تتطلب الإدارة التي تؤدي إلى التمكين مفاهيم إبداعية جديدة[40].

وعلى الرغم من أن القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ بشأن الوقف قد قرر عقوبة صارمة على كل من أساء استخدام أرض الوقف، فمن المفارقات أنه لا توجد قضية نزاع على أرض الوقف تم قبولها لدى المحاكم الدينية أو مجلس الوقف الإندونيسي (BWI).[41]

الوقف النقدي تحت مظلة هيئة الأوقاف:

وفي سياق تمكين الوقف النقدي في إندونيسيا، احتوى القانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الوقف على القواعد الخاصة بالوقف النقدي، وذلك في المادة ١٦ فقرة (٢) أ، ثم في المادة ٢٨ إلى المادة ٣١. ووفقًا للمادة ١٦ فقرة (١) من القانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤، تجري إدارة وقف النقود عبر ثلاث مراحل، وهي[42]:

- مرحلة جمع الأموال.

39 Ibid.

40 AL HASAN, Fahadil Amin. Waqf Management in Indonesia Through Asset Based Community Development (ABCD) Approach. International Journal of Social Sicence and Economic Research (IJSSER), 2017, 2: 4070-4087.

41 Abd. Syakur, Hary Yuswadi, Bagus Sigit Sunarko, & Edy Wahyudi. The Implementation of Waqf Policy in Improving the Prosperity of Community in Jember, East Java, Indonesia. Public Policy and Administration Research, Vol.8, No.8, 2018.

42 HIDAYATULLAH, Gunarto; MASHDUROHATUN, Anis; ROFIQ, Ahmad. Ideal Reconstruction of Law Number 41 Year 2004 on the Position and the Authority of Money Wakaf Law Based on Justice Values Towards Improving the Moslem Economyc. International Journal of Economic Research, 2017, 14.15.

البيان	الإجابة

- إدارة الأموال بما يحدد اتجاه الاستثمار لعقار الوقف.
- توزيع نتائج إدارة الأموال على "الموقوف عليه".

تصل إمكانات الوقف النقدي في إندونيسيا إلى ٣ تريليونات روبية سنويًا مع عدد يقدر من المسلمين السخاء بـ ١٠ ملايين، ومتوسط دخل شهري يتراوح بين ٥٠٠ ألف روبية و١٠ ملايين روبية[43]. وقد تطور الوقف النقدي بصورة ملموسة في إندونيسيا منذ ٨ يناير ٢٠١٠ عندما افتتح الرئيس السابق لجمهورية إندونيسيا سوسيلو بامبانج يودويونو، الحركة الوطنية للوقف النقدي في القصر الرئاسي. حينها كان هناك ١٥ مؤسسة مالية إسلامية و١٠٠ مؤسسة تعاونية للخدمات المالية الشرعية تتلقى وقفًا نقديًا من الجمهور.

وقد أتاحت إندونيسيا طرقًا ميسرة لدفع الوقف النقدي تقتصر على أن يذهب الواقف إلى المصرف المفترض أن يكون مؤسسة مالية إسلامية قابلة لأموال الوقف، مثل: بنك ماندیري الإسلامي، بنك PNI الإسلامي، بنك المعاملات، بنك DKI الإسلامي، بنك بوكوفين الإسلامي... وغيرها. ويمكن أن ينقل الوقف النقدي بواسطة الصراف الآلي إلى رقم الحساب بإحدى المؤسسات المالية الإسلامية القابلة لأموال الوقف.

ويمثل صندوق الأوقاف الإندونيسي DOMPET DHUAFA REPUBLIKA نموذجًا هامًا في هذا الصدد، حيث تأسس صندوق الوقف الإندونيسي بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ملتزمًا بتطوير موارد الأوقاف لتكون قادرة على دفع عجلة البرامج الاجتماعية والتمكين الاقتصادي الذي أصبح ممكنًا من خلال إدارة الزكاة والإنفاق والصدقات. ويعمل هذا الصندوق كالناظر، فتُمنح الشهادة والموافقة من قِبل هيئة الأوقاف الإندونيسية، ويقبل الصندوق **وقف النقود:** حيث تُجمع كل النقود الموقوفة من الجهات المانحة لتوفير رأس المال الكافي للاستثمار في الأصول الإنتاجية التي يحددها المدير، وبعد ذلك يوجَّه الفائض للبرامج الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها، **ووقف الأرض والمباني:** بأن تكون الأرض الموقوفة مملوكة للواقف، وخالية من أي نزاع قانوني، وخالية من الديون كذلك. وما إذا كانت الأرض مناسبة للاستثمار، فإنها تطوَّر بأموال وقف النقد بالتعاون مع طرف ثالث مشارك. وكذلك وقف التجارة، ووقف الأسهم.

التجربة الوقفية في الهند- قانون الوقف المعدل

تعد الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، حيث يبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 1.3 مليار نسمة. والهند يقطنها أكبر عدد من المسلمين في العالم، فوفقًا لسجلات الحكومة، يشكل المسلمون في البلاد 14.2٪ من إجمالي السكان (أي 172 مليونًا). ولمؤسسة الوقف في الهند تاريخ طويل؛ إذ يُعتقد أن الوقف في الهند ظاهرة قديمة قدم الإسلام نفسه في البلاد. وقد أُنشئت غالبية الأوقاف في الهند في فترات ما قبل الاستعمار، وتمتلك مؤسسة الوقف حاليًا قدرًا هائلًا من الموارد المالية والبنية التحتية، فهناك ما يقرب من نصف مليون عقار وقفي مسجل في الدولة. وتبلغ المساحة الإجمالية التي تغطيها أملاك الوقف في الدولة أكثر من ستمائة ألف فدان، بحسب بعض التقديرات، كما تبلغ القيمة السوقية الحالية لجميع العقارات الوقفية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد أكثر من 1.2 تريليون روبية هندية (حوالي 16 مليار دولار)، استنادًا إلى الدراسات الحديثة.[44]

أصول الوقف في الولايات المختلفة

State	Acres of Waqf land	Book value (in lakhs)	Market value
Rajasthan	153180	196755	10 to 50 times
Andhra Pradesh	145512	8135	10 to 50 times
Maharashtra	92207	4185	10 to 50 times
West Bengal	59090	16000	10 to 50 times
Tamil Nadu	34388	165072	10 to 50 times
Kerala	22410	135586	10 to 50 times
Haryana	20895	1125	10 to 50 times
Uttar Pradesh	15000	15200	10 to 50 times

Source: Abdullah, Mohammad. "Islamic endowment (Waqf) in India: Towards poverty reduction of Muslims in the country." *Journal of Research in Emerging Markets* 2.2 (2020): 48-60.

PERTIWI, R. Sari, et al. Regulations and Management of Waqf Institutions in Indonesia and Singapore: A Comparative Study. Op.cit.43

Abdullah, Mohammad. "Islamic endowment (Waqf) in India: Towards poverty reduction of Muslims in the country." Journal of Research in Emerging Markets 2.2 (2020): 48-60.44

TAYS

الإطار القانوني للوقف في الهند

تتشابه قوانين الوقف في الهند وباكستان وبنغلاديش بشكل لافت للنظر؛ بسبب تاريخها المشترك كجزء من الهند الموحدة حتى عام 1947. كان أول تشريع شامل للوقف في الهند المستقلة هو قانون الوقف لعام 1954، قبل أن تجرى عليه تغييرات الرئيسة شملت: قانون الوقف لعام 1995، وقانون إصلاح الوقف لعام 2013. يقع تنظيم الوقف في الهند تحت إشراف وزارة شؤون الأقليات. وطبقًا لقانون الوقف لعام 1995، تنشئ حكومات المقاطعات أو الولايات مجالس وقفية للولاية (SWBs)، تشكِّل بِدَورها اللجانَ المحلية لإدارة وتنظيم وحماية ممتلكات الوقف. كذلك بموجب قانون إصلاح الوقف لعام 1995، أنشئ مجلس الوقف المركزي؛ لإسداء المشورة للحكومة بشأن عمل مكاتب الرعاية الاجتماعية وإدارة الأوقاف. ومن الجدير بالذكر أنه بينما يسمح القانون الهندي بوقف أي نوع من الممتلكات، فإن القانون نفسه لا يزال صامتًا بشأن القواعد المتعلقة باستثمار الوقف النقدي ووقف الشركات، باستثناء الإشارة الواردة في قانون 1995، الذي لم يتغير في إصدار 2013، حيث يُعرَّف "المتولي" بأنه: "أي شخص أو لجنة أو مؤسسة في الوقت الحالي يديرون أي ممتلكات للوقف"[45].

وتتشكل الأوقاف في الهند بموجب القانون رقم 27 لعام 2013 الذي يسمى قانون الوقف (المعدل). ويشير القانون إلى أن "الوقف" يعني: التفاني الدائم من قِبل أي شخص لأي ممتلكات منقولة أو غير منقولة لأي غرض تقره الشريعة الإسلامية على أنه قربة أو ديني أو خيري، ويتضمن:

- الوقف من قبل المستخدم، ولكن هذا الوقف لا يفقد صفته بوصفه وقفًا لمجرد أن المستخدم قد توقف عن الاستفادة منه بغض النظر عن فترة هذا الوقف.
- "المنح"، بما في ذلك مشروع الخدمات لأي غرض تقره الشريعة الإسلامية على أنه تقوى أو ديني أو خيري.
- أوقاف الأبناء: تخصص فيه الممتلكات لأي غرض معترف به في الشريعة الإسلامية على أنه ورع أو ديني أو خيري، فإذا فشل تسلسل الخلافة، يُنفق دخل الوقف على التعليم والتنمية والأغراض الأخرى التي تقرها الشريعة الإسلامية.

أنشئ مجلس الوقف المركزي في ديسمبر 1964 من قِبل حكومة الهند بموجب البند 8 أ من قانون الوقف لعام 1954؛ وذلك بغرض تقديم المشورة للحكومة المركزية وحكومات الولايات والمجالس بشأن الأمور المتعلقة بعمل مجالس أوقاف الدولة وإدارة الأوقاف على النحو الواجب. ووفقًا للمادة الواردة في قانون الوقف (المعدل) لعام 2013، **مُنح المجلس المزيد من الصلاحيات لإصدار توجيهات للمجالس بهدف تزويد المجلس بالمعلومات حول أداء مجالس الأوقاف بالدولة، خاصة فيما يتعلق بأدائها المالي.**

تنص المادة 9-12 من قانون الوقف (1995) على إنشاء ووظائف هيئات الوقف التابعة للولايات، على النحو التالي[46]:

- تقديم المشورة لحكومة الهند بشأن الأمور المتعلقة بعمل مجالس الوقف والإدارة الواجبة للأوقاف في البلاد.
- الاضطلاع بتطوير أصول الوقف لضمان الحفاظ عليها.

ومن الواضح أن هذه الأحكام تحكمها الحاجة إلى ضمان الحفاظ المادي على الأصول الموقوفة.

سعى قانون الوقف المعدل (2013) إلى تعزيز دور مجالس الأوقاف بوصفها ركيزة مركزية وأساسية في إدارة الوقف. ومن ضمن ما سعى إليه كذلك معالجة الشواغل المتعلقة بالحفاظ المادي على الأصول الممنوحة من خلال:

- منح مجلس الوقف المركزي حق إصدار توجيهات إلى مجالس الأوقاف التابعة للدولة (SWBs) بشأن أدائها المالي، والمسح، وصيانة سندات الوقف، وسجلات الإيرادات، والتعدي على ممتلكات الوقف للحصول على تقرير سنوي وتقرير تدقيقي.
- إحالة أي نزاع ينشأ بين الأطراف إلى مجلس قضائي رفيع المستوى.

وسعيًا إلى ضمان سير عمل المجلس بشكل سلس، تم تعيين اللجان الفرعية الأربع التالية من بين أعضاء المجلس: لجنة التخطيط والاستشارة - لجنة تطوير الوقف - لجنة التعليم ورعاية المرأة - لجنة المر اقبة.

إدارة الممتلكات الوقفية في الهند

استمر المتولون المعيَّنون يديرون الممتلكاتِ الوقفيةَ في الهند على وجه العموم حتى نهاية سلطنة المغول، وكان القضاة الشرعيون يُشرفون عليها في ضوء الشريعة الإسلامية. وبينما كانت هذه الممتلكات تحقق عائدًا كبيرًا على أثر استثمارها من قِبل هؤلاء المتولين والقضاة، فمع سقوط السلطة المغولية المسلمة في الهند وسيطرة الإنجليز على البلاد قام الحُكم البريطاني بإزاحة القضاة المسلمين عن إدارة الوقف، واستبدل بهم القضاة الإنجليز، وألغى الطبيعة الخاصة بالوقف. ومن ثم بدأت الأوقاف الإسلامية تتدهور في البلاد بشكل تدريجي، ففي السنوات التالية تعرَّضت الممتلكات الوقفية لسُوء الإدارة من قِبل المسؤولين غير المؤهلين وللحيازة غير المشروعة.

وبعد استقلال الهند توقَّع المسلمون تسليم مسؤولية إدارة الأوقاف الإسلامية في البلاد إلى المؤسسات الإسلامية؛ حتى تقوم تلك المؤسَّسات بإدارتها وَفق القوانين والأحكام والتعاليم الشرعية، ولكن للأسف لم يحدث هذا حتى الآن، وقد مرَّ على استقلال البلاد أكثر من خمس وستين سنة. وبمقتضى قانون الوقف لعام 1954م تولت الحكومة الهندية مسؤولية إدارة الأوقاف الإسلامية عبر البلاد. وقامت الحكومة الهندية بتشكيل "مجلس الوقف المركزي" (Central Waqf Council) في عموم الهند، علمًا بأن هذا المجلس يحتوي على العديد من "هيئات الوقف" (Waqf Boards) المسؤولة عن إدارة الأوقاف في ولايات الهند المختلفة، ومن بينها "هيئة الوقف بدلهي" (Delhi Waqf Board) التي تقوم بإدارة الأوقاف الإسلامية في ولاية دلهي والإشراف عليها.

تقوم هيئة الوقف بالإدارة والمراقبة والإشراف على الممتلكات الوقفية في ولاية دلهي مباشرة أو عن طريق المتولين الذين تعيّنهم الهيئة، أو عن طريق اللجان الإدارية التابعة لها. وتتمتع الهيئة بالصلاحيات الآتية:

- الإشراف على الممتلكات الوقفية لإدارتها بطريقة صحيحة وبشكل جيد.
- وفي حال سوء إدارة الممتلكات الوقفية يحق للهيئة إزاحة المتولي واللجنة الإدارية المسؤولة عن وقف بعينه.

ويلتزم كل من المتولين واللجان الإدارية بإيداع 7% من مجموع دخلها في ميزانية الهيئة، حيث تلتزم الهيئة بصرف رواتب وأجور الأئمة والمؤذنين، ودفع فواتير المياه والكهرباء للمساجد، وغيرها من الممتلكات الوقفية.

وجدير بالذكر أن أعضاء هيئة الوقف تُعيّنهم حكومة الولاية لمدة خمس سنوات، ويرأسهم الرئيس الإداري للهيئة، ويقوم مكتب الرئيس التنفيذي بتنفيذ توجيهات الهيئة.

البيان	الإجابة

تجربة بنغلاديش في استخدام الوقف النقدي للتخفيف من حدة الفقر

يبلغ عدد سكان بنغلاديش، وفقًا لأحدث البيانات، أكثر من 160 مليون نسمة، 87٪ منهم مسلمون، وهي رابع أكبر دولة في العالم تضم سكانًا مسلمين، وثالث أكبر دولة ذات أغلبية مسلمة في العالم، بعد إندونيسيا وباكستان. ويوجد الوقف، باعتباره مؤسسة خيرية دينية، في هذا البلد المسلم في جنوب آسيا منذ قرون. تحظى الأنشطة الدينية باحترام كبير لدى مسلمي البنغلاديش، ومن ثم لديهم تقليد قديم في إنشاء الوقف لأنواع مختلفة من الأغراض الدينية والتعليمية وأغراض الرعاية الاجتماعية. هذا، وتتكون ممتلكات الوقف في بنغلاديش من المساجد والمدارس (الدينية)، والمقابر، وتوفير الأدوية، والأراضي الزراعية القابلة للزراعة، والأراضي القاحلة، والغابات والتلال والأراضي السكنية، بالإضافة إلى الكثير من العقارات الحضرية في المدن الكبرى، مثل العاصمة دكا ومدينة ميناء شيتاغونغ. وتشمل عقارات الوقف هذه، على سبيل المثال، مجمع بيت مكرم (المسجد الوطني) في العاصمة، ومجمع مسجد أندركيلا شاهي جيم في مدينة شيتاغونغ التجارية. ويضم كِلا العقارين مجمعات تسوق ضخمة يجري تأجيرها. إلى جانب ذلك، هناك عقارات على هيئة أبنية سكنية يستخدمها في الغالب أبناء المنتفعين من الوقف. وتشكل أرغاس ومزار جزءًا كبيرًا من عقارات الوقف في بنغلاديش[47].

ولعل أهم ما يميز "قانون الوقف" لعام 1962 في بنغلاديش هو إنشاء إدارة وقفية مستقلة يرأسها مدير (ناظر) من أجل إدارة وصيانة ومراقبة وتطوير ممتلكات الأوقاف. وقد أنشئت إدارة الوقف في بنغلاديش من خلال قانون الوقف البنغالي لعام 1934، ولا زالت تعمل بصورة مستقلة. وعمل الإدارة الآن يجري على أساس مرسوم الوقف لعام 1962 مع الأهداف المعلنة للمساعدة في تحقيق أغراض الوقف، والإشراف على أملاكه، ومراقبتها وصيانتها. وبالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن تقوم إدارة الوقف بالوظائف التالية[48]:

- التحقيق وتحديد طبيعة ومدى ممتلكات الأوقاف، والدعوة، من حين لآخر، لطلب الحسابات والعوائد والمعلومات من المتولي.
- التأكد من أن ممتلكات الوقف والدخل الناشئ عنها تحقق الهدف منها.
- إعطاء التوجيهات للإدارة السليمة للأوقاف.
- تحديد الأجر للمتولي حيث لا يوجد نص على هذه المكافأة في سند الوقف.
- استثمار أي أموال يُتحصَّل عليها كتعويض عن الاستحواذ على عقارات الوقف بموجب أي قانون سارٍ في الوقت الحالي، بنفسه، أو بإصدار توجيهات للاستثمار المناسب من قِبل المتولي.
- القيام عمومًا بجميع الأعمال التي قد تكون ضرورية للسيطرة على الأوقاف وصيانتها وإدارتها.

لا يدير مدير الوقف أي ممتلكات وقفية بشكل مباشر، ولكنه يشرف على الإدارة وضبط أنشطة المتولين. وبينما تحتفظ كل ملكية بكيانها المنفصل على أن يديرها المتولي، تدار بعض العقارات من قِبل أكثر من متولٍّ معينين على أنهم متولون مشتركون، بينما تدار عقارات أخرى من قِبل مجموعة من الأشخاص المعينين (لجنة المتولي).

بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمسؤول الإداري، من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أي شخص، عزل المتولي في حالة:

- خيانة الأمانة، أو سوء الإدارة، أو سوء التصرف، أو الاختلاس.
- صدور أي فعل من قِبل المتولي يتسبب في خسارة ممتلكات الوقف أو يؤثر على الإدارة السليمة أو السيطرة أو الحفاظ على الوقف.
- إذا أدين المتولي أكثر من مرة بموجب المادة 61 من هذا القانون.
- إذا تبين أن المتولي الحالي غير مناسب أو غير كفء أو مهمل أو غير مرغوب فيه بأي شكل آخر، شريطة ألا يتم إصدار أمر من هذا القبيل لإزالة المتولي دون إعطائه فرصة الاستماع إليه ... عندما يخرق المتولي الثقة به أو يقوم بأي فعل غير مشروع يتسبب في خسارة أموال الوقف، يكون مسؤولًا عن تعويض الخسارة التي لحقت بممتلكات الوقف أو المستفيدين منها[49].

الوقف النقدي ودور البنوك الإسلامية في إدارة ودائع الوقف النقدي في بنغلاديش

كان وقف البناء والأرض أكثر أشكال الوقف انتشارًا في الوقت السابق، بينما في الوقت الحاضر، أصبح الوقف النقدي معروفًا بشكل متزايد؛ وذلك يرجع إلى مرونته، مما يسمح بتوزيع الفوائد المحتملة للوقف ليستفيد منها الفقراء في أي مكان. ظهر الوقف النقدي لأول مرة في العصر العثماني في مصر، قبل أن يقوم البروفيسور منان بإضفاء

SAAD, Aisha I. The Corporate Waqf in Law and Practice. Berkeley J. Middle E. & Islamic L., 2019, 10: 1.45

SHAFII, Z.; IQBAL, Z.; TASADEMIR, M. Governance regulatory framework for waqf in selected countries. Retrieved on, 2015, 14.06: 2018.46

AHMAD, Md Mokhter; SAFIULLAH, Md. Management of waqf estates in Bangladesh: Towards a sustainable policy formulation. Waqf laws and management (with special reference to 47 Malaysia), 2012, 229-262.

Ibid.48

Ibid.49

البيان	الإجابة
	الطابع الاجتماعي على الوقف النقدي في بنغلاديش من خلال بنك الاستثمار الاجتماعي المحدود، المعروف الآن باسم Social Islamic Bank Ltd. (SIBL) حيث يصدر البنك شهادة وقف نقدي لتحصيل الأموال من الأغنياء وتوزيع ريعها على الفقراء[50]. منذ وقت قريب، قام بعض الميسورين بجمع مبالغ مالية لإنشاء وقف نقدي بشكل مشترك لإنشاء عدد من الجامعات الخاصة في أعقاب سَنّ قانون الجامعات الخاصة 1992. من بين أمور أخرى، أنشئت منظمة واحدة جزئيًا بواسطة الوقف النقدي، وهي معهد العلوم الاجتماعية (SSI)، ولديها ثلاثة صناديق: **أولًا: صندوق الوقف، وهو وقف نقدي**، حيث يودع المال كله في صندوق استثمار بنك إسلامي يعمل على أساس المضاربة، ومن ثم تصرف الأرباح لتحقيق بعض الأهداف الإسلامية المنصوص عليها في دستور الدولة. **ثانيًا: الصندوق العام**، وينفق ربحه في تغطية التكلفة التشغيلية لأنشطة البنك. **ثالثًا: يُخصَّص صندوق الزكاة من قِبل البنك ويستخدم لمساعدة الفقراء**، ولا سيما الطلاب الفقراء. وبهذه الطريقة، أضافت الأوقاف النقدية بُعدًا جديدًا لأنشطة الأعمال الخيرية في بنغلاديش[51]. وقد كانت درجة الوعي بالوقف النقدي منذ ظهوره في بنغلاديش مشجعة، حيث أدى بنكان خاصان في بنغلاديش دورًا رائدًا في إدخال الوقف النقدي. وبعد أن أصدرت حكومة بنجلاديش قانون الجامعات الخاصة لعام 1992، تم إنشاء العديد من الجامعات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي في البلاد حيث يجري تمويل بعضها عن طريق الوقف النقدي. إحدى هذه المؤسسات هي معهد العلوم الاجتماعية، ولديه صندوق وقفي عبارة عن وقف نقدي، يُحتفظ به في صندوق الاستثمار لبنك إسلامي يعمل على أساس المضاربة. ثم تنفق الأرباح لتحقيق بعض الأهداف الإسلامية المنصوص عليها في دستور الدولة. وفي الحقيقة هذا اتجاه مشجع للشريحة الغنية من المسلمين في البلاد الذين يتبرعون بأموالهم لإنشاء وقف نقدي لمساعدة الشريحة الفقيرة من السكان. وهكذا أضاف الوقف النقدي بُعدًا جديدًا للأنشطة الخيرية في الدولة[52]. تسعى ودائع الوقف النقدي لدى بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود (DBBL) بحساب وديعة مضاربة الوقف النقدي (MWCDA)، وقد بدأ العمل به في 1 يوليو 2004، وهي وديعة ادخار تُستخدم بناءً على طريقة المضاربة الدائمة، وتعزز هذه الطريقة -بشكل أو بآخر- قاعدة الودائع للبنوك المشاركة؛ لأنها وديعة لا تكلفة عليها؛ مما يشجع على نشر الأموال بطريقة مربحة. ويُوجَّه الربح الناتج عن وديعة الوقف النقدي إلى أنشطة الرعاية الاجتماعية أو الصدقة حسب توجهات الوقف. وقد بدأ مصرف العرفة الإسلامي المحدود (AIBL) في جمع الودائع بموجب برنامج الوقف النقدي اعتبارًا من مايو 2006. وتتمثل منهجية إدارة مخطط الوقف النقدي في تحصيل الوديعة الدائمة في وقت واحد أو على أساس أقساط من المودعين على أساس أنه رأس مال اجتماعي لأعمال الرعاية الاجتماعية، وفقًا للشريعة الإسلامية لسكان الدولة في الأجل الطويل من ربح الودائع، وذلك حسب توجيه المودع (الواقف) أو بقرار من الأمين (المتولي). وفي إطار عملية تنظيم عمليات سوق رأس المال الاجتماعي في القطاع التطوعي، قدم البنك الاجتماعي الإسلامي المحدود (SIBL) -لأول مرة في التاريخ- نظام ودائع الوقف النقدي عام 1997 في بنغلاديش. وقد قدم "حساب الودائع النقدية للمضاربة الوقفية" مع خيارات محددة للأغراض، التي يوفر قائمة بها بسهولة للواقف الذي سيكون له الحق في اختيار الغرض (الأغراض) المقدم من القائمة أو أي غرض (أغراض) أخرى تسمح به الشريعة. وتشمل قائمة الأغراض المجالات التالية[53]: **أ. إعادة تأهيل الأسرة:** ويشمل ذلك تحسين ظروف من يعيشون في فقر مدقع تحت خط الفقر، وإعادة تأهيل المعاقين جسديًا، والمحرومين، والمتسولين، والنساء المعوزات، ورفع مستوى سكان الأحياء الفقيرة في المدن. **ب. التعليم والثقافة:** يشمل ذلك توفير التعليم الرسمي وغير الرسمي للأيتام والفقراء، وتطوير التعليم المناسب لتنمية المهارات، ودعم التدريب البدني والمهني، وتوفير دوافع العلماء للطلاب المستحقين، وأنشطة الدعوة، ودعم التعليم والبحث الديني، والخدمات الاجتماعية وإنشاء كرسي تعليمي. **ج. الصحة والصرف الصحي:** يشمل هذا المجال الرعاية الصحية والصرف الصحي في القرى، وتوفير مياه الشرب، وإنشاء المستشفيات والعيادات، ومنح البحوث الصحية، والبحوث في مرض معين. **د. خدمة المرافق الاجتماعية:** وتشمل تقديم المساعدة القانونية للأشخاص المستحقين في تسوية المنازعات، والمساعدة في زواج الفتيات الفقيرات، وإعادة تأهيل المسلمين العائدين (المسلمين الجدد)، وتقديم المساعدة لغير المسلمين المحبين للسلام، وإعالة الجمهور، وإنشاء الطرق والمساجد والمقابر، وزراعة الأشجار، وبناء خدمات المرافق العامة، وخلق الوعي الاجتماعي لحظر الرذائل الاجتماعية مثل القمار والأنشطة الأخرى المعادية للمجتمع. وقدم القطاع التطوعي برنامج شهادة الوقف النقدي (CWCS) عام 1997، وهو منتج مالي مبتكر في الأسواق المالية لبنغلاديش، ويهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في البداية، تحوَّل ودائع الوقف النقدي إلى وحدات لإدرار الدخل، كما يُستخدم الدخل الناتج على هذا النحو وفقًا لتعليمات الوقف أو في حالة عدم وجود مثل هذه التعليمات، وفقًا للشريعة الإسلامية. كما يجمع البنك الإسلامي الاجتماعي المحدود (SIBL) أيضًا أموال الوقف النقدي بموجب مبدأ المضاربة، ويودعها في صندوق الاستثمار الذي يعمل على أساس نموذج الاستثمار في البيع والإدارة والمشاركة، وينفق البنك/ الواقف الربحَ في قائمة الأغراض التي يحددها أو أي غرض (أغراض) أخرى يحددها الوقف الذي تسمح به الشريعة. بدأ بنك شهزالال الإسلامي المحدود (SJIBL) في جمع الودائع بموجب برنامج الوقف النقدي في عام 2007، وتُجمع أموال الوقف النقدي بموجب مبدأ المضاربة وتُودع في صندوق الاستثمار الذي يعمل على أساس نموذج الاستثمار في البيع والإزارة والمشاركة.

50 KHAN, Foyasal. Waqf: An Islamic instrument of poverty alleviation-Bangladesh perspective. In: International Conference-The Tawhidi Espitomology: Zakat and Waqf Economy. Bangi. 2001. p. 65-96.

51 Ibid.

52 Abdulsoma Thoarlim, Md. Asadur Rahman & Anas Yanya. Cash Waqf in Bangladesh and the Need for Innovative Approach towards Awqāf: Lessons from Selected Countries, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2017, Vol. 7, No. 4

53 Ibid.

البيان	الإجابة

ويُستخدم الدخل الناتج من أموال الوقف النقدي في أغراض دينية وتنموية مختلفة لصالح المجتمع، وقد قام البنك بمجموعة متنوعة من الأغراض، بينما يتمتع الوقف بالحق في اختيار الغرض (الأغراض) التي تسمح به الشريعة الإسلامية بهدف: (أ) إعادة تأهيل الأسرة. (ب) التعليم والثقافة. (ج) الصحة والصرف الصحي. (د) خدمات المرافق الاجتماعية، وغير ذلك. كما قدم بنك الائتمان المحدود أيضًا حساب وديعة الوقف النقدي عام 2014.

ويظل المبلغ الأصلي لودائع الوقف النقدي صحيحًا، ولا يُنفق مبلغ الربح إلا للغرض الذي يحدده الواقف فحسب، وقد اختار البنك قائمة بحسب القطاع للمؤسسات المؤهلة للحصول على المساعدة من أموال الوقف النقدي.

وفيما يلي القطاعات المؤهلة للحصول على مساعدات الوقف النقدي، ممثلة في: المساجد، المدارس والمؤسسات الدينية، مشاريع تمكين الأسرة أو الأشخاص المحتاجين، القروض، المساعدات، تنمية الموارد البشرية، الصحة والمرافق الصحية، خدمات المرافق الاجتماعية... وغيرها.

كذلك بدأ بنك آسيا في جمع ودائع الوقف النقدي في عام 2013. ولدى البنك طريقتان إداريتان لفتح وديعة الوقف النقدي، وذلك على النحو التالي:

١. **وديعة الوقف النقدي لمرة واحدة:** يمكن للواقف (المودع) الوقف على الأقل 1.00 تاكا في المرة الواحدة.

٢. وديعة الوقف النقدي الشهرية/ ربع السنوية: يمكن للواقف أن يودع مبلغ الوقف الخاص به على أساس أقساط شهرية، علمًا بأن الحد الأدنى للوقف هو 1.00 تاكا فقط.

وتتبع البنوك الإسلامية الأخرى -بشكل أو بآخر- خطوط الأطر التنفيذية نفسها في فتح ودائع الوقف النقدي وإدارته.

استثمار ودائع الوقف النقدي

تستند البنوك الإسلامية في استثمارها إلى المضاربة فيما يتعلق بالوقف. ويستخدم البنك الصندوق في أيٍّ من أوضاعه المربحة والمثمرة في التجارة أو المشروعات أو الصناعات. وتستثمر بعض البنوك ودائع الوقف النقدي مقابل استثمار طويل الأجل، على سبيل المثال: تتجلى استراتيجية الاستثمار لصندوق الوقف النقدي التابع للبنك الاجتماعي الإسلامي المحدود (SIBL) على النحو التالي: "كلما زادت إيرادات استثمار الوقف، زادت استفادة الموقوف عليه أكثر من صندوق الوقف"، الذي يُعد أساس الاستثمار. ويتَّخذ قرار الاستثمار بناءً على المبادئ التالية

- الاستثمار في صندوق الوقف وَفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- جذب منافع الوقف والمستفيدين منه.
- الاتفاق مع المصلحة العامة والتوافق مع شروط الجهة المانحة.
- امتلاك استثمار استراتيجي وتخطيط مالي متقدم بالتشاور مع متخصصين في الشريعة والإدارة.
- تطبيق صندوق الوقف في مشاريع استثمارية جديدة وتقليدية مثل زيادة الربح.
- الاحتفاظ بصندوق الوقف بشكل دائم (الديمومة)؛ إذ يتولد دخلها بشكل مستمر.
- تخصيص بعض الأموال التي جُمعت باعتبارها استثمارًا قائمًا على المشاركة في الأرباح لتنمية جوانب مختارة من المناطق السكنية والمباني التجارية والأوراق المالية وغيرها من الأعمال التجارية الصغيرة، بحيث تقدَّم المساعدة التقنية والإدارية لأصحاب هذا الاستثمار.

من خلال الجدول أدناه يتضح أنه من بين ثمانية بنوك إسلامية كاملة، تُوجد خمسة بنوك تعمل في إدارة ودائع الوقف النقدي، ومن بين 17 بنكًا تقليديًّا لديها فروع مصرفية إسلامية ونوافذ، تُوجد أربعة بنوك لديها عمليات لودائع الوقف النقدي القليلة للغاية مقارنة بالبنوك الشاملة. وبالرغم من ذلك، احتل بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود (DBBL) المركز الأول في إدارة ودائع الوقف النقدي، تلاه البنك الاجتماعي الإسلامي المحدود (SIBL). فيما بذل مصرف العرفة الإسلامي المحدود (AIBL) وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (EXIM) جهودهما، لكنهما لا يزالان دون المستوى.

ويشير اتجاه النمو إلى مستوى الزيادة من 250 مليون تاكا بنغلاديشي عام 2010 إلى 1056 مليون تاكا عام 2016، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تزايد المشاركة لدى عامة الناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

إدارة ودائع الوقف النقدي من جانب البنوك الإسلامية وفروع/ نو افذ البنوك التقليدية (بعشرات ملايين التاكا البنغلاديشي)

م	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1	بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود	20.400	26.100	36.700	43.590	53.300	65.850	75.260
2	البنك الاجتماعي الإسلامي المحدود	4.100	5.350	6.890	8.460	9.930	17.880	23.690

البيان	الإجابة							
3	مصرف العرفة الإسلامي المحدود	0.330	0.380	0.490	0.540	0.760	1.710	1.880
4	بنك التصديروالاستيراد الإفريقي المحدود	0.000	0.460	0.910	1.210	1.620	2.470	3.560
5	بنك شهزالال الإسلامي المحدود	0.190	0.260	0.290	0.300	0.330	0.360	0.390
6	البنك الآسيوي للتنمية المحدود	0.000	0.000	0.020	0.250	0.000	0.010	0.600
7	بنك أجراني المحدود	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.010	0.010
8	بنك الانتمان المحدود	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.075	0.077
9	بنك آسيا المحدود	0.000	0.000	0.000	0.010	0.120	0.160	0.170
	الإجمالي	**25.020**	**32.550**	**45.300**	**54.360**	**66.062**	**88.525**	**105.637**

المصدر: مجمع من بيانات البنوك

الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك لتعميم ودائع الوقف النقدي:

اتخذت البنوك الإسلامية مبادرات مختلفة لتعميم ودائع الوقف النقدي بين مواطني الدولة، منها:

- تخصيص حد أدنى لموظفي البنك لفتح حساب واحد على الأقل لودائع الوقف النقدي كل شهر.
- إطلاق حملة خاصة كل عام لزيادة مبلغ ودائع الوقف النقدي من خلال زيادة عدد حسابات ودائع الوقف النقدي.
- قيام البنوك بتقديم قائمة بالأثرياء أو العملاء، والتواصل معهم لفتح حسابات ودائع الوقف النقدي وتحقيق متابعة منتظمة.

البيان	الإجابة
	• تعميم ودائع الوقف النقدي بين الشعب، عبر قيام إدارة البنوك بحملة خاصة في خلال شهر الخدمة المعلن كل عام، إذ يجري مسؤولو البنك اتصالات شخصية مباشرة مع العميل المحتمل. • اتخاذ إدارات البنوك مبادرة قوية لتحفيز الموظفين على زيادة حسابات ودائع الوقف النقدي من خلال التشجيع وتعزيز الوعي حول فائدة الوقف النقدي بين عامة الشعب. • بالإضافة إلى ما سبق، تقدم بعض إدارات البنوك حوافز نقدية خاصة للموظفين بشكل فردي، تُمنح بناءً على أكبر مبلغ، وعدد حسابات ودائع الوقف النقدي. • ولتعميم ودائع الوقف النقدي للبنك، تَعقد بعض البنوك لقاءات مع العملاء، إذ يشجع رئيس/ نائب رئيس مجلس الإدارة/ أعضاء مجالس الرقابة الشرعية عامة الناس بشأن الفوائد المستمدة من ودائع الوقف النقدي.

تجربة الوقف في تركيا (آليات الرقابة)

على الرغم من انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ووقوعها في يد مصطفى كمال أتاتورك، المؤسس العلماني للجمهورية التركية، استمرت مؤسسة الوقف في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعب تركيا، وأُدخلت الأحكام الأولى التي تحكم الوقف في القانون المدني لعام 1967 لجمهورية تركيا. إن فكرة تنظيم الوقف رسميًّا كان وراءها وهبي كوچ، وهو رجل أعمال كان على دراية جيدة بفوائد الوقف، ويقال إنه استلهم تجربة المؤسسات الأمريكية وقانون الوقف الفرنسي لعام 1935.[54]

وقد أُدخلت التعديلات الرئيسة المتعلقة بالوقف في القانون المدني، وكان من بينها[55]:

- منع وقف الوقف بعد إنشائه. ومع ذلك، فقد أعادت التأكيد على قانونية تبادل (استبدال) الوقف في الحالات التي لا يعمل فيها أصل الوقف أو نشاطه بكامل طاقته.
- إعفاء مؤسسات الوقف من الضرائب، بموافقة مجلس الوزراء، إذا وجّه 80٪ من إيراداتها للأغراض العامة.
- السماح للكيانات الوقفية بتأسيس الشركات وحساب إيراداتها تحت مظلة الوقف. وبالمثل، يمكن للشركات أيضًا إنشاء أوقافها الخاصة.

حفرت عائدات مشاريع الوقف علامة بارزة أخرى في تطوير الوقف في تركيا، بل ربما يكون أهم تطور جرى على الوقف، فبينما قيَّدت الممارسة السائدة خلال الإمبراطورية العثمانية مؤسسات الأوقاف بالفائدة التي تفرضها على الأموال التي قدمتها، مكَّن هذا التعديل الأخير كيانات الوقف من التمتع بأرباح استثماراتها، في شكل مضاربة، مع مؤسسات أو شركات وقفية مؤسسية أخرى تقوم بتأسيسها.

وقد استقرت هذه الأحكام الوقفية المبتكرة والحديثة بعد إجراء العديد من المناقشات والارتباطات بين الفاعلين في قطاع الوقف وصانعي السياسات. وقد استندت هذه الأحكام إلى ملاحظة مفادها أن الاستثمار في العقارات فقط لا يضمن عائدًا في الاستثمارات، حيث إن العقارات لا تزال عرضة للكوارث الطبيعية والركود الاقتصادي. ولمعالجة هذا الأمر، وُسِّعت فئة أصول الوقف لتشمل أسهم الشركات. في الحقيقة، لقد كان لتعديلات 1967 أثر هائل على تطوير الوقف؛ يدل على ذلك تلك الزيادة الكبيرة في إنشاء الأوقاف مقارنة بما كان قبلها، فبينما أنشئ 73 وقفًا فقط من عام 1923 إلى عام 1967، ارتفع العدد إلى أكثر من 1000 بين عامي 1967 و1985.

كذلك نُفِّذَ المزيد من التطورات المبتكرة من خلال قانون المديرية العامة للأوقاف 1999، ذلك القانون الذي سمح لكيانات الوقف بشراء أسهم في شركة لم يُعلن عنها بعدُ للجمهور، وقد عززت تلك الخطوة من رأس المال الاستثماري للوقف النقدي (نموذج المضاربة)[56].

ثم تعرضت قوانين الأوقاف لتغيير جذري في أواخر الثمانينيات، عندما علمت الحكومة أن عددًا من مؤسسات الوقف تعمل على تمويل الجماعات الأصولية في البلاد. ولمعالجة هذا الأمر، أعادت الحكومة صياغة القانون المدني التركي بأكمله، مما صعَّب على الأفراد أو الكيانات إنشاء شركات وقفية ما لم يقدموا من الضمانات ما يثبت الحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك، فوَّضت الحكومة وزارة الداخلية بإغلاق أي مؤسسة وقفية يشتبه في مشاركتها في أنشطة غير مصرح بها. وقد أدى ذلك التغيير الجذري في القانون إلى رد فعل شعبي عنيف، قرر على أثره رئيس الجمهورية مراجعة مشروع قانون 1998 وحل الإشكال من خلال إسناد الأمور المتعلقة بالوقف إلى رئيس الوزراء، والحفاظ على الإعفاء الضريبي لمؤسسات الوقف التي تخصص 80٪ من إيراداتها للأغراض العامة[57].

حدث تطور تنظيمي آخر للوقف في جمهورية تركيا على أثر نقل السلطة من وزارة الأوقاف إلى المديرية العامة للأوقاف (GDW)، التي خوَّلت بدورها كل مؤسسة وقفية إنشاء مجلس إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، ألزمت المديرية العامة للأوقاف في عام 1992 جميعَ مؤسسات الوقف بدفع رسوم معينة لها للقيام بواجباتها الرقابية والإشرافية. لقد كان على فروع مؤسسات الوقف أن تتحمل مسؤولياتها.

وأخيرًا في عام 2008، أُدخل عدد من التغييرات التنظيمية بموجب قانون التأسيس أثَّرت على الإطار الحاكم للوقف. وكان من بين تلك التغييرات[58]:

---

54 Çizakça, M. (1998), "Awqaf in history and its implications for modern Islamic economies", Islamic Economic Studies, Vol. 6 No. 1, pp. 60-67.

55 Ibid.

56 Ibid,

57 Maximizing Social Impact through Waqf Solution. The World Bank Group & INCEIF & ISRA, May 2019.

58 Çizakça, M. (2014), "Awqaf in the Ottoman Empire and the Turkish Republic", available at: https://www.academia.edu/16156826/Awqaf_in_the_Ottoman_Empire_and_the_Turkish_Republic

البيان	الإجابة
	– إنشاء مجلس الأوقاف ومنحه سلطة تعيين أمناء الوقف. – خفِّض المبلغ المطلوب لإنشاء الوقف إلى 50000 ليرة تركية؛ أي ما يعادل 9316 دولارًا أمريكيًّا، قبل أن يُمنح مجلس الأوقاف سلطة تحديد المبلغ الأدنى المطلوب لإنشاء الوقف. – كما أُلغي شرط الموافقة المسبقة وتقرر أن الإخطار المسبق يجب أن يكون كافيًا. – سُمح للأجانب بأن يكونوا مؤسسين وأعضاء في مجالس إدارة مؤسسات الوقف، ما دام بلد الأجنبي يتمتع بعلاقات ودية مع تركيا. – كما سُمح لكيانات الوقف بالمشاركة في الأنشطة الدولية. – التوقف عن فرض ضريبة الهبات والميراث على التبرعات المقدمة للمؤسسات. – المساهمات المقدمة للمؤسسات بغرض الحفاظ على الوقف أو إصلاحه أو ترميمه أصبحت قابلة للخصم بالكامل من ضرائب الدخل على عكس القانون السابق، الذي وضع حدًّا بنسبة 5٪ للخصم الضريبي. بالإضافة إلى أن مساهمات الشركات معفاة من الضرائب ما لم تكن 50٪ أو أكثر من أسهم الشركة مملوكة لمؤسسة الوقف المؤسسة أو المديرية العامة للأوقاف (GDW)، وفي هذه الحالة يجب أن تذهب نسبة 10٪ من إجمالي الإيرادات إلى المديرية العامة للأوقاف (GDW)، التي يجب أن تستخدمها لتطوير واستعادة أصل الوقف (المادة 28). **هناك عدة أنواع من الأوقاف المعترف بها رسميًّا من خلال أحدث أنظمة الأوقاف لعام 2008 في تركيا. نشير فقط إلى أهمها[59]:** – Mazbut vakıflar وهي تلك المتبقية من العصر العثماني، ولم يعد مؤسسوها الأصليون أو ذريتهم أمناء لها، بل تُدار من قِبل المديرية العامة للأوقاف. – Mülhak Vakıflar وهي تلك التي لا يزال يديرها مؤسسوها الأصليون أو أحفادهم. – Mukataalı Vakıflar تتعلق بالعقارات المبنية على أراضي الوقف. وقد كان هذا النوع من الوقف -المعروف أيضًا باسم الحكر- مقبولًا في الأصل من قِبل الحنابلة، وقد قُبِلَ في النهاية من قِبَل جميع المدارس. وطريقة عمل هذه الأوقاف هي كما يلي: الأرض ملك للوقف، والمطور يؤجر أرض الوقف إيجارًا طويل الأجل. لا يُسمح عادةً بتأجير عقار الوقف على المدى الطويل، لكن يشكل الحُكر استثناءً. يقوم المطور باستئجار الأرض على المدى الطويل والبناء عليها. تعود ملكية المبنى للمطور الذي يدفع إيجار الأرض بانتظام، وما دام يؤدي إيجاره فإنه يتمتع بحقوق الملكية الكاملة للمبنى الذي شيده. يتمتع المطور بهذا الحق طوال حياته كما يمكنه نقله إلى أحفاده. – **فيما يتعلق بمستوى الإيجار، هناك عاملان مهمان؛ أولًا: يجب ألا يقل الإيجار الذي يدفعه المطور عن الإيجار السائد الذي يدفعه المستأجرون الآخرون في الحي. ثانيًا: إذا تطور الحي المؤجر، يمكن زيادة الإيجار الأصلي المتفق عليه.** – تغيَّر هذا الترتيب الكلاسيكي مؤخرًا إلى حد ما في تركيا؛ لتمكين مالك الأرض (الواقف) من التمتع بدخل أكبر. عندما يرغب المطوِّر في البناء على أرض الوقف، تقسَّم ملكية هذه العقارات بين الواقف (مالك الأرض) والمطور الذي بنى هذه الأرض وطورها عادةً إلى مساكن أو مراكز تسوق أو مزيج من الاثنين معًا. تحدَّد النسبة الدقيقة لملكية العقار المطوَّر؛ أي عدد الشقق، نتيجة للمساومة ويتلقى الوقف إيجارًا سنويًّا للوحدات التي يمتلكها. – تُعرَّف Icareteynli Vakıflar بواسطة قانون الوقف التركي لعام 2008 على أنها عقارات الوقف المؤجرة على أساس طويل الأجل، دون أي أجل محدد. اخترع العثمانيون هذه الفئة عندما دمرت الكوارث من الزلازل أو الحرائق ممتلكات الوقف. في مواجهة مثل هذه الكوارث، طُلب من المستأجرين دفع مبلغ كبير، استخدمه الوقف لإعادة بناء المبنى، ثم مُنح المستأجرون عقود إيجار طويلة الأجل واستمروا في دفع إيجاراتهم المعتادة. ما اكتسبه المستأجرون في هذه العملية كان شبه ملكية؛ مما سمح لهم بالاستمرار في استخدام المباني على المدى الطويل بشرط دفع الإيجارات السنوية، في حين تم تمكين الوقف من إعادة بناء مبناه. **تجربة الجامعات الوقفية في تركيا** تتمتع تركيا بخبرة كبيرة في إدارة الوقف في التعليم العالي، حيث تموَّل الجامعة الحكومية في تركيا بشكل أساسي من خلال ميزانية الحكومة، بينما تقوم الجامعات الخاصة بتمويل العملية التعليمية بشكل أساسي من مصادرها الخاصة. كذلك يموِّل صندوق الهباتEndowment Fund الجامعات العامة التي تتلقى تمويلها من الوقف، حيث يساهم رجال الأعمال في تركيا في دعم صناديق الهبات لتمويل الجامعات حتى الحكومية منها، كما هو الحال بالنسبة إلى جامعة أبانت عزت بايسال Abant Izzet Baysal University حيث تموَّل البنية التحتية وتقنية الأنظمة في هذه الجامعة والعديد من الاستثمارات في المعدات من صناديق الوقاف كجزء من الميزانية الحكومية بغلاف مالي يقدر بـ 262 مليون ليرة تركية[60]. وفي سبيل الحفاظ على استدامة صناديق الوقف، تقوم جامعة "أبانت عزت بايسال" أيضًا بتشغيل العديد من الشركات لدعم النشاط التعليمي، مثل: تأجير مواقف السيارات، وإجراء الخدمات المجتمعية في الجامعة. كما تُستخدم الأموال المولَّدة من النشاط التجاري لتوفير المنح الدراسية للطلبة، وتمويل الأبحاث العلمية للباحثين بالجامعة، وإدارة النظام الأمني وإعداد متطلبات الملكية للجامعة.

59 Murat Cizaka, A critical Assessment of the Waqf Law Being Prepared By IDB/IRTI and Quwait Foundation.

60 Abdul Razak , D., & al. (2016). A study of wakf funds for higher education in selected countries. Journal of social sciences, 6(1), pp. 120-121.

البيان	الإجابة

وإلى جانب تأسيس الجامعة الوقفية، هناك العديد من المتطلبات من الطرف الحكومي؛ إذ يجب على من يريد بناء الجامعة أن يكون منظمة غير ربحية؛ لكيلا يتحوَّل التعليم العالي إلى عمل تجاري. وفي سبيل دعم البعد الاجتماعي للأطراف المساهمة في تكوين الجامعات التركية وتمويلها، تقوم الحكومة التركية بوضع لوائح تنظيمية لضبط ما يريده بعض الأشخاص أو المؤسسات الخيرية في مجال تأسيس الجامعة وتمويلها، ويجب أن يكون مصدر الأموال كافيًا مع ضمان عقود الاتفاق والمرافقة.

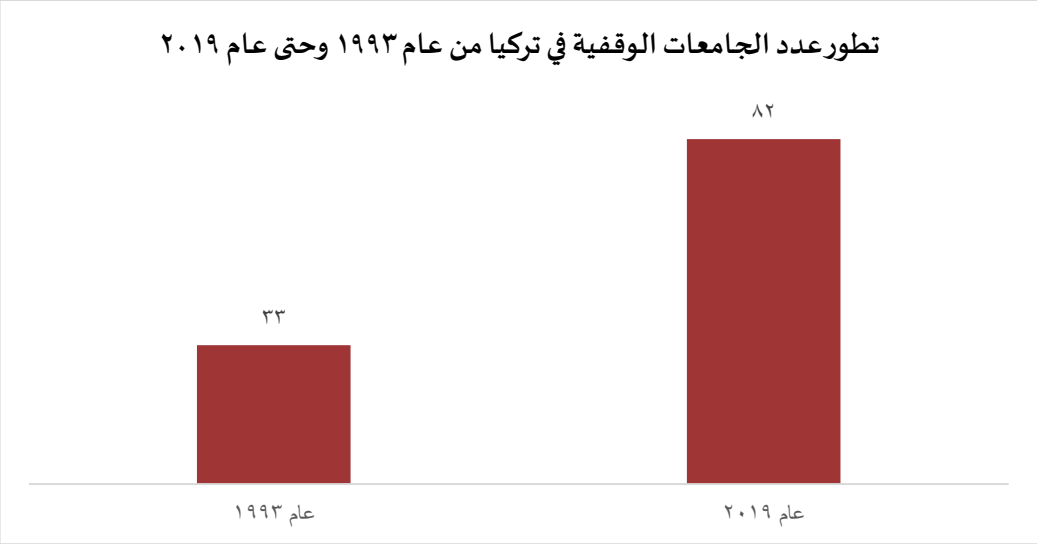

Source: (Siti Mashitoh Mahamood Asmak Ab Rahman, 2015)

إن الإحصاءات المتوافرة عن أحوال الجامعات الوقفية الحديثة في تركيا -كمثال ناجح في هذا المجال- تشير إلى أن إجمالي عدد الجامعات التركية هو 185 جامعة، منها 82 جامعة وقفية، ويوجد في إسطنبول وحدها 33 جامعة وقفية. ولم يزد عدد الجامعات الوقفية التركية عن ثلاث جامعات فقط في سنة 1993، أي أنها أنشأت 82 جامعة وقفية في ربع قرن فقط، وقد تكون هذه الزيادة الكبيرة أحد أسباب نهضة تركيا وحصولها على المرتبة السابعة عشرة ضمن قائمة أكبر عشرين اقتصادًا على مستوى العالم.

من بين الأمثلة الناجحة في مجال تمويل الجامعات بصيغة الوقف، جامعة كوج التركية Koc Univesity، التي تأسست في عام 1993م بتمويل من المؤسسة الخيرية Koc Foundation، وتعد واحدةً من أكثر الجامعات التي احتلت صدارة الترتيب الجامعي في تركيا، بالإضافة إلى جامعة سابانجيSabanci Univesity ، التي أُدرجت ضمن أفضل 700 جامعة حول العالم في مجال التدريس والبحث العلمي وطرق التعليم الحديثة. كما تهتم الجامعة ببث روح الحرية والتعبير عن الرأي والديمقراطية. وتعد جامعة سابانجي من أفضل 20 جامعة خاصة في تركيا، وقد تأسست عام 1996م، وبدأت باستقبال أول دفعة من الطلاب في العام ذاته، وتقدم أعلى المستويات في التعليم والبحوث في مختلف العلوم الطبيعية والهندسة والفنون والعلوم الاجتماعية، ولديها أعضاء هيئة تدريس يتمتعون بخبرة عالمية، وتفخر بخريجيها الذين حققوا مستوى قياسيًّا من التوظيف (أكثر من 90٪ حتى خلال سنوات الأزمة الاقتصادية).

ومن أجل إدارة تضارب المصالح بين المؤسسة المانحة للهبات الوقفية وبين الجامعة، يتشكَّل مجلس معيَّن من المؤسسة في الجامعة، وتودع الهبات المكونة من العقارات أو الأموال الممنوحة للجامعة تحت تصرف وإدارة مجلس الإدارة المنوط به إدارة الأموال مباشرة كوصي. كذلك من ضمن سيرورة الإجراءات الجامعية، يحصِّل مجلس الإدارة بعض مصادر الأموال التي تتضمن مساهمة المؤسسة ورسوم الطلبة والمساعدات الحكومية. وتوكل مهمة استثمار أموال الوقف لمؤسسات متخصصة كما هو الحال في مؤسسةIlim Yayma في تركيا، بوصفها منظمة خادمة لقطاع التعليم العالي لفترة طويلة.

الرقابة على الوقف

تعد المديريةُ العامة للمؤسسات في تركيا الهيئةَ الحكومية الرئيسة المسؤولة عن الأوقاف/ المؤسسات. وفقًا للمادة 35 من قانون المؤسسات، "تم إنشاء المديرية العامة للمؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لرئاسة الوزراء من أجل الوفاء بالمهام الموكلة إليها بموجب هذا القانون". وترد مهام المديرية العامة كما يلي:

- استيفاء وتنفيذ الشروط والخدمات الخيرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المنصوص عليها في مواثيق المؤسسات.
- حفظ أو استعادة الأصول الثقافية للمؤسسات الموجودة في الداخل أو في الخارج.
- تدقيق المؤسسات الملحقة والمجتمعية والمؤسسات الجديدة.
- القيام بأنشطة التدريب والبحث والتطوير والثقافة والنشر في القضايا المتعلقة بالأسس؛ للحفاظ على التنسيق الوطني والدولي.
- تكوين مجموعات تشمل الأصول الثقافية للمؤسسات؛ لإنشاء المتاحف والمكتبات والمراكز الثقافية...".

البيان	الإجابة

التعيين وإعادة التعيين وعزل الأعضاء من إدارة الوقف[61]

ما زالت مشكلة الوكالة بين المتبرعين والمديرين (الواقف والمتولي) قائمة، كما في إدارة المؤسسات القائمة على الربح. وتواجه المؤسسات الخيرية غير الربحية العديد من تحديات حوكمة الشركات نفسها التي تواجه الشركات الكبيرة المتداولة علنًا. ففي شركة غير ربحية، تكون "مشكلة الوكالة" أكثر صعوبة مما هي عليه في القطاع الربحي؛ لأن إدارة مؤسسة غير ربحية لا تخضع للإزالة من قِبل المستفيدين من الأعمال الخيرية. وجدير بالذكر أن مجلس إدارة معظم المؤسسات الخيرية ذاتي دائمًا، حيث يجري اختيار الأعضاء الجدد عن طريق تصويت الأعضاء الحاليين.

في تركيا، يمكن للمؤسسات تعيين هؤلاء الأعضاء داخل المؤسسة بموجب صك الثقة. وتنص المادة 9 من قانون المؤسسات لعام 2008 على الأطراف غير المؤهلة للعمل كمؤسسة إدارة. كما تنص المادة 10 على أن مديري المؤسسة ملزمون بالتصرف وفقًا لغرض المؤسسة والامتثال للقانون المعمول به. وتنص المادة أيضًا على حالات إقالة إدارة المؤسسة، وتشمل[62]:

- عدم التصرف وفقًا لغرض المؤسسة.
- عدم استخدام سلع المؤسسة ودخلها وفقًا لغرضها.
- أن يتسبب في خسارة المؤسسة بسبب إهماله الجسيم وعمله المتعمد.
- أن يكون قد فشل في استكمال أو تعديل الأخطاء والنقاط المفقودة التي حددتها سلطة الإشراف في المدة المسموح بها، أو الإصرار على التصرف بشكل مخالف.
- إذا فقد الأهلية القانونية لممارسة الحقوق القانونية أو أصيب بمرض أو إعاقة تمنعه من أداء المهمة بشكل دائم.
- أن يكون قد حُكم عليه بغرامة إدارية مرتين بموجب المادة 11 من قانون المؤسسات.

التجربة البريطانية في الوقف والعمل الخيري

استنادًا إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالصناديق الخيرية (العُهَدْ) والأوقاف، نجد أن جوهر أوجه التشابه بينهما يكمن في نية التنازل طواعية عن الأصول أو الممتلكات من أجل الآخرين، لا سيما المحتاجين، بصيغة ثقة لا رجوع عنها. ورغم أن الصناديق الخيرية في المملكة المتحدة لا تحكمها القيم والمعتقدات المتأصلة في الدين الإسلامي، فإنها تضمن التزام المنظمة الخيرية بقضيتها من خلال التدابير التي تمكنها من تقييم عمليات المؤسسات الخيرية، وذلك يحول دون تحقيق المصالح الذاتية للأفراد والجماعات، مثلما حدث في فترات سابقة من التاريخ الإنجليزي. هذا، وتتشابه آلية الوقف مع الثقة الإنجليزية، وثمة دليل قوي على أن الأطر المفاهيمية والهيكلية للثقة الإنجليزية متجذرة في أصول الوقف منذ القرن الثاني عشر. وكشأن مؤسسة الوقف، كان دور الصناديق حاسمًا في إضفاء الطابع المؤسسي على الأعمال الخيرية في المجتمع الإنجليزي[63].

نشأ الوقف كمؤسسة خيرية إسلامية حافظت باستمرار على طابعها الديني عبر التاريخ. ذلك الطابع الديني للوقف استلزم العديد من السمات المميزة له عن مؤسسات الثقة الإنجليزية، إذ يجب بالضرورة أن يتوافق الوقف مع الشريعة الإسلامية من حيث تكوينه الهيكلي وإطاره الإداري والأهداف المقصودة وأساليب الإدارة المطبقة. بينما تحولت الصناديق الإنجليزية إلى جهاز علماني، خالٍ من التنظيم الديني على الرغم من وجود صلات وثيقة في تكوينها الهيكلي مع الوقف. ورغم أنه لكل من الوقف ومؤسسات العُهَدْ تاريخه الخاص حيث خدم كلاهما بفعالية العديدَ من الأهداف الخيرية في سياقاته الخاصة، فقد شهدت المؤسستان تجارب متباينة من الازدهار والانحدار خلال مراحل تاريخهما الطويل[64].

وبالنظر إلى التجربة البريطانية نجد أنها تعتمد في التشريعات المنظمة للمؤسسات الخيرية المشابهة للوقف على ثلاثة صيغ، هي: صيغة الأمانات الخيرية أو الترست Trust، وصيغة المؤسسات الخيرية Foundation، وصيغة الهبات أو المنح Endorment، وتعد إنجلترا البلد الوحيد الذي لديه قانون شامل واحد يحكم الأوقاف والمؤسسات الخيرية والوقفية بالتفصيل، **وهو قانون الجمعيات الخيرية لعام ٢٠١١.** ولدى الولايات المتحدة أيضًا مسوَّدات قوانين شاملة تحكم الأوقاف (قانون الإدارة الحكيمة الموحد لأموال المؤسسات وقانون الأوقاف الموحد)، وهي قوانين نموذجية قد تقبلها أو ترفضها كل ولاية على حدة.

وهناك العديد من الملاحظات الهامة فيما يتعلق بالمقارنة بين الوقف والعُهَدْ ، يمكن إجمالها فيما يلي[65]:

أولًا: هناك رابط بين أصل الصناديق الخيرية في المملكة المتحدة والوثائق التاريخية التي تتناول أصل الأوقاف في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

61 SHAFII, Z.; IQBAL, Z.; TASADEMIR, M. Governance regulatory framework for waqf in selected countries. Op.cit.

62 Ibid.

63 ALABDULMENEM, Fahad Mohammed. WAQF in Islamic Legal System and Trust System in the United Kingdom: A Comparative Study. JL Pol'y & Globalization, 2017, 61: 208.

64 Ibid.

65 ALABDULMENEM, Fahad Mohammed. WAQF in Islamic Legal System and Trust System in the United Kingdom: A Comparative Study. JL Pol'y & Globalization, 2017, 61: 208.

البيان	الإجابة

ثانيًا: قد يُعزى الاعتراف الرسمي بالصناديق الخيرية (العُهَدْ) إلى القانون العام الإنجليزي في إنجلترا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، في حين سُجلت الأوقاف بحسب وثائق الفقه الإسلامي منذ وقت مبكر في عام 610م. تشكلت صناديق الثقة على غرار الأوقاف في دول الشرق الأوسط عندما تفاعل البريطانيون مع القادة الإسلاميين، وتعرفوا على نظام الوقف واعتمدوه في القانون العام الإنجليزي.

ثالثًا: أنشأ الصناديقَ الخيرية أفراد عاديون غير ملزمين بأي التزام لبدء مثل هذه الصناديق الاستئمانية التي لا رجعة فيها؛ مما يعني أن الممتلكات أو الأصول التي كانت موضوع الثقة لا يمكن استعادتها من قِبل المستوطن. من ناحية أخرى، فإن الأوقاف غير قابلة للنقض ولكنها تبدأ فقط من قِبل أولئك الذين يلتزمون بالعقيدة الإسلامية ويستندون إلى التعاليم الإسلامية، ومع ذلك، لا توجد قيود حول كون الأوقاف ستفيد المسلمين أو غيرهم.

رابعًا: مفوضية المؤسسات الخيرية، هي الهيئة التنظيمية للجمعيات الخيرية والصناديق الاستئمانية الخيرية في المملكة المتحدة التي تحكم الصناديق الخيرية. أما الوزارات التي تشكل جزءًا من نظام حوكمة الدول الإسلامية، فهي تحكم الأوقاف.

خامسًا: بينما تتكون الصناديق الخيرية من خمسة أركان، هي: (1) المستوطن، (2) الوصي، (3) المستفيد (4) سند الثقة (5) الممتلكات أو الأصول أو الوقف؛ فللأوقاف أربعة أركان فقط، هي: (1) كون المشترك مسلمًا، (2) الواقف، (3) المستفيد، (4) سند الوقف.

سادسًا: الصناديق الخيرية توجه حصرًا لصالح الجمهور وجماعات بعينها في المجتمع، وليس لصالح مستوطنها وعائلته أبدًا، بدافع نية الفرد الطوعية والصادقة لمساعدة الآخرين. على العكس من ذلك، تبدأ الأوقاف للتعبير عن حب المسلم الصادق لله من خلال التخلي عن ممتلكاته أو ممتلكاتها لصالح الآخرين خارج نفسه. على الرغم من ذلك، فإن الأوقاف -بعكس الصناديق الخيرية- قد تفيد أسرة المساهم وأحفاده.

أخيرًا: تَمنح الحكومةُ البريطانية الصناديقَ الخيرية، اعتمادًا على الإيرادات التي تولدها، إعفاءً كليًا أو جزئيًا من: ضريبة الدخل، وضريبة الشركات، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة الميراث، ورسوم الدمغة، وضريبة المجلس. وفي الوقت نفسه، تُعفى الأوقاف من ضريبة الدخل بموجب الشريعة الإسلامية، إذا كان الصندوق موجهًا للأغراض الخيرية فقط. وبما أن جزءًا من الصندوق الاستئماني مخصص ليوفر المنفعة المالية للطرفين (مدير الصندوق) يخضع هذا الجزء فقط للضرائب، بينما الجزء المستخدم للأغراض الخيرية لن يخضع للضريبة.

قانون الجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة

يعد قانون المؤسسات الخيرية الإنجليزي من أهم القوانين ذات العلاقة بالأوقاف، وقد تعرض لتغييرات عديدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، من أبرزها: ١٩٦٠، و١٩٩٢، و١٩٩٣. أما قانون المؤسسات الخيرية لعام ٢٠٠٦ فيعد نقلة مهمة لقانون المؤسسات الخيرية؛ لكونه أول قانون ينص على تعريف للأغراض الخيرية، وقد دُمج الكثير من بنوده في قانون المؤسسات الخيرية لعام ٢٠١١ الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٢. ويحتوي قانون المؤسسات الخيرية 2016 على أحكام تتعلق بالأوقاف، فيضع القسم ١٠٤ أ بشكل مباشر سلطة قانونية عامة للمؤسسات الخيرية المزودة بصندوق هبات (وبموجبها لا تكون جميع الممتلكات متاحة للإنفاق من أجل الأغراض الخيرية، بل تعتمد سياسة استثمار العائد الإجمالي، من دون الحاجة إلى موافقة مسبَّقة من مفوضية المؤسسات الخيرية).

ويتضمن القسم ٢٧٤ متطلبات محددة تتعلق بالأوقاف الدائمة. فمثلًا: تنص المادة ٢٧٤ (٣) على أنه "إذا كان من المقرر نقل ملكية في وقف دائم إلى مؤسسة خيرية، يجب أن يتأكد أمناء المؤسسة الخيرية بأن للمؤسسة المقترحة المنقول إليها الوقف أغراضًا مماثلة إلى حد كبير لجميع أغراض المؤسسة الخيرية المنقول منها":

- اعتبار إنشاء المنظمات الخيرية حقًّا مطلقًا لأفراد المجتمع لا يمكن الوقوف ضده ما دام ملتزمًا بقوانين العمل الخيري، مع وجود تحفيزات وتسهيلات كثيرة لتيسير عملية التبرع يُمكن أخذها في الاعتبار عند إعداد النظام.
- استقلال العمل الخيري عن الجهاز الحكومي، مع استفادته من دعم الحكومة المتمثل في تشجيع وتطوير أفضل السبل لإدارة الجمعيات الخيرية، وتزويد القائمين عليها بالمعلومات والنصح في أي أمر له تأثير في عمل جمعياتهم.
- تتمتع الجمعيات الخيرية بثقة الحكومة، ويتجسد ذلك في تفويض أداء العديد من الخدمات العامة إلى هذه الجمعيات، مع القيام بالتحقيق والتحري في حالات سوء استغلال العمل الخيري.
- الطابع المؤسساتي للعمل الخيري، وتقيده بقواعد الحوكمة، واعتماد التخصص في عمل المنظمات الخيرية؛ مما يساعد على تغطية التخصص في مجالات مختلفة، ويحول دون تضخم مجال على حساب مجال آخر.
- الاعتماد على شركات تجارية خاصة تقوم بالاستثمار والتبرع بالأرباح للجمعيات الخيرية؛ مما يضمن الحصول على مصدر تمويل مستدام للأنشطة والأعمال الخيرية.

دراسة حالة مفوضية العمل الخيري في المملكة المتحدة[66]:

66 للمزيد يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني لمفوضية العمل الخيري، متاح على:
https://www.gov.uk/government/organisations/charity-commission

البيان	الإجابة

الهدف من مفوضية العمل الخيري هو الحفاظ على ثقة الجمهور في نزاهة الأعمال الخيرية، وذلك من خلال تشجيع تطوير أساليب أفضل للإدارة، وتقديم المشورة للأمناء، وتصحيح إساءة استخدام الجمعيات الخيرية. في الوقت الحاضر، يجري تنظيم مفوضية المؤسسات الخيرية في إنجلترا وويلز بموجب قانون المؤسسات الخيرية لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، ويعين وزير الداخلية حوالي خمسة مفوضين، يكونون مسؤولين بالإضافة إلى وزير الداخلية والبرلمان عن الأداء الفعال للمفوضية بصفتها المنظمة القانونية التي تنظم المؤسسات الخيرية. ولا يجوز أن يقل عدد المفوضين عن ثلاثة على أن يكون اثنان منهم من المحامين المؤهلين. ويتعين على المفوضين تقديم نسخة من تقرير سنوي عن عملياتهم خلال تلك السنة إلى وزير الخارجية ونسخة إلى مجلسي البرلمان. وبينما كانت سلطات مفوضية المؤسسات الخيرية محدودة قبل قانون الجمعيات الخيرية ١٩٩٢ و١٩٩٣، يحدد قانون المؤسسات الخيرية لعام ١٩٩٣ سلطات المفوضين ومهامهم في الوقت الحالي بما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

- السماح للمفوضين بفتح تحقيق وطلب المستندات والبحث عن السجلات.
- السماح لمفوضية المؤسسات الخيرية بتبادل المعلومات مع الإدارات الحكومية الأخرى أو السلطات المحلية أو أي شرطي أو هيئة عامة أخرى.
- تجريم تزويد المفوضين بمعلومات كاذبة أو مضللة عن علم أو عن إهمال.
- السماح للمفوضين بإيقاف عمل أمين/ مسؤول/ وكيل/ موظف في المؤسسة الخيرية، أو تعيين أمناء إضافيين أو حارس/ مدير لحماية المؤسسة الخيرية.
- السماح للمفوضين بحرمان الفرد من أداء دور الوصي على مؤسسة خيرية.

في إنجلترا وويلز يتعين على جميع المؤسسات الخيرية التي لم تُعْفَ أو تُسْتَثْنَ من التسجيل على وجه التحديد التسجيل في مفوضية المؤسسات الخيرية. أما المؤسسات الخيرية المعفاة فهي جمعيات خيرية قرر البرلمان تحديدًا أنها لا تحتاج إلى الإشراف عليها من قِبل مفوضية المؤسسات الخيرية؛ وذلك بسبب الترتيبات الأخرى الموجودة بالفعل للإشراف عليها وتنظيمها. من تلك المؤسسات على سبيل المثال: الجامعات، والعديد من المدارس المحافظة، والعديد من المتاحف والمعارض الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، لا يلزم تسجيل أي مؤسسة خيرية إذا كانت مكان عبادة مسجلًا.

في حين تستثنى المؤسسة الخيرية من واجب التسجيل: إما بموجب لائحة يصدرها الوزراء، وإما بأمر صادر عن المفوض. كذلك تُستثنى المؤسسة الخيرية من التسجيل إذا لم يكن لديها:

- أي وقف دائم.
- استخدام أو شغل أي أرض (ومن ذلك المباني).
- دخل سنوي من جميع المصادر يزيد عن ١٠٠٠ جنيه إسترليني.

حتى الآن، هناك ١٩٠ ألف مؤسسة خيرية مسجلة في المملكة المتحدة وويلز بدخل سنوي قدره ٣٢ مليار جنيه إسترليني، وتصنَّف مفوضية المؤسسات الخيرية تلك المؤسسات الخيرية على أساس الحجم والنشاط، بحيث تكون التصنيفات كما يلي:

تصنيف الجمعيات الخيرية من قِبل مفوضية المؤسسات الخيرية

الحجم	صغير	دخل أقل من ١٠٠٠ جنيه إسترليني
	متوسط	الدخل ١٠ آلاف جنيه إسترليني - ٢٤٩٩٩٩ جنيهًا إسترلينيًّا
	كبير	الدخل ٢٥٠ ألف جنيه إسترليني – ٩٩٩.٩٩٩ جنيهًا إسترلينيًّا
	كبير جدًّا	الدخل يزيد عن ١٠٠ مليون جنيه إسترليني
الأنشطة	المساعدة المالية	تقديم المساعدة المالية
	المباني	توفير أبنية/ مرافق
	الخدمات	تقديم الخدمات (مثل الرعاية/ الاستشارة)
	المؤسسة المسؤولة	العمل كمظلة/ مورد للكيان

البيان	الإجابة	
	البحوث	رعاية أو إجراء البحوث

Source: Hidayatul Ihsan , Abdullah Muhammad Ayedh , Shahul Hameed Hj Mohd Ibrahim Towards the betterment management and transparency of *waqf* institutions: Lessons from the Charity Commission, UK, 2006.

يساعد التصنيف الذي أُجري على المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة في تنظيم مفوضية المؤسسات الخيرية. ويساعد الهيئة في إدارة مثل هذه الفئات من الجمعيات الخيرية. وتعد طريقة إدارة هيئة المؤسسات الخيرية نموذجًا جيدًا لمؤسسات الوقف.

الأمناء وواجباتهم ومسؤولياتهم

أمناء المؤسسات الخيرية هم الأشخاص المسؤولون بموجب الوثيقة التأسيسية للمؤسسة الخيرية عن مراقبة المؤسسة الخيرية وإدارتها. قد يُعرفون باسم الأمناء أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المحافظين أو أعضاء اللجنة. وتحدَّد الواجبات والسلطات الرئيسة لأمناء المؤسسات الخيرية بموجب قانون الأمناء لعام ٢٠٠٠، كما سبق تلخيصه في منشور مفوضية المؤسسات الخيرية. وبالإضافة إلى ما يجب على أمين المؤسسة الخيرية من الوفاء بمسؤوليته تجاه المؤسسة الخيرية، يجب عليه كذلك:

- العمل مع زملائه، وعدم تفويض السيطرة على الأعمال الخيرية للآخرين. في حال وجود تفويض للعمل يجب أن يكون تحت سيطرة الوصي.
- التصرف بصرامة وفقًا للوثيقة الدائمة للمؤسسة الخيرية.
- العمل لمصلحة المؤسسة الخيرية فقط دون اعتبار لمصلحته الخاصة.
- إدارة شؤون المؤسسة الخيرية بحكمة، وأن تكون له نظرة طويلة المدى وقصيرة المدى.
- عدم الحصول على أي منفعة شخصية أو مكسب من المؤسسة الخيرية.
- طلب المشورة المهنية بشأن الأمور التي يختص بها.

بالإضافة إلى المسؤوليات المذكورة أعلاه، فإن أمناء المؤسسات الخيرية مسؤولون أيضًا عن إدارة تمويل المؤسسة الخيرية ودخلها، فضلًا عن ممتلكاتها؛ وذلك أن أهم مسئوليات الأمناء حماية ممتلكات المؤسسة الخيرية، فإذا فُقدت الأموال بسبب إهمال الأمناء، كان عليهم أن يعيدوا للمؤسسة الخيرية الأموال المفقودة. إن هذا القيد يوفر الحماية لممتلكات المؤسسة الخيرية ويحول دون الاختلاس أو سوء استخدام الأموال.

الرقابة المالية الداخلية

تقدم مفوضية المؤسسات الخيرية إرشادات فيما يتعلق بالضوابط المالية الداخلية الأساسية التي يجب أن يأخذها الأمناء في الاعتبار عند إدارة المؤسسات الخيرية، ويلزم ذلك التوجيه لكون الأمناء مسؤولين عن حماية ممتلكات مؤسستهم الخيرية. لذلك، كان من الضروري وجود رقابة داخلية كافية على أصول المؤسسة الخيرية واستخدامها، حيث تحدد مفوضية المؤسسات الخيرية ثلاثة ضوابط داخلية أساسية يجب أن تمتلكها المؤسسات الخيرية، وهي:

(1) الفصل بين المهام.

(2) تأهيل الموظفين والمستشارين.

(3) مراقبة الميزانية.

أحد الضوابط الرئيسة هو الفصل بين أولئك الذين يسجلون المعاملات وأولئك الذين يعالجونها. ويحظى الفصل بين هذه المهام ببالغ الأهمية فيما يتعلق بكل من الدخل والنفقات والمعاملات الرأسمالية. علاوة على ذلك، فإن الفصل يقلل بشكل كبير من مستوى الأخطاء والإغفالات، فضلًا عن التلاعب أو إساءة الاستخدام، كما يضيف عمليات تحقق إضافية. وبالإضافة إلى فصل المهام، توصي مفوضية المؤسسات الخيرية الأمناء بالحصول على مشورة مهنية مستقلة. كذلك يُطلب من الأمناء التأكد من أن موظفيهم ومتطوعيهم أكفاء ومدربون بشكل صحيح ومؤهلون لأداء مهامهم. علاوة على ذلك، يجب على الأمناء الاهتمام بأي نصيحة من المحاسبين أو الفاحصين المستقلين.

يُنصح الأمناء أيضًا بالعمل ضمن ميزانية متفق عليها، والتخطيط المالي الكامل لكل سنة مالية. كذلك يجب عليهم وضع تقديرات صحيحة وواقعية للإيرادات والنفقات المتوقعة. وبالإضافة إلى ضمان توافر الضوابط الأساسية، فإن الأمناء عليهم أيضًا وضع بعض الضوابط الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار، منها: الرقابة على الأموال الواردة، والتحكم في الإنفاق، والسيطرة على الأصول. والهدف من هذه الضوابط إجمالًا:

- **التأكد من أن المؤسسة الخيرية تتلقى جميع الأموال المستحقة لها.**
- **التأكد من أن جميع النفقات التي تمت مصرح بها بشكل صحيح.**
- **ضمان الحفاظ الآمن على أصول المؤسسة الخيرية، بحيث يمكن استخدامها بشكل فعال للترويج لأغراض المؤسسة الخيرية.**

البيان	الإجابة

بشكل عام، تتماشى المبادئ التوجيهية التي قدمتها مفوضية المؤسسات الخيرية فيما يتعلق بالرقابة المالية الداخلية مع مسألة الحوكمة الرشيدة للشركات، أي تقييم إدارة الرقابة الداخلية. علاوة على أن الضوابط الداخلية الفعالة ستقلل من مخاطر سوء الإدارة. لذلك، يجب على مؤسسة الوقف أن تتطلع إلى إنشاء رقابة داخلية أفضل على أموال الوقف. تلك الرقابة من الضروري تنفيذها، نظرًا لأن العديد من مؤسسات الوقف لديها نظام رقابي ضعيف على أصول الوقف في الواقع، فيجب أن يكون المتولي على دراية بأن أصول الوقف هي أمانة، ويجب الحفاظ عليها وإدارتها بشكل صحيح.

الشفافية والإبلاغ

يُطلب من الأمناء إعداد التقرير السنوي كمراجعة موجزة وشاملة لأنشطة المؤسسة الخيرية لكل سنة محاسبية. وتكمن ضرورة التقرير في كونه يلبي المساءلة العامة المتسقة والشفافة عن الموارد التي تحتفظ بها المؤسسات الخيرية. لذلك يجب على جميع المؤسسات الخيرية، سواء أكانت شركات خيرية أم جمعيات خيرية غير تابعة للشركات إعداد تقاريرها السنوية. ومن أجل تحديد كيفية تقديم المؤسسة الخيرية تقريرًا سنويًا، هناك إرشادات عبارة عن بيانات الممارسة الموصى بها (SORPs)الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة (ASB). **بالإضافة إلى ذلك، تتمثل المتطلبات الأساسية للجمعيات الخيرية في:**

- إعداد السجلات المحاسبية والاحتفاظ بها (مثل دفتر النقدية والفواتير والإيصالات وما إلى ذلك)، والاحتفاظ بها لمدة ست سنوات على الأقل.
- إعداد الحسابات: وهي عبارة عن تقرير مالي عن أنشطة المؤسسة الخيرية ومواردها. ويجب أن تتكون الحسابات من: بيان الأنشطة المالية، ملخص حساب الدخل والمصروفات، الميزانية العمومية، بيان التدفقات النقدية، والملاحظات.
- إتاحة الحسابات للجمهور عند الطلب.

الغرض من إعداد التقرير السنوي والحسابات للمؤسسة الخيرية هو أداء واجب أمناء المؤسسات الخيرية في المساءلة العامة والإشراف. لذلك، يجب أن يكون التقرير شفافًا، وأن يجري الإفصاح عنه بشكل كامل، بالإضافة إلى تقديم رؤية حقيقية وعادلة. علاوة على ذلك، يجب أن تخضع الحسابات للتدقيق الخارجي من قِبل مراجع الحسابات الخارجي.

في الواقع، إن الشفافية والإفصاح جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات؛ إذ كلما اتسعت مساحة الشفافية والإفصاح قلّت رقعة عدم تناسق المعلومات. وعليه، فإن المؤسسات الخيرية التي تتمتع بدرجة أعلى من الشفافية والإفصاح يكون تقييمها أعلى من المؤسسات الخيرية ذات الشفافية والإفصاح الأدنى. إن **اعتماد هذه المتطلبات من الأهمية بمكان لمؤسسات الوقف، حيث إن معظم مؤسسات الوقف تفتقر إلى الشفافية ولا توجد لديها تقارير محاسبية كافية. ويكفي أن الإسلام يشجع المسلمين على الوضوح التام والشفافية في المعاملة.**

إدارة الأموال

يقع على عاتق جميع أمناء المؤسسات الخيرية واجب حماية أصول مؤسستهم الخيرية وتطبيقها بشكل صحيح لأغراض الأعمال الخيرية. إلى جانب ذلك، من واجبهم القيام بالاستثمارات لتوليد الدخل للاحتياجات الحالية والحفاظ على قيمة الاستثمار، حتى تتمكن المؤسسة الخيرية من العمل بفعالية في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على أمناء المؤسسات الخيرية إدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسة الخيرية، والموازنة بين تلك المخاطر وبين العوائد المحتملة من استثمار معين. ورغم عدم مسؤولية الأمناء عن الخسارة لمجرد أن الاستثمار الذي يقومون به غير ناجح؛ فهم مسؤولون عن استثمارهم غير الناجح إذا تصرفوا خارج نطاق سلطتهم. وعلى أمناء المؤسسات الخيرية كذلك إدارة موارد المؤسسة الخيرية واستخدامها وتحسين إمكاناتها؛ ولذلك يلزم الأمناء النظر في الأساليب المناسبة للتحكم في التكلفة، فضلًا عن توليد تمويل جديد. إلى جانب ذلك، يلزم أن يكون لديهم استراتيجية مناسبة لجمع الأموال للجمعيات الخيرية.

إنه لمن المثير للاهتمام أن توضع كفاءة المتولي لمؤسسات الوقف في الاعتبار. ونظرًا لأن طبيعة قيمة ممتلكات الوقف لا يمكن أن تكون خاملة، بل يجب زيادتها؛ لذلك يجب أن يكون المتولي مبدعًا في إيجاد نموذج تمويل الوقف. بالطبع يجب أن يتو افق استثمار الوقف أو تمويله مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فهناك أجزاء من إرشادات هيئة المؤسسات الخيرية لا يمكن اعتمادها من قِبل مؤسسات الوقف. الفكرة التي يجب ملاحظتها هنا هي أن المتولي يتحمل مسؤولية حماية أصول الوقف و إيجاد طرق مختلفة لإدارة أمواله.

مدونة الحوكمة الرشيدة

في يونيو ٢٠٠٥، أصدرت مفوضية المؤسسات الخيرية مدونة الحوكمة الرشيدة للقطاع التطوعي والمجتمعي. يهدف تطوير هذه المدونة إلى تحديد أفضل ممارسات القطاع التطوعي والمجتمعي في المملكة المتحدة. ورغم كون ذلك في الأساس ليس إلزاميًا، فإن مفوضية المؤسسات الخيرية تشجع جميع المؤسسات الخيرية - الكبيرة قبل الصغيرة- على استخدامها. هذا، وتستند المدونة إلى سبعة مبادئ أساسية صُمِّمت لتطبقها أي مؤسسة خيرية، وهي:

- **قيادة المجلس:** يجب أن يقود كل منظمة ويتحكم فيها مجلس إدارة فعال أو أمناء يضمنون بشكل جماعي تحقيق أهدافها، ويضع استراتيجيتها ويدعم قيمها.
- **المجلس المسيطر:** يجب أن يكون الأمناء بصفتهم مجلس الإدارة مسؤولين بشكل جماعي عن ضمان ومراقبة أداء المنظمة بشكل جيد، وامتثالها لجميع التزاماتها.

البيان	الإجابة

- **مجلس تطوير الأداء:** يجب أن يكون لمجلس الإدارة مسؤوليات ووظائف واضحة، ويجب أن يؤلف وينظم نفسه للقيام بها على نحو فعال.
- **مراجعة المجلس وتجديده:** يجب على مجلس الإدارة مراجعة فعاليته وفعالية المنظمة بشكل دوري، واتخاذ أي خطوات ضرورية لضمان استمرار العمل بشكل جيد.
- **تفويض مجلس الإدارة:** يجب على مجلس الإدارة تحديد وظائف اللجان الفرعية، والمسؤولين، والرئيس التنفيذي، وغيرهم من الموظفين والوكلاء في صلاحيات مفوضة واضحة، وعليه أن يراقب أداءهم.
- **نزاهة مجلس الإدارة والأمين:** يجب على مجلس الإدارة والأمناء الأفراد التصرف وفقًا للمعايير الأخلاقية والتأكد من التعامل مع تضارب المصالح بشكل صحيح.
- **انفتاح المجلس:** يجب أن يكون مجلس الإدارة منفتحًا وسريع الاستجابة وخاضعًا للمساءلة؛ لضمان اهتمام المستخدمين والمستفيدين والأعضاء والشركاء وغيرهم بعمله والاهتمام به.

في الأساس، تستحق مؤسسات الوقف الحكم الرشيد؛ لكونه يؤدي إلى المسؤولية الاجتماعية، ومن المتوقع أن تلتزم الشركة المحكومة جيدًا بقيم المجتمع ومعاييره. لذلك، فإن حوكمة الشركات الإسلامية تتبنى الاحتياجات الروحية للمجتمع الإسلامي. هذا، ويمكن أن تكون مجموعة قواعد حوكمة الشركات موضوعًا آخر للبحث.[67]

بالنظر إلى هذه الحقائق، يمكن تلخيص أربع أفكار رئيسة تتعلق بإدارة الأعمال الخيرية يمكن اعتبارها قابلة للتطبيق لتحسين مؤسسات الوقف، وهي: الرقابة المالية الداخلية، والشفافية وإعداد التقارير، وإدارة الأموال، وقانون الشركات الجيدة. وهو ما يوضحه الجدول الآتي باختصار:

مقترحات مفوضية المؤسسات الخيرية بخصوص إدارة الأعمال الخيرية

البنود	التوصيفات
الضبط المالي الداخلي	الفصل بين الواجبات، تأهيل الموظفين والمستشارين، مراقبة الميزانية
الشفافية والإبلاغ	إعداد السجلات المحاسبية والاحتفاظ بها، إعداد الحسابات، إتاحة الحسابات للجمهور
إدارة التمويل	حماية الأصول، التحكم في التكلفة، توليد تمويل جديد
مدونة الحوكمة الرشيدة	قيادة المجلس، المجلس المسؤول، مجلس تطوير الأداء، مراجعة المجلس وتجديده، تفويض مجلس الإدارة، نزاهة مجلس الإدارة والأمين، مجلس الانفتاح

Source: Hidayatul Ihsan , Abdullah Muhammad Ayedh , Shahul Hameed Hj Mohd Ibrahim Towards the betterment management and transparency of *waqf* institutions: Lessons from the Charity Commission, UK, 2006.

أبرز التجارب الوقفية في المملكة المتحدة

مؤسسة جوزيف راونتري – تجربة استثمارية ناجحة[68]

مؤسسة جوزيف راونتري The Joseph Rowntree Foundation (JRF) هي مؤسسة خيرية تجري الأبحاث الهادفة وتمولها من أجل حل مشكلة الفقر في المملكة المتحدة. وهدفها المعلن هو: "إلهام العمل والتغيير الذي من شأنه أن يجعل المملكة المتحدة مزدهرة دون فقر". وهي مؤسسة محايدة سياسيًا ومستقلة عن جميع الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة، أسسها رجل الأعمال جوزيف راونتري في عام 1904. وتعمل المؤسسة بشكلها الحالي مع القطاعات الخاصة والعامة والتطوعية، وكذلك مع الفقراء. هذا، وتشير

67 تركي بن سلمان الزميع وعامر بن محمد الحسيني. الأوقاف في المملكة العربية السعودية، تعزيز الاستدامة والاستثمار في المجتمع، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠١٧.

68 للمزيد يرجى الرجوع للموقع الإلكتروني للمؤسسة، متاح على:
https://www.jrf.org.uk/

البيان	الإجابة

المؤسسة إلى أن الهبة الضخمة التي أنشئت المؤسسة بناءً عليها تغنيها عن جمع التبرعات. أما سياستها الخاصة بالاحتياطيات فهي الحفاظ على قيمة الوقف بما يتماشى مع التضخم، وقد بلغت قيمة أصول المؤسسة في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي ٤٢٨ مليون جنيه إسترليني.

من الناحية النظرية، يجمع بين الوقف وصناديق الثقة العديد من القواسم المشتركة في صياغتها وكذلك في هياكلها الإدارية. أما من الناحية العملية، فهناك اختلافات ملحوظة في الإدارة العامة والوظائف ومنهج الإدارة بينهما. على سبيل المثال، في حالة مؤسسة جوزيف راونتري، يتمتع الأمناء -بموجب صك المؤسسة- بسلطة إنفاق الدخل ورأس المال، أي لا يوجد أي احتياطيات مقيدة أو مخصصة في صك المؤسسة. ومن ثم، يُنظر إلى رأس المال بالكامل على أنه رأس مال حر، ويمكن نشره وفقًا لتقدير أمنائه. وهذا بخلاف الحال مع الوقف؛ لأن صكه لا يمكن أن يحتوي على مثل هذه المرونة في استهلاك رأس المال[69].

من الخصائص الأساسية لمعظم أعمال الصناديق الخيرية أنها تنص على إعفاء أمنائها من خدماتهم بعد فترة محددة. ونادرًا ما يجري ذلك مع الأوقاف بشكل عام. فصك المؤسسة -على سبيل المثال- ينص على أن الوصي يمكنه العمل لمدة عشر سنوات كحد أقصى، وبعد ذلك يعيَّن وصي جديد مكانه. والظاهر أن هذا الشرط يلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على هيكل الحكم باعتباره نشطًا وشفافًا.

الأهداف المالية للمؤسسة

يهدف صندوق **جوزيف راونتري** -وفقًا لتقريرها السنوي بشكل عام- إلى: "تحقيق أقصى عائد إجمالي على محفظتها من حيث نمو رأس المال والدخل المستلم دون التعرض لمخاطر لا داعي لها""، وذلك من خلال:

(1) الحفاظ على مستوى الإنفاق على البحث والتطوير والتأثير على الأنشطة بالقيمة الحقيقية.

(2) ضمان الحفاظ على قيمة رأس مال المؤسسة بالقيمة الحقيقية على المدى الطويل.

يتبع صندوق **جوزيف راونتري** معايير ترشيح صارمة لاستثماراتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد زادت القيمة الرأسمالية لمحفظة استثماراتها من ٢٦٤ مليون جنيه إسترليني إلى ٣٢٠ مليون جنيه إسترليني بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، لتصل في عام ٢٠١٩ إلى ٤٢٨ مليون جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بمعايير التصفية، يوضح التقرير السنوي للمؤسسة حول معاييرها الاستثمارية الأخلاقية أنه: "تخضع الاستثمارات لقيود أخلاقية، تمنع الاستثمار في الشركات العاملة بشكل كبير في صناعة الأسلحة والكحول والتبغ أو القمار". وتجدر الإشارة إلى أن محفظة استثمارات مؤسسة **جوزيف راونتري** لديها تركيز عالٍ للغاية في الأسهم؛ حيث يعد تخصيص الأصول المرتفع في الأسهم الاستراتيجية الأكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها المالية. وعلى الرغم من أن التركيز في الأسهم يحمل ميلًا أكبر للتقلبات؛ نظرًا لأن صندوق **جوزيف راونتري** مستثمر طويل الأجل، فهي تؤمن بقدرتها على إدارة هذه المخاطر[70].

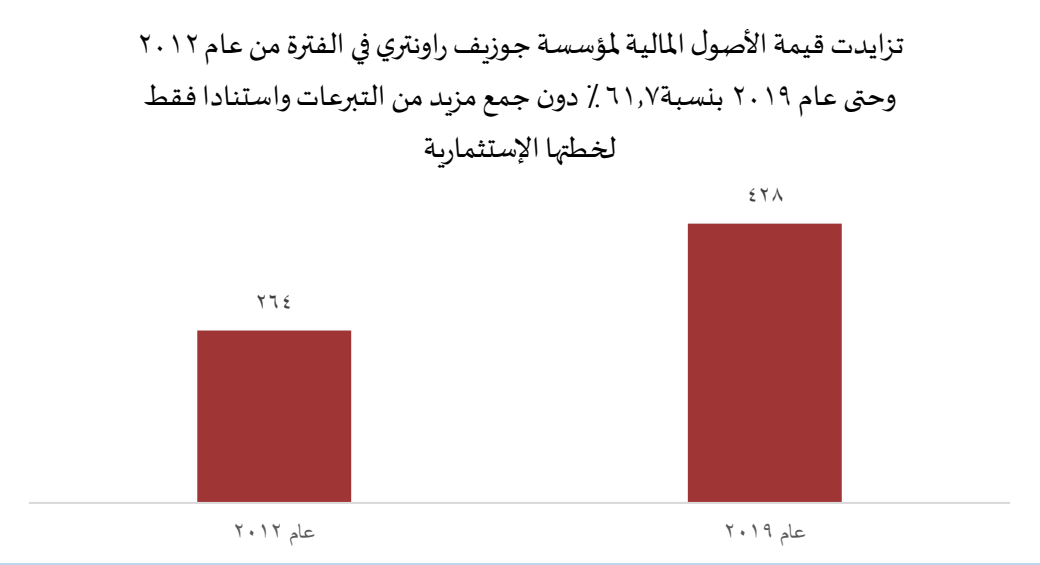

69 Kasim Randeree.Comparing the Effectiveness of Waqf and English Charitable Trusts. Islamic Relief Academy, available at:https://pure.coventry.ac.uk/ws/portalfiles/portal/30177061/Comparing_the_Effectiveness_of_Waqf_and_English_charitable_Trusts_English.pdf

70 ANNUAL REPORT AND FINANCIAL STATEMENT 2019 . JOSEPH ROWNTREE FOUNDATION

البيان	الإجابة

ANNUAL REPORT AND FINANCIAL STATEMENT 2019.Source: JOSEPH ROWNTREE FOUNDATION

يكمن مفتاح عائد الاستثمار الجيد لمؤسسة **جوزيف راونتري** جزئيًا في استراتيجيتها الاستثمارية السليمة "التي لها وزن كبير جدًا (90 في المائة) للأسهم"، ولدى المؤسسة أربعة مديري صناديق مستقلين مسؤولين عن الاستثمار ضمن المعايير المتفق عليها.

صندوق غارفيلد ويستون[71]

بالمقارنة مع مؤسسة جوزيف راونتري، ينص صك مؤسسة غارفيلد واستون The Garfield Weston Foundation على أن المبلغ الممنوح يشكل رأس مال الوقف الدائم الذي لا يمكن للأمناء التصرف فيه إلا بإجماع أصواتهم. يتمثل الاختلاف الجوهري الثاني بين المؤسستين أيضًا في أن الأمناء السابقين مسؤولون مباشرة عن إدارة المؤسسة، في حين أن صندوق غارفيلد ويستون؛ يقتصر دور الأمناء فيه على تحديد الاستراتيجية وتوجيه السياسة التي يتعين على المديرين تنفيذها.

يشبه هيكل حوكمة صندوق غارفيلد الهيكلَ التقليدي للوقف العائلي، فوفقًا لسند الإنشاء، تؤول الوصاية بعد وفاة المؤسس إلى زوجته وأحفاده. وينص في العقد على تعيين ما يتراوح بين خمسة وعشرة أمناء في وقت معين، وفي حالة انخفاض عدد الأمناء إلى أقل من خمسة، يجب تعيين أحفاد المؤسس أوصياء لتعويض النقص، كأفراد من عائلة يُنظر إليهم على أنهم أكثر دراية برؤية الصندوق ورسالته.

أداء صندوق غارفيلد ويستون في عام ٢٠١٩

٤ ملايين جنيه إسترليني	المنح المقدمة للجمعيات الخيرية للشباب تصل إلى 4 ملايين جنيه إسترليني.
زيادة بنسبة ٢٤٪	زيادة في المنح الفردية المقدمة لمنظمات الرعاية الاجتماعية.
٣.٥ مليون جنيه إسترليني	الممنوحة للجمعيات الخيرية العاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
زيادة نسبتها ١٥٪	زادت التبرعات للجمعيات الخيرية المعنية بالشباب بنسبة 15٪ لتصل إلى أكثر من 22.4 مليون جنيه إسترليني.
٣٨٢	عدد المنظمات المجتمعية التي يدعمها الصندوق.

Annual Report Report and accounts of the Trustees · 2020.**Source:** The Garfield Weston Foundation

إن الهدف الاستثماري لصندوق غارفيلد هو الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس المال، وعليه، فلدى الصندوق استراتيجية استثمار متحفظة. مع الأخذ في الاعتبار أن المعيار الأساسي لأداء الاستثمار هو مؤشر القوة النسبية (RPI)[72] بالإضافة إلى أربعة في المائة على أساس متجدد لمدة ثلاث سنوات. هذا، وتمتلك المؤسسة 79.2 في المائة من شركة "ويتنغتون الاستثمارية المحدودة" Wittington Investments Limited، وهي شركة أطعمة بريطانية. وقد بلغ إجمالي إيرادات الدخل في عام ٢٠١٤ حوالي ٥١.٨ مليون جنيه إسترليني. كما أصدر الأمناء منحًا بقيمة ٥٤.١ مليون جنيه إسترليني من خلال السحب من احتياطيات رأس المال. **وفيما يتعلق بصندوق غارفيلد فإن النقاط التالية جديرة بالملاحظة**[73]:

١. يتم استثمار وقف المؤسسة بشكل كبير في شركة واحدة.

٢. على الرغم من كون المؤسسة خيرية، تجري الحوكمة فيها من خلال وصاية أحفاد المؤسس.

٣. أمناء المؤسسة مسؤولون مباشرة عن الإدارة.

٤. تعهد إدارة الاستثمار إلى شركة استشارية مستقلة لإدارة المحافظ، تقدم تقاريرها إلى أمناء المؤسسة.

71 للمزيد يرجى الرجوع لموقع المؤسسة على الرابط التالي:
/https://garfieldweston.org

72 مؤشر القوة النسبية RSI هو مؤشر تذبذب يوضح أن أصلًا ما قد يكون في ذروة شراء أو ذروة بيع، يفعل المؤشر ذلك بمقارنة حركة السعر طوال فترة زمنية –عادة 14 فترة– تتيح للمؤشر إظهار إن كان السعر قد أصبح أعلى أو أقل. وعلى هذا النحو، يمكن استخدامه لتحديد متى قد يقترب الاتجاه من نهايته أو متى يبدأ اتجاه جديد في التشكيل.

Kasim Randeree.Comparing the Effectiveness of Waqf and English Charitable Trusts. Op.cite.73

البيان	الإجابة
	٥. تتوفر سلطة تقديرية كبيرة للأمناء فيما يتعلق باختيار المستفيدين وتخصيص المنح. ٦. تحافظ المؤسسة على مراقبة منتظمة لمتلقي المنح لضمان تحقيق الغرض المحدد. ٧. تؤمِّن المؤسسة معدل عائد جيدًا من خلال الاستثمار في الأسهم. ٨. تحتفظ المؤسسة بآلية لاحتياطي الدخل، تتكفل بالعجز المالي المحتمل في المستقبل. **صندوق أندروز الخيري** تأسس صندوق أندروز الخيري Andrews Charitable Trust (ACT)بهدف النهوض بالمسيحية والتخلص من الفقر والمرض والضيق، ويتمتع الأمناء فيه بحرية تقديرية كاملة في محفظته الاستثمارية، ولدى الصندوق استثماراته الرئيسة في سوق العقارات، وتشمل أصوله الإجمالية 9.82 مليون جنيه إسترليني للعهدة. قام مؤسس الصندوق بزيادة المبلغ الأساسي للائتمان من خلال منح حصة أغلبية في الشركةAndrews & Partner Ltd إلى الصندوق الاستئماني، ويقاس عائد الاستثمار مع إجمالي عائد مؤشر فوتسي FTSEلجميع الأسهم على مدار خمس سنوات متجددة. ورغم تراجع عوائد الصندوق بشكل كبير نتيجة للأزمة المالية 2008-2009، فمع ذلك، ومنذ عام 2010، بلغ متوسط العائد الإجمالي للشركة 14.3 بالمائة سنويًا. **فيما يلي السمات البارزة لصندوق أندروز الخيري[74]:** – أدرجت بعض القواعد الجديدة في صك الثقة الأصلي. على سبيل المثال، يضم السند الأصلي ما يتراوح بين أربعة وخمسة عشر أمينًا. وعدِّل ذلك في القواعد الجديدة ليتراوح ما بين تسعة واثني عشر، كما جرى تبسيط العمليات التشغيلية من خلال هذه القواعد الجديدة. – يعيَّن الأمناء الجدد بعد اجتياز فحص دقيق من قِبل اللجنة الفرعية تليها مقابلة. – يعمل الصندوق مع لجنة للتمويل والاستثمار تتألف من أمين الصندوق ورئيس مجلس الإدارة واثنين من الأمناء. – يجري التعامل مع الإدارة اليومية للمنح من قِبل مدير الصندوق. – بالإضافة إلى التمويل، يوفر الصندوق الاستئماني دعم الإدارة والتطوير للمتلقي. – تقدَّم خبرة وصي واحد للمؤسسة الحاصلة على المنحة، وتشارك في المشروع الجديد على جميع المستويات الاستراتيجية. – يخرج الصندوق من المشروع بمجرد أن تصبح المنظمة الحاصلة على المنحة ذاتية الاستدامة، وعادة ما يكون ذلك بعد حوالي 2-7 سنوات من البداية. **صندوق ويلكوم:**[75] قبل وفاته أوصى الصيدلي هنري ويلكوم (Henry Wellcome) بوقف شركته المتخصصة في الصناعات الدوائية، وتحويلها إلى مؤسسة لدعم الأبحاث الطبية. ومن ثم، تأسَّس صندوق ويلكوم عند وفاته في عام ١٩٣٦م بصفته صندوقًا خيريًا وقفيًا، وهو يعد اليوم ثالث أكبر مؤسسة خيرية في العالم، ويقدر صافي أصول وقفه بأكثر من ١٨،٣١٨ مليار جنيه إسترليني، وبلغ حجم إنفاقه للأعمال الخيرية نحو ٩٥٢ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١٥، بينما أنفق الصندوق في عام ٢٠١٩ مبلغ ١.١٣ مليار جنيه إسترليني على الأنشطة الخيرية. هذا الإنفاق يتماشى مع توقعات الصندوق بأنه سينفق في المتوسط حوالي مليار جنيه إسترليني سنويًا. وترتكز رؤية وقف هذه المؤسسة على دعم الأبحاث في مجالات العلوم الحيوية، واكتشاف علاج الأمراض والعمل على تطويره وتحسينه، سواء أكان للجنس البشري، أم للحيوان، أم للنَّبات، وكذلك تعزيز المعرفة والتعليم في أيٍّ من العلوم الحيوية، أو تاريخها. وتقوم إحدى استراتيجيات الصندوق على التعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية والجامعات من أجل إنشاء المراكز البحثية الطبية ودعمها. ويقترب هذا الصندوق فيما يخص التزام رغبات الواقف وشروطه في الإنفاق مما هو معمول به في الوقف الإسلامي. ويتكون الهيكل التنظيمي للوقفية من: ١- **مجلس أمناء (مجلس المحافظين)** ويتشكل من أحد عشر عضوًا من المميزين في الطب والعلوم والأعمال والسياسات، وهو الذي يحدد استراتيجيات الوقفية وأولوياتها، كما يضع ميزانية الوقف، ويحدد أوجه الصرف، ويراقب تطور الأعمال.

74 للمزيد حول الصندوق، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني، على:
https://andrewscharitabletrust.org.uk/

75 Wellcom Trust website, available at: https://wellcome.org/

البيان	الإجابة

٢- **المجلس التنفيذي**، ويتكون من عشرة أعضاء من المتخصصين في الطب والعلوم والأعمال، ويرأسه مدير الوقف، وهو مسؤول عن الأعمال التشغيلية اليومية.

٣- **عدد من اللجان التابعة لمجلس الأمناء**، على سبيل المثال: لجنة الاستشارات العلمية، ولجنة المراجعة، ولجنة المكافآت، ولجنة الترشيحات، ولجنة الاستثمار.

توزيع الأصول في وقف ويلكوم:

تتوزع الأوعية الاستثمارية لصندوق ويلكوم على خمسة أنماط، هي: الأسهم العامة، الأسهم الخاصة، صناديق التحوط، العقارات، النقد.

ارتكزت استراتيجية توزيع الأصول الوقفية –تاريخيًا– على الأسهم العامة، فعلى سبيل المثال: خصص الوقف أكثر من ٦٩٪ من أصوله للاستثمار في الأسهم العامة في عام ٢٠٠٥م؛ وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفضت نسبة الاستثمار في الأسهم العامة إلى ٣٨٫٤٪ في عام ٢٠٠٨م، وظلت النسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠٪ للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥م. أما الأسهم الخاصة، فبعد أن كانت لا تشكل سوى ١١٫٥٪ من الأصول في عام ٢٠٠٥م، أصبحت النسبة تتراوح ما بين ١٩٪ و٢٨٪ للأعوام ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٥م.

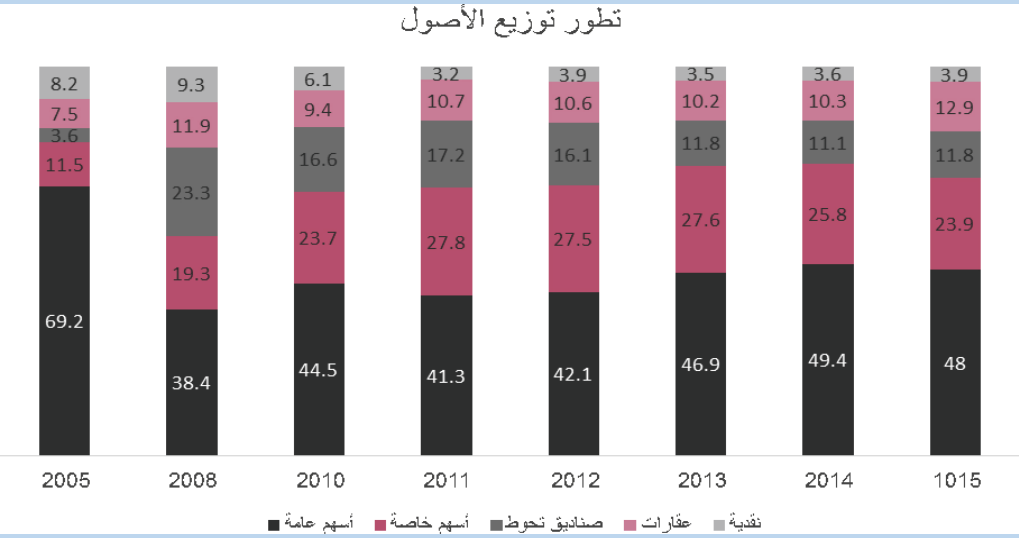

Source: Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements 2015

وتتوزع محفظة الأسهم العامة على أسهم ٣٤ شركة عامة، باستثمارات لا تقل عن ١٥٠ مليون دولار أمريكي لكل شركة، وتتراوح هذه الشركات بين شركات التكنولوجيا العملاقة والبنوك العالمية العملاقة كبنك "ميكروسوفت" و"أبل" والشركات الصناعية: "جي بى مورغن"، و"أوف أمريكا"، وغيرهما، علمًا بأن ٦٣٪ من الاستثمارات في الأسهم العامة تُدار مباشرة بواسطة الوقف في عام ٢٠١٥م، مقارنة بما نسبته ٤١٪ في عام ٢٠١١م.

وتشكل الأسهم الخاصة نحو ٢٤٪ من إجمالي الأصول الاستثمارية للوقف، باستثمار يبلغ ٤٫٨ مليارات جنيه، وتشكل صناديق أسهم الشركات التكنولوجية نحو ٤٠٪ من محفظة الأسهم الخاصة. وإجمالًا، حققت محفظة الأسهم الخاصة عائدًا يبلغ ١٨٪، بما يعادل ٨٦٤ مليون جنيه. وكان هذا العائد كافيًا لتغطية النفقات الخيرية والمصاريف التشغيلية للوقف. أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لاستثمارات الأسهم العامة والخاصة، فإن نحو ٥٠٪ منها في أمريكا، و٢٨٪ في أوربا، و١٩٪ في آسيا، و٣٪ في الشرق الأوسط، و٢٪ في إفريقيا. أما الأصول العقارية فقد شكلت ١٣٪ من إجمالي الاستثمارات بقيمة ٢٫٦ مليار جنيه. وعلى عكس الأصول الأخرى، فإن أغلب الأصول العقارية تقع في بريطانيا.

السياسة الاستثمارية والأداء المالي

يستثمر الصندوق -محليًا ودوليًا- في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتواءم ودستور الوقف واستراتيجياته. أما بخصوص الأداء، فقد نمت أصول وقف "ويلكوم" المالي من ١٣٫٥٧٦ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١١م إلى نحو ١٨٫٣١٧ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٥م.

البيان	الإجابة

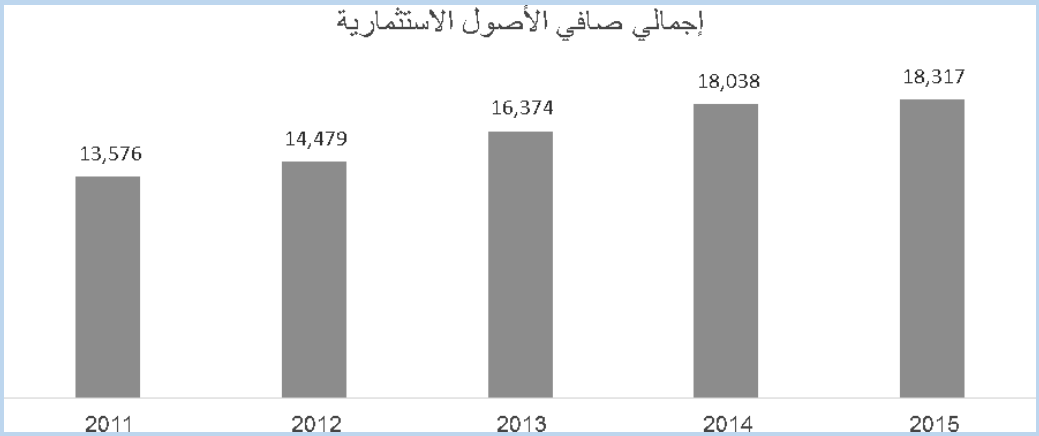

Source: Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements 2015

وقد أتت أغلب العوائد المالية لعام ٢٠١٥م من الاستثمارات الخاصة، فمحفظة الأسهم الخاصة البالغ حجمها ٤,٨ مليارات جنيه، حققت عائدًا قدره ١٨٪، كذلك حققت محفظة القطاع العقاري عوائد تزيد على ٢.٦٪ مليار جنيه.

سياسات الإنفاق

إن من أهم الأهداف المقصودة عند وضع سياسة الإنفاق السنوية حمايةَ قيمة استثمارات الصندوق، وهذا يحمي القوة الشرائية للإنفاق الخيري طويلة المدى. ولتحاشي التذبذب السنوي للإنفاق، فإن إدارة الوقف تتبع حاليًا سياسة إنفاق ٤,٧٪ من المتوسط المرجح لآخر ثلاثة أعوام من قيمة استثمارات الوقف. وفي العادة يكون تمويل المشروعات عن طريق الجامعات، أو المؤسسات المشابهة، أو بطريقة مباشرة عن طريق تمويل المراكز البحثية التابعة للوقف. ولا يقتصر الإنفاق الخيري على الجانب البريطاني فقط، بل يمتد إلى الجانب الدولي، فعلى سبيل المثال: أُنفق في عام ٢٠١٥م ٦٣ مليون جنيه إسترليني على تجديد برامج ما وراء البحار لدولتي فيتنام وتايلند، وكذلك وُضعت ميزانية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني للإنفاق على برامج جديدة لبلدان إفريقية؛ لتدريب الباحثين في المجالات الطبية في الجامعات الإفريقية مدة خمسة أعوام مقبلة، وإجمالًا، يُخطط القائمون على وقفية "ويلكوم" لأن يبلغ الإنفاق الخيري ٥ مليارات جنيه إسترليني خلال خمسة أعوام، من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. أما سياسة الإنفاق على النشاطات الخيرية، فقد نمت من ٦٤١,٨ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١١م إلى نحو ٩٥٢ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١٥م، أنفق منها نقدًا ٦٢٪ على العلوم.

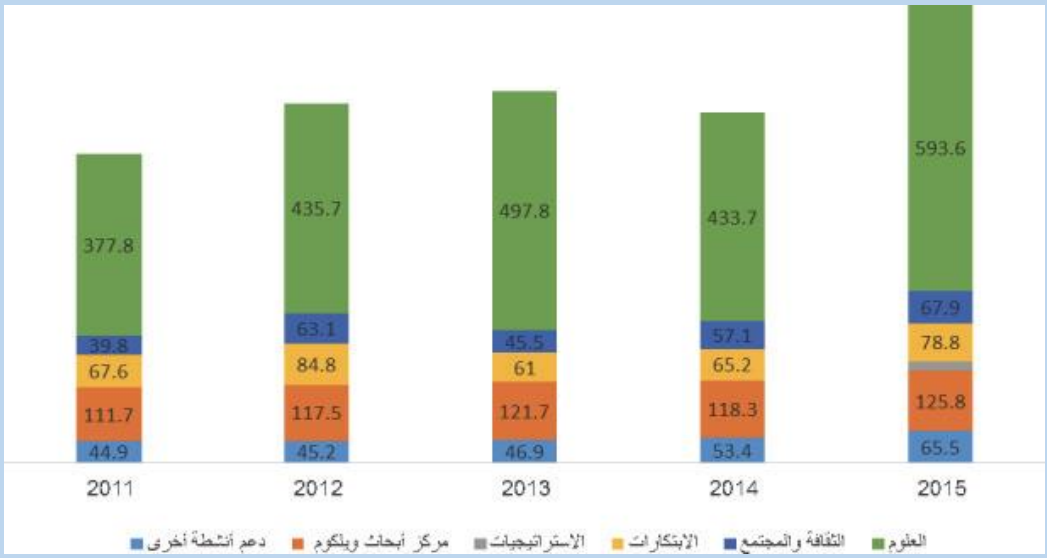

Source: Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements 2015

وقد قدم صندوق ويلكوم الدعم المالي للباحثين في الجامعات والمؤسسات العلمية داخل بريطانيا وخارجها لعام ٢٠١٥م، وتبيَّن أن مبلغ الدعم هو ٦٧٣,١ مليون جنيه إسترليني، منها ٥٦١,٥ مليون جنيه، لدعم الجامعات والمؤسسات العلمية داخل بريطانيا، والباقي ١١١,٦ مليون جنيه لدعم الجامعات والمؤسسات العلمية خارج بريطانيا، علمًا بأن اللجان العلمية في وقفية "ويلكوم" هي التي تقوم بدراسة طلبات المنح البحثية التي ترشحها هذه الجامعات والمؤسسات العلمية.

البيان	الإجابة

ولا يقتصر نشاط وقفية ويلكوم على دعم الباحثين في المجالات الطبية في الجامعات والمؤسسات العلمية، بل يمتد إلى إنشاء المراكز البحثية المتخصصة، ومن الأمثلة على ذلك مركز الأبحاث الجينيةWelcome Trust Sanger Institute الذي تأسس عام ١٩٩٣م، وقام بدور رئيس في مشروع الجينات البشرية، ويبلغ عدد العاملين في المركز نحو ١٠٠٠ موظف، جلُّهم من العلماء والمطورين والمهندسين والمحترفين في المجالات العلمية ذات العلاقة، وتقدم وقفية ويلكوم دعمًا سنويًّا إلى المركز، بلغ ١٢٦ مليون جنيه إسترليني في عام٢٠١٥م. وما زال المعهد يواصل سعيه ليظلَّ الرائد على مستوى العالم في مجال البحوث الجينية. وفي عام ٢٠١٩ أنفق الصندوق ٨٣٩ مليون جنيه إسترليني على مجالات العلوم، و١٣٠ على الابتكارات[76].

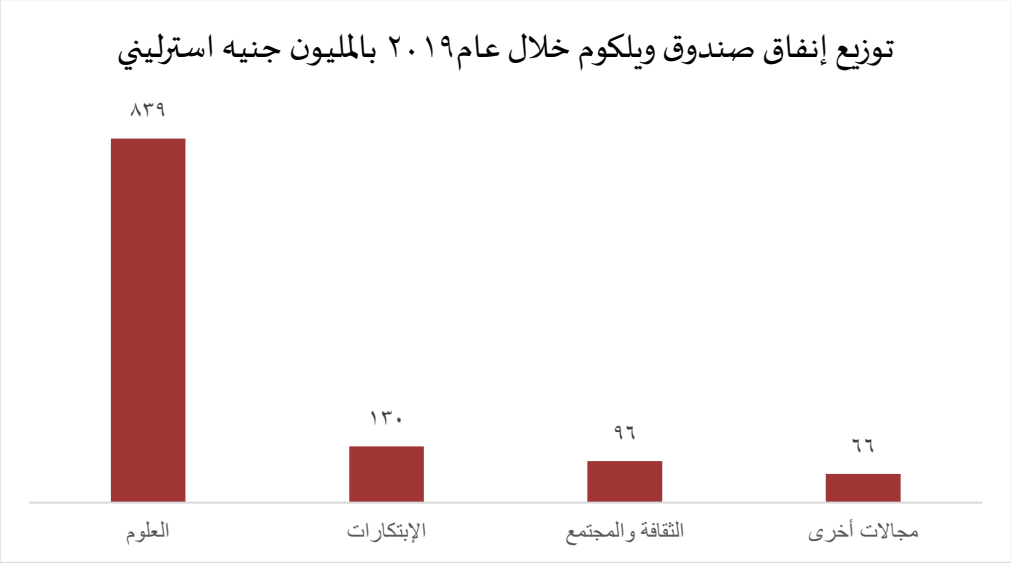

Source: Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements, 2019.

ويشرف قسم العلوم في ويلكوم على محفظة تضم حوالي ١٨٠٠ منحة نشطة يبلغ مجموعها أكثر من ٣ مليارات جنيه إسترليني، تموَّل غالبًا من خلال مخططات منح الزمالات، والبحوث، وتوجه إلى مراكز ويلكوم وبرامجه في إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى مشاريع مثل معهد ويلكوم سانجر ومعهد فرانسيس كريك، ولا يزال العمل الحالي يركز على:

- خلق المعرفة.
- تعزيز القدرات البحثية.
- استخدام المعرفة بشكل فعال.
- تعزيز بيئة يمكن أن تزدهر فيها البحوث.[77]

76 Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements, 2019.

77 Ibid

البيان	الإجابة

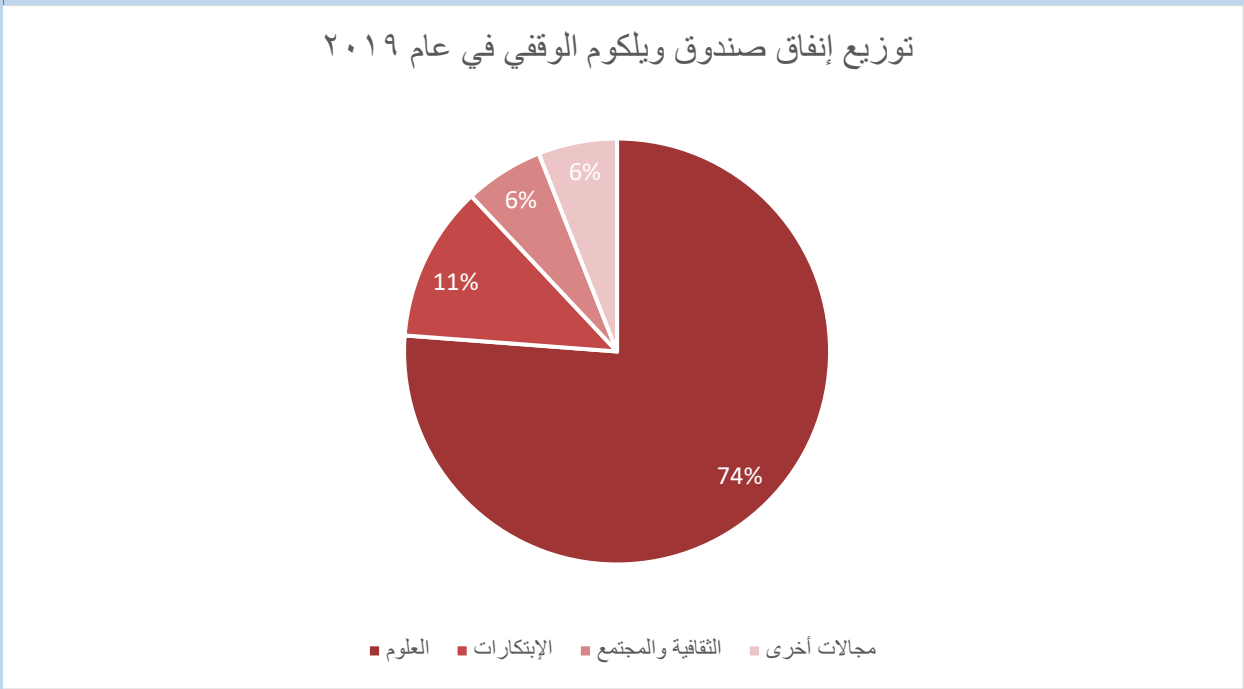

Source: Wellcome Trust Annual Report and Financial Statements ,2019.

في يوليو 2019، أعلن صندوق ويلكوم عن خمس سنوات من التمويل لمبادرة علم الأحياء التطوري البشري، التي يعتقد أنها ستوفر رؤى حول كيفية تطور البشر ونموهم. ومن خلال هذه المبادرة يسعى أكثر من اثني عشر مختبرًا في جميع أنحاء المملكة المتحدة معًا لتوليد البيانات والأدوات الجديدة، ودمج التخصصات لبناء "شجرة عائلة" لأقسام الخلايا خلال الأيام الأربعة عشر الأولى من التطور. وسوف تتاح البيانات والأدوات والأساليب التي أنشئت مجانًا للمجتمع العلمي.

يتضح مما سبق إجمالًا كيف يمكن أن تتكامل المؤسسات الخيرية مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأخرى في دعم البحوث العلمية، وهذا يدفع عجلة التقدم العلمي لمصلحة البشرية جمعاء. وفوق ذلك، تَبيَّن من دراسة النموذج الوقفي "ويلكوم"، أن التخصص النوعي الوظيفي للوقف يؤدي إلى الكفاية المثلى في إدارة أموال الوقف، واستخدامها أمثل استخدام في تلبية الحاجات التنموية المختلفة؛ تحقيقًا لرغبة الواقفين.

صندوق السير جول ثورن الخيري

يمنح صك صندوق السير جول ثورن الخيري Jules Thorn Charitable Trust (SJTCT) سلطة تقديرية مطلقة للأمناء لتوظيف الأموال بحسب الجدوى التي يرونها، بغض النظر عن أنه وقف لرغبات السير جول ثورن. ولا توجد قيود في سند الملكية على كيفية صياغة سياسات الاستثمار، **فتستثمر أموال الوقف بالكامل في سوق الأوراق المالية على المدى الطويل.**

أهم ما يميز الصندوق ما يلي[78]:

- دعم استخدام رأس المال في السندات من احتياطي الوقف، ولكن مع التنبيه على تحديد آلية لإعادة هذا الاحتياطي إلى قيمته الرأسمالية السابقة قبل الموافقة.
- تدار الأموال وتستثمر على أساس طويل الأجل.
- تطبِّق سياسة التمويل المستدام وفقًا لأداء المحفظة الاستثمارية.
- لا يحتفظ الصندوق الاستئماني بأموال غير مقيدة كاحتياطيات.
- تتسم سياسات تجديد الاستثمار بالمرونة، ولا يتم ذلك دون وجود دافع ممثل في زيادة رأس المال.
- يودع النقد في حسابات الودائع بفوائد (وهو ما لا ينطبق على صندوق الوقف).
- يحكم الصندوق الاستئماني مجلس أمناء، ولا يشترط حد أدنى أو أقصى لعدد أعضائه.

Kasim Randeree.Comparing the Effectiveness of Waqf and English Charitable Trusts. Op.cite.78

البيان	الإجابة
	– يعيَّن الأمناء لفترة غير محددة، ويناط بهم وضع السياسات ومراجعة التقدم والنظر في طلبات المنح.

صندوق "أول شرش ترست"[79]

صندوق "أول شرش ترست" Allchurches Trust مؤسسة خيرية مستقلة تنظمها مفوضية المؤسسات الخيرية. يتلقى الصندوق غالبية دخله من الشركات التي يمتلكها، ولا يتلقى تبرعات. وتمتلك المؤسسة مجموعة التأمين الكنسي (EIG plc) التي تمتلك بدورها مكتب التأمين الكنسي (EIO plc)، وهي شركة خدمات مالية مستقلة، تنظمها هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم التحوطي. كما تؤمن EIO plc مجموعة التأمين الكنسي، والمباني التراثية، والجمعيات الخيرية، والمدارس والكنائس والمباني الدينية الأخرى، وتوفر الشركات التابعة لها مجموعة من خدمات إدارة الاستثمار والسمسرة والاستشارات المتخصصة.

منذ أن تأسس الصندوق في عام 1972، قدم أكثر من 180 مليون جنيه إسترليني في شكل منح، وقد تأسس الصندوق كشركة محدودة بالضمان - نموذج حوكمة مشترك للجمعيات الخيرية، ولديها ما يصل إلى 50 عضوًا يعملون كضامن، يضمنون المساءلة ويقدمون قدرًا أكبر من التقدير لاحتياجات المستفيدين من مجموعة مختلفة من القطاعات.

الرؤية

تتمثل رؤية الصندوق في أن تكون المؤسسة واحدة من أكثر المؤسسات الخيرية تأثيرًا في المملكة المتحدة، مهمتها تجهيز المنظمات المسيحية وتمكينها ليكون لها تأثير إيجابي وتحولي على الحياة والمجتمعات.

مجلس الأمناء

يدير صندوق Allchurches Trust مجلس أمناء، ولديه فريق صغير من مسؤولي المنح الذين يقدمون المشورة والدعم للأشخاص من خلال عملية التقديم وما بعدها، ويجتمع أمناء الصندوق خمس مرات في السنة لتقديم المنح.

الأدوار

وتتمثل أهم أدوار الصندوق فيما يلي:

دعم إصلاح مباني الكنائس والكاتدرائيات وأماكن العبادة المسيحية الأخرى وترميمها وحمايتها وتحسينها، خاصة عندما تتيح هذه التغييرات خدمة المجتمع على نطاق أوسع. كما يقدم المنح إلى المؤسسات الخيرية والكنائس المسيحية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا ويعمل على معالجة القضايا الاجتماعية، ومنها: التشرد والفقر وتغير المناخ والتماسك الثقافي؛ ويقدم التمويل للمشاريع التي تدعم نمو الكنيسة وقيادتها وتشارك في الإيمان المسيحي.

وقد أعيدت هيكلة برامج المنح الخاصة بالمؤسسة خلال عام 2018. وكانت البرامج التالية متاحة اعتبارًا من 1 يناير 2019:[80]

- **برنامج المنح الصغيرة:** هذا البرنامج متاح للمشاريع بتكلفة إجمالية تصل إلى مليون جنيه إسترليني، ويقدم منحًا تصل إلى 15000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى زيادة محتملة تصل إلى 50٪ خلال عام 2019، وقدم 856 منحة بلغ مجموعها 2.7 مليون جنيه إسترليني.
- **برنامج المنح الكبيرة:** هذا البرنامج متاح للمشاريع بتكلفة إجمالية تزيد عن 1.0 مليون جنيه إسترليني، ومنح تصل إلى 100000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى زيادة محتملة بنسبة تصل إلى 50٪ خلال عام 2019، وقدم 47 منحة بلغ مجموعها 2.3 مليون جنيه إسترليني.
- **برنامج المنح التحويلية:** يهدف هذا البرنامج إلى دعم المشاريع ذات الأهمية الإقليمية أو الوطنية، ويقدم منحًا عادةً ما تزيد عن 100،000 جنيه إسترليني. خلال عام 2019، قدَّم عشر منح بلغ مجموعها 1.2 مليون جنيه إسترليني. ساعدت هذه المنح في تمويل مهمة الكنيسة في المجتمعات المحرومة، والتنمية الدينية، والمشاريع التعليمية للشباب، ومشاريع المرونة والرفاهية للشباب والكبار، وتعزيز مهمة الكنيسة من خلال الكاتدرائيات والكنائس الكبرى.
- **برنامج المنح المواضيعية أو المرتبطة بقضايا أو موضوعات معينة:** عبارة عن سلسلة من تدفقات التمويل، تطلق على مدار فترة تتراوح بين 3 و5 سنوات، وتستهدف قضايا أو مشاكل معينة. أُطلق الموضوع الأول "Growing Lives" في مايو 2019 بهدف دعم الكنائس والمنظمات المسيحية للتواصل مع الأطفال والشباب في مجتمعاتهم من خلال تمويل تكييف المباني وتوفير المعدات. حققت هذه المنح نجاحًا كبيرًا، وبحلول نهاية العام، قدمت 86 منحة بقيمة 0.9 مليون جنيه إسترليني. وقد وافق الأمناء على تمديد فترة منحة "Growing Lives" وخصصوا ميزانية إضافية قدرها 2 مليون جنيه إسترليني لبرنامج المنح المواضيعية في عام 2020، خصص منها مليون جنيه إسترليني لـ "Growing Lives".
- **برنامج منح التراث:** نفّذ هذا البرنامج بالاشتراك مع شركاء بهدف حماية تراث المملكة المتحدة وأيرلندا. ركزت المنح الأولى في إطار هذا البرنامج على تعزيز المهارات الحرفية والتراثية وحمايتها. وقد وافق الصندوق الاستئماني على الشراكة مع هيستوريك إنجلاند لتمويل برنامج تدريب مهني لمدة ثلاث سنوات؛ مع مؤسسة Prince's Foundation وStrata Florida Trust لتمويل مدرسة ميدانية لعلم الآثار في ويلز؛ ومع صندوق الملكة إليزابيث للمنح الدراسية (QEST) لتمويل المتدربين والعلماء الحرفيين. بالإضافة إلى ذلك، قدِّمت منح في إطار هذا البرنامج لجمعية الحرف التراثية (لتمويل الحرفيين العاملين في الحرف المعرضة للخطر) وكاتدرائية غلوستر (لتمويل متدرب في بناء الأحجار). كما قدِّمت هذه المنح الأخيرة تقديرًا للمساهمة الخاصة في تطوير المهارات الحرفية التقليدية التي يمكن لكل من الكاتدرائية وجمعية الحرف التراثية تقديمها من خلال عملهما في هذا المجال.

79 للمزيد يرجى الرجوع لموقع الصندوق على الرابط التالي:
https://www.allchurches.co.uk/

80 Allchurches Trust 2019 STRATEGIC REPORT WITH SUPPLEMENTARY MATERIAL.

البيان	الإجابة

- **برنامج المنح الميثودية:** الهدف الشامل من هذا البرنامج هو تعزيز مهمة الكنيسة الميثودية في بريطانيا العظمى والكنيسة الميثودية في أيرلندا ووزاراتها، من خلال منح الدعم للرابطة الميثودية والمقاطعات والدوائر الميثودية والكنائس والجمعيات الميثودية الفردية. لا يدعم البرنامج الصيانة الروتينية للمباني، ولكن بدلًا من ذلك، يقدم المنح للمشاريع التي تهتم بشكل خاص بتنمية المباني والتواصل والمنفعة المجتمعية، مع تشجيع المتقدمين أيضًا على إظهار التركيز على كفاءة الطاقة. خلال عام 2019، قدمت 54 منحة بلغ مجموعها 2.0 مليون جنيه إسترليني من خلال هذا البرنامج.

وافق الصندوق على عدد من مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) والأهداف القابلة للقياس لتقييم كفاءة وفعالية تقديم المنح:

	2019	2018	2017
إجمالي العطاء الخيري من الصندوق.	17,850,255	16,943,744	15,592,834
إجمالي عدد الطلبات الواردة.	1.250	1.140	1.214
النسبة المئوية للطلبات الواردة في العام التي تندرج ضمن سياسات المِنَح الخاصة بالصندوق الاستئماني والتي تم النظر فيها ونجحت.	92%	89%	94%
إجمالي عدد المنح التي رفعت بواسطة عامل مقياس الحرمان.	439	417	389
إجمالي عدد المنح التي رفعت بواسطة عامل مقياس الحرمان كنسبة مئوية من إجمالي عدد المنح المقدمة.	35.5%	40.9%	35.5%
تكاليف تشغيل الصندوق الاستئماني (الموظفون والإدارة والنفقات العامة، ومن ذلك الخدمات المتبرع بها) كنسبة مئوية من إجمالي العطاء الخيري.	4.3%	4.5%	4.6%

Source: 2019 STRATEGIC REPORT WITH SUPPLEMENTARY MATERIAL

زاد الصندوق بشكل مطرد من تبرعاته الخيرية منذ إنشائه في عام 1972، حيث قام بتوزيع 121.3 مليون جنيه إسترليني على مدى السنوات العشر الماضية. يتأثر إجمالي الإنفاق على المنح بشكل لا مفر منه بالعدد المتقلب للطلبات التي يتلقاها الصندوق الاستئماني، وحجم المشاريع التي تتطلب المساعدة من أجلها ودخل الصندوق.

يهدف الصندوق إلى تقديم مِنَحه لما لا يقل عن 85٪ من الطلبات المستلمة التي تتو افق مع أهدافه وسياساته الخاصة بتقديم المنح. وقد تحقَّق ذلك خلال الفترة المبينة في الجدول أعلاه.

صندوق الكنائس الوطني[81]

صندوق الكنائس الوطني The National Churches Trust، المعروف سابقًا باسم صندوق الحفاظ على الكنائس التاريخية، هو مؤسسة خيرية مسجلة في بريطانيا، تهدف إلى "تعزيز ودعم مباني الكنائس ذات القيمة التاريخية والمعمارية والمجتمعية في جميع أنحاء المملكة المتحدة". ينفذ هذا الهدف من خلال تقديم مِنَح مالية لإصلاح مباني الكنائس وتحديثها، ودعم المشاريع لتمكين الكنائس من البقاء مفتوحة، والتعاون مع صناديق الكنائس المحلية والهيئات التطوعية، وتقديم المشورة العملية والدعم والمعلومات، والعمل على تعزيز الوعي العام بشأن احتياجات الكنائس. كان سلفها هو صندوق الحفاظ على الكنائس التاريخية، وقد بلغت المنح التي قدمها الصندوق للكنائس والمصليات في عام 2019 للإصلاحات العاجلة والمرافق الجديدة والصيانة وتطوير المشاريع 1.3 مليون جنيه إسترليني.

بحلول منتصف القرن العشرين، كان نسيج العديد من مباني الكنائس البريطانية في حالة سيئة. تبع ذلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بما في ذلك التغيرات السكانية، والتي أعقبها الإهمال خلال الحرب العالمية الثانية. وصلت الأمور إلى ذروتها في عام 1950، في هذا الوقت تقريبًا، أعلن صندوق Pilgrim Trust أنه توقف عن تقديم منح لإصلاح الكنائس الفردية. أنشأت جمعية كنيسة إنجلترا (الآن المجمع العام لكنيسة إنجلترا) لجنة إصلاح الكنائس لتقرير ما يجب فعله حيال المشكلة. أدى ذلك إلى إنشاء صندوق الحفاظ على الكنائس التاريخية، الذي سُجِّل كمؤسسة خيرية في عام 1953.

أهداف الصندوق

الصندوق مستقل عن الحكومة وسلطات الكنيسة، ويقوم بما يلي:

81 للمزيد يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني، على الرابط التالي:
https://www.nationalchurchestrust.org/

البيان	الإجابة

- يقدم مِنحًا لترميم مباني الكنائس وتحديثها.
- يدعم المشاريع التي تدمج الكنائس بشكل كامل في مجتمعاتها المحلية، وتمكن المباني من أن تظل مفتوحة.
- يتعاون بشكل وثيق مع الكنائس المحلية وشبكات المتطوعين المحلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة.
- يشجّع الإدارة الجيدة والصيانة الدورية لمباني الكنائس من خلال تقديم المشورة العملية والدعم والمعلومات.
- يعمل على زيادة وعي الجمهور وصناع القرار وصناع الرأي بقيمة دور العبادة.

وفي سبيل التأكد من جودة تخصيص المنح وتوزيعها، أنشئت لجان استشارية محلية للمهندسين المعماريين، وحلَّت محلها لاحقًا لجنة المهندسين المعماريين الفخريين، التي استمرت في تقديم المشورة للصندوق حتى عام 2002. بلغت أصول الصندوق عند تأسيسه 4 ملايين جنيه إسترليني، وقد جمعت الأموال بعدة طرق، منها: النداءات في الإذاعة والتلفزيون، والمعارض، والحفلات الموسيقية، والتبرعات الفردية والشركات، وغيرها.

تجربة الوقف في ألمانيا

يوجد بألمانيا حوالي 23.200 مؤسسة مستقلة، وحوالي 20.000 إلى 40.000 مؤسسة خيرية ومؤسسات غير مستقلة، وحوالي 600.000 جمعية؛ ومن ثم، فإن القطاع الخيري يعد عاملًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مهمًّا في ألمانيا. وبنسبة 64.3٪ مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ 42.7٪، يتحمل التمويل العام الجزء الأكبر من التكاليف، على الرغم من أن المتحصلات من المانحين هي الأدنى في أوربا. بلغ حجم التبرعات 5.1 مليار يورو في عام 2019. وأنشئت أولى المنظمات الخيرية في ألمانيا كمؤسسات خيرية في العصور الوسطى، تحت سيطرة الكنيسة. وخلال القرن الثالث عشر، برزت المؤسسات المستقلة عن الكنيسة، التي يديرها أشخاص عاديون وتشرف عليها السلطات العامة؛ سعيًا لتحقيق الأغراض الدينية والاجتماعية من خلال توفير المستشفيات والنزل. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبحت المؤسسات أكثر علمانية وتركيزًا على التعليم والعلوم، على سبيل المثال. وفي منتصف القرن التاسع عشر، سُمح للناس بتكوين جمعيات دون أي ترخيص عام؛ سعيًا لتحقيق الأغراض الخيرية والاجتماعية والعلمية والفنية. اليوم، أصبحت المنظمات الخيرية قوى اقتصادية رئيسة، ومن أهم المساهمين في الحياة الاجتماعية وتحسينها، حيث تخدم هذه المنظمات احتياجات إنسانية مهمة، بدءًا من دعم الفنون إلى مكافحة الفقر. في عام 2007 تعزَّز هذا القطاع من خلال قانون التبرع المحسن؛ مما سمح بخصم ضريبي لجزء كبير من المساهمات الخيرية.[82]

القطاع الخيري في ألمانيا معقد للغاية، بكافة مؤسساته المختلفة المقسمة إلى جز أين؛ مما أعاق تطوير هوية قطاعية موحدة. هذا، وتنشط المنظمات في[83]:

- مجالات مختلفة مثل الثقافة والترفيه والرياضة والبيئة، حيث يظهرون درجة ملحوظة من المشاركة المدنية، ويعتمدون بشكل كبير على رسوم العضوية ومدخلات المتطوعين لتمويل أنشطتهم.
- الخدمات الصحية والاجتماعية، التي تعد جزءًا لا يتجزأ من دولة الرفاهية الألمانية. وتتمتع مؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية بمهنية عالية، وتعتمد في المقام الأول على الدخل من مدفوعات التأمين الاجتماعي والإعانات الحكومية المباشرة.

الإطار القانوني للوقف في ألمانيا

ألمانيا بلد قانون مدني اتحادي به ثلاثة أشكال أساسية من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح(NPOs) ، وهي[84]:

- الجمعيات (Verein).
- المؤسسات (Stiftung).
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (Gesellschaft mit beschrinkter Haftung)أو(GmbH) .

تستخدم الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو GmbHبشكل متزايد في ألمانيا لإنشاء كيانات غير ربحية.

أما الأشكال الأخرى من المنظمات غير الربحية فتشمل: المؤسسات العامة - المؤسسات المنشأة بموجب قانون الكنيسة والقانون العام - التعاونيات التي جرى تشكيلها وتنظيمها بموجب الشركات المساهمة. وتشير الأقسام 80 إلى 88 من القانون المدني الألماني (BGB) إلى القواعد المتعلقة بالوقف. على الرغم من عدم وجود تعريف واضح لمفهوم الوقف

Andreas Richter and Anna Katharina Gollan. Charitable organisations in Germany: overview. 01-Mar-2020, available at: https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/3-632-825987?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true

Ibid83

NONPROFIT LAW IN GERMANY, e International Center for Not-for-Profit Law (ICNL),March 2020, available at: https://www.cof.org/sites/default/files/documents/files/Germany/germany-84country-note-032020.pdf

البيان	الإجابة
	بصيغته المباشرة في هذه الأقسام، فإنه يعني في ألمانيا: **"منح الأصول الشخصية طواعيةً لإنفاق فوائدها على الشؤون الاجتماعية أو الخيرية من قِبل المتبرع"**. وليس الغرض من الوقف فحسب أن يكون مخصصًا للشؤون الخيرية أو المنفعة العامة، ولكن "يصح منح الأبناء والأقارب والخدم وغيرهم مثل هؤلاء". ثمة نظام مالي محدد في ألمانيا يتاح على أساسه للمالك منح ممتلكاته لعائلة لفترة زمنية محدودة أو حتى زوالها. في هذا النظام، يوهب أحيانًا جميع أفراد الأسرة، وفي بعض الأحيان يوهب بعضهم، وأحيانًا يكون الأبناء في الأولوية الأولى والبنات في المرتبة الثانية. في ظل هذه الظروف، يُفترض ألا يُباع الوقف أو يُمنح لأحد، ولا يستفيد المستفيد إلا من منفعته، ونقل هذا الحق إلى المستفيدين، بصرف النظر عن القواعد التي تحكم التراث، له قواعده الخاصة[85]. لذلك، من المقبول في القانون الألماني أن تصبح مجموعة من الممتلكات أصلًا مستقلًا، ومن ثم تستأنف حياتها القانونية الخاصة. يوافق الفقهاء الألمان ببساطة على أنه من أجل إنشاء مؤسسة مفيدة اجتماعيًا، لا يشترط نقل ملكية المؤسس إلى المستفيد الحالي. ولا يعد الوقف أو الممتلكات الممنوحة أصولًا لشخص معين أو شخصية اعتبارية، ولكنها مؤسسة مستقلة دون أن يكون شخص ما هو المالك/ الملّاك[86]. وفقًا للمادة 80 من القانون المدني الألماني، يتطلب إنشاء مؤسسة ذات شخصية قانونية معاملة وقفية واعترافًا بالمؤسسة من قِبل السلطة العامة المختصة في الولاية التي توجد فيها المؤسسة. ولكي تعترف السلطات بدستور المؤسسة (Stiftungsgeschf) يجب أن يحتوي على متطلبات قانونية، مثل: اسم المؤسسة، ومقرها، وأصولها، وتكوين مجلس التأسيس، والأغراض طويلة الأجل والمستدامة والمضمونة، وألا تعرض الصالح العام للخطر **(المادتان 80 و81 من القانون المدني الألماني (BGB))**.[87] قد يستغرق إجراء الاعتراف بالمؤسسة بضعة أسابيع، وفي غضون ذلك، تبحث المنظمة الإشرافية إذا كانت المسودة المعينة قد اتبعت المتطلبات القانونية أو أنها بحاجة إلى مزيد من التوضيح. وعلى الرغم من عدم وجود حد أدنى من الأموال لإنشاء مؤسسة يعترف بها القانون، فإن السلطات التي يشرف عليها القانون، وفقًا للأغراض المقصودة، قد تتطلب حدًا أدنى من التمويل في حالات معينة. في قانون ألمانيا، يمكن أن يكون للمؤسسات أغراض لصالح المصلحة العامة أو بعض الأغراض الخاصة، لكن المؤسسات ذات الأغراض الخاصة لا تحصل على تسهيلات كالإعفاء الضريبي على سبيل المثال. في "القانون الضريبي الألماني" (Abgabenordnung) **يطبق الإعفاء الضريبي على ثلاثة أنواع من الأغراض**[88]: **أ) الأغراض والمرافق العامة**، مثل: ترويج المعرفة والدراسات العلمية والأديان والنظام الصحي والفن والثقافة، وكذلك الترويج للآثار التاريخية والمحافظة عليها والعناية بها، وما إلى ذلك. **ب) تتم الأعمال الخيرية من خلال مساعدة المعوزين.** وبحسب القانون، المعوز هو الشخص الذي يعتمد على معونات الآخرين، وقد يرجع العوز إلى ضعف جسدي أو نفسي أو عاطفي أو مالي. **ج) الأغراض الدينية:** وفقًا للفقرة 54 من القانون المالي الألماني (AO)، تسعى المؤسسة إلى تحقيق أغراض دينية إذا كانت أنشطتها لصالح نشر وتعزيز مجتمع ديني يمثل مجموعة فرعية وتابعًا للقانون العام، بغض النظر عن المرافق الشخصية. وتُضمَّن أنشطة مثل بناء ملاجئ ومعاهد دينية وإدارة أصول الكنائس في الإعفاء الضريبي. **وفقًا للمادة 81 من (القانون المدني الألماني GB)، يجب أن يكون للوقف ميثاق يحتوي على اسم مجلس المؤسسة وأعضائه، وتمويله وأصوله وتكوينه.** إذا لم تستوف معاملة الوقف ثلاثة من هذه المتطلبات على الأقل؛ فلا بد من إجراء بعض التعديلات اللازمة. تشير المادة 83 من القانون المدني الألماني إلى أنه في ظل هذا الظرف، يجب أن يكون هناك ميثاق جديد، أو يتوجب إجراء إضافات قبل الاعتراف به من قِبل السلطة العامة المختصة. ومع ذلك، قد تُجري السلطة العامة بعض التعديلات في الميثاق بقدر ما يتطلب ذلك، دون إجراء تعديلات في الأغراض الأساسية المقصودة. وبالطبع، يجب إبلاغ جميع أعضاء مجلس الإدارة، بناءً على المادة 87. علاوة على ذلك، إذا أصبح من المستحيل تحقيق أهداف المؤسسة، أو إذا كانت تشكل خطرًا على الصالح العام؛ يجوز للسلطة العامة المختصة أن تمنح المؤسسة غرضًا آخر مقصودًا أو تنهيه. عندما تتغير الأغراض، يجب أن تؤخذ نية المؤسس في الاعتبار، وعلى وجه الخصوص، يجب التأكد من الحفاظ على دخل أصول المؤسسة لمجموعة الأشخاص التي كان من المفترض الاستفادة منها، على النحو المقصود من قِبل المؤسس (القسم 87 من القانون المدني الألماني GBG، في ألمانيا، يمكن للسلطات المختصة إجراء تعديلات في الغرض من الوقف في حال كان ضد المنفعة العامة). **زوال الوقف** وفقًا للمادة 81 من القانون المدني الألماني، وفي سبيل الاعتراف بالمؤسسة على أنها تتمتع بشخصية قانونية، يحق للمؤسس إلغاء الوقف. إذا تم تقديم طلب للاعتراف من قِبل السلطة العامة المختصة، فلا يجوز إعلان الإلغاء إلا لتلك السلطة العامة. ولا يحق لوريث المؤسس، أو المؤسس نفسه إلغاء الوقف إذا قدم المؤسس الطلب إلى السلطة العامة المختصة أو إذا تم تسجيل الوقف، ويُشار في القسم 87 من القانون نفسه إلى أنه إذا أصبح من المستحيل تحقيق أهداف المؤسسة، أو إذا كانت تشكل خطرًا على الصالح العام، يجوز للسلطة العامة المختصة أن تمنح المؤسسة غرضًا آخر مقصودًا أو تنهيه، ومع ذلك، لا يمكن بيع جوهر الوقف أو منحه، ولا يمكن توريثه[89]. **الإشراف على الوقف** تشرف الهيئة الضريبية المحلية على المنظمات الخيرية ومن ضمن ذلك المؤسسات. ولتسجيل المؤسسة الخيرية والحصول على لقبها، تحتاج المؤسسات إلى قبول منظمات الضرائب المحلية. علاوة على ذلك، بعد التسجيل، تشرف الهيئة الضريبية المحلية على أنشطة المؤسسات سنويًا، وفي حالة حدوث أي مخالفة للأغراض المقصودة المذكورة

85 Andreas Richter LL.M. (Yale), Attorney at Law. Germany, Philanthropy Impact (incorporates EAPG, Philanthropy UK and the Philanthropy Advisors Forum). It was launched on 3 December 2012.

86 A Comparative Inspection of Pious Foundation in Iran and Germany Law. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Volume 6, Issue 5 · Saeid Seyyed Hosseini October, 2019 Pages: 95-103

87 Ibid

88 Andreas Richter LL.M. (Yale), Attorney at Law. Germany, Philanthropy Impact, Op.cite.

89 A Comparative Inspection of Pious Foundation in Iran and Germany Law.Op.cite. · Saeid Seyyed Hosseini

البيان	الإجابة

في الميثاق، يُسحَب عنوان المؤسسة الخيرية وتُحجز الضريبة السابقة. ووفقًا للمادة 88 من القانون المدني الألماني GBG، عندما تتوقف المؤسسة عن الوجود، تؤول الملكية إلى الأشخاص المحددين في وثيقة التأسيس. إذا لم يكن هناك أي شخص مُخول، تؤول الملكية إلى خزينة الولاية التي يوجد بها مقر المؤسسة، أو أي شخص آخر يحق له الحصول عليه بموجب قانون هذه الولاية[90].

الهيئات المسؤولة عن إدارة الوقف

بالنظر إلى القواعد والدستور الألماني، يمكن أن نستنتج أن هذا البلد ليس لديه هيكل مركزي موحد حول الوقف؛ ومن ثم فهناك عدد من الجهات الفاعلة التي تمارس دورًا رئيسًا في تنظيم الوقف، منها[91]:

أ) **المحاكم المحلية:** هذه المحاكم هي إحدى مجموعات القضاء الفرعية الموجودة في كل مجال. ومن واجبات هذه المحاكم الإشراف على تكوين المنظمات والموافقة عليها قضائيًا، وفي حالة موافقتها ينتهي الأمر بتسجيل التأسيس (http://www.auswaertigesamt.de).

ب) **الوزارة الاتحادية للشؤون المالية:** هذه الوزارة مسؤولة عن إنجاز جميع جوانب السياسة المالية والضريبية للدولة، وجميع المنظمات الخيرية، ومن ضمن ذلك المؤسسات. ومن أجل تسجيلها وتحقيق لقب مؤسسة خيرية، تحتاج إلى موافقة مكتب الضرائب المحلي، وهو إدارة فرعية تابعة لوزارة الشؤون المالية. بعد التسجيل، يشرف مكتب الضرائب المحلي على أنشطة تلك المنظمة سنويًا، وفي حالة حدوث أي انتهاك للأغراض المقصودة في الدستور، لن يكون للمؤسسة أي حق كونها مؤسسة خيرية، وستسترد ضريبة السنوات السابقة.

تتمتع المنظمات الخيرية، بالإضافة إلى المزايا التي يمكن أن تمتلكها جميع المنظمات غير الحكومية، بإمكانية الحصول على خصم في الضريبة للوافدين الذين يتقدمون بالإجراءات ويحاولون المساهمة في الوقف. وبسبب هذه القاعدة، سيكون لدى المستفيد ميل أقوى نحو مساعدة هذه المنظمات.

يجري إجراء تسجيل المؤسسة الخيرية كما يلي: أولًا، يجب صياغة وثيقة التأسيس بمهارة ودقة، ويجب ملاحظة جميع أنشطة المؤسسة. بعد ذلك، يجب أن تتم الموافقة عليها من قِبل مكتب الضرائب المحلي، ويجب توثيق الوثيقة. أخيرًا، تُرسل وثيقة التأسيس، والوثائق الأخرى ذات الصلة إلى المحكمة المحلية، وهكذا تسجَّل المؤسسة، وقد تحصل على رقم تسجيل.

ج) **المعهد الألماني المركزي للقضايا الاجتماعية (DZI):** هذا المعهد له دور إشرافي على المنظمات الخيرية، ومن ناحية أخرى، له دور وسيط ومبسط من خلال تعريف المنظمات بالمستفيدين. ومن الناحية الدستورية، اعتبر هذا المعهد مركزًا للحصر والبحث حول القضايا الاجتماعية المتعلقة بالوظائف، وبشكل أكثر تحديدًا الرعاية الاجتماعية في الوظائف (http://www.efc.be).

د) **جمعية المؤسسات الألمانية** (Stiftungen): هذه الجمعية غير الربحية هي نموذج مبسط للمؤسسات الألمانية (https://www.gls.de). تهدف هذه الجمعية لمساعدة المؤسسات الألمانية بكفاءة في تحقيق الأغراض والأنشطة المقصودة. وتشمل الجهود المبذولة لتحسين الوضع العام للقانون المتعلق بالمؤسسات وقواعدها الضريبية، وكذلك توفير جو ودي في المؤسسات. علاوة على ذلك، تؤثر عمليًا على إجراءات اتخاذ القرار الحكومي من خلال البقاء على اتصال مع السلطات العامة واقتراح نصائح جديدة لهم.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (وقف الجامعات)

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥، نما عدد المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة بنسبة ١٠.٤٪، وزاد إجمالي المبلغ المتبرع به بنسبة ٢٨.٤٪. في عام ٢٠١٥، شكل القطاع غير الربحي ٥.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة[92]، **وتتضمن الأشكال القانونية** للمنظمات الخيرية المدرجة في القانون الأمريكي: جمعية (Association)، شركة منافع (Benefit Corporation)، مؤسسة (Foundation)، تعاونية (Cooperative)، شركة (Corporation)، شركة ذات مسؤولية محدودة (Limited Liability Company)، ثقة (Trust)، هبة أو وقف (Endowment)، مجتمع (Society)، أخرى: منظمة سياسية (Political Organization).[93]

ويقدم قانون الإدارة الحكيمة الموحد للأموال المؤسسية UPMIFA بوصفه القانون الأمريكي الرئيس إرشادات بشأن قرارات الاستثمار ونفقات الوقف للمنظمات غير الربحية والخيرية[210]، ولقد اعتمدته 49 ولاية أمريكية، ومقاطعة كولومبيا، وجزر فيرجن الأمريكية[211]، ولم تعتمده بنسلفانيا وبورتوريكو. ويمد قانون الإدارة الحكيمة الموحد للأموال المؤسسية المنظمات الخيرية بالإرشادات المتعلقة بإدارة الأموال التي تحتفظ بها تلك المنظمات واستثمارها[212]، كما يفرض واجبات إضافية على أولئك الذين يستثمرون الصناديق الخيرية ويديرونها[213]. وتحمي الواجبات المؤسسات الخيرية والمتبرعين على حد سواء[214]. وتخضع الأوقاف في الولايات المتحدة بشكل أساس لقوانين الولاية التي يكون فيها الوقف[246]، وتختلف قوانين الولايات التي تنظم عمل الأوقاف من ولاية إلى أخرى، ومع ذلك فإن أكثر من نصف الولايات الأمريكية -مع وجود بعض الاختلافات بينها- قد اعتمدت قانون الأوقاف الموحد[247].

وبشكل أكثر تحديدًا، اعتُمد القانون الموحد The Uniform Trust Code في كلٍ من الولايات الآتية: كانساس، نبراسكا، وايومنغ، نيو مكسيكو، يوتا، مين، تينيسي، ميسوري، نيو هامبشاير، مقاطعة كولومبيا، ساوث كارولينا، فيرجينيا، نورث كارولينا، أركنساس، أوريغون، بنسلفانيا، فلوريدا، ألاباما، أوهايو، نورث داكوتا، أريزونا، فيرمونت، ميشيغان، فيرجينيا الغربية، ماساتشوستس، مونتانا، ويسكونسن، مسيسبي، ماريلاند، كنتاكي، مينيسوتا، نيو جيرسي، كولورادو، كونيتيكت، والينوي[248]. ويعد قانون الأوقاف الموحد أول تدوين وطني لقانون الأوقاف[249].

Ibid.90

Ibid.91

Arielle Sauer. The Effects of Public Policy on Charitable Giving. Submitted in Master of Arts in Economics Hunter College, City University of New York Spring 5-5-202092

philanthropic organizations in united states of America, philanthropy index, 2018.93

البيان	الإجابة
	وبالتطرق للإطار النظامي للوقف في الولايات المتحدة يمكن الخروج بعدد من النتائج الهامة، وهي[94]: – **لا يوجد قانون ولاية واحد للرقابة على الجمعيات الخيرية، وبدلًا من ذلك، تتضمن الرقابة مزيجًا معقدًا من المجالات الموضوعية، ومن ضمن ذلك: قانون الائتمان الخيري، والحوكمة، والقانون الجنائي، ومتطلبات الالتماس والتسجيل والامتثال، ومراجعة معاملات الشركات... وغيرها.** – يختلف تنظيم المكاتب الخيرية الحكومية وتوظيفها اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء البلاد؛ ففي ٤١% من الولايات يتولى مكتب واحد المسؤولية الأساسية، ولكن في ٥٩% منها، تتقاسم المسؤولية وكالات أو مكاتب أخرى. – داخل مكتب المدعي العام، هناك ١٣ سلطة قضائية لديها مكتب للجمعيات الخيرية، و١٤ سلطة قضائية تحت إشراف مؤسسة خيرية داخل قسم حماية المستهلك في المكتب. – تودع معظم عمليات الإشراف على التسجيل في مكاتب النيابة العامة بالولاية (٢١ ولاية)، تليها مكاتب سكرتارية الدولة (١٥)، كما تشرف مكاتب خيرية أخرى على مستوى الولاية عادةً على شؤون المستهلك أو تنظيم الأعمال/ المالية. – يبلغ عدد المحامين والموظفين المشرفين على المؤسسات الخيرية حوالي ٣٥٥ في ٤٨ سلطة قضائية. – تشجع القوانين الموحدة والأعراف المجتمعية توحيد مجالات قانونية معينة ما بين الولايات؛ فعلى سبيل المثال، تبنَّت القانون الموحد للإدارة الحكيمة للأموال المؤسسية ٤٩ ولاية، ومقاطعة كولومبيا، وجزر فيرجن الأمريكية. – تطلب اثنتان وعشرون ولاية من المؤسسات الخيرية تقديم بيانات مالية مدققة بشكل مستقل، ومعظم الولايات القضائية التي تتطلب مثل هذه المراجعات لديها عتبة إيرادات تبلغ ٥٠٠ ألف دولار قبل أن يلزم إجراء تدقيق. – عندما يتعين على المؤسسات الخيرية إبلاغ مكتب النائب العام ببعض المعاملات الرئيسة، فإن عمليات الاندماج (٤٣%)، والحل الطوعي (٤١%)، وبيع الأصول (٣٣%) تكون أهم ثلاثة عوامل تشغيل لمتطلبات الإشعار. **التنظيم والرقابة على العمل الخيري في الولايات المتحدة[95]** تتضمن الجهات الفاعلة الرئيسة التي تؤثر على اللوائح الرسمية وشبه الرسمية والخاصة للعمل الخيري في الولايات المتحدة ما يلي: • **الوكالات الحكومية للدولة:** سنَّت العديد من الولايات والسلطات القضائية المماثلة -ليس كلها- قوانين العطاءات الخيرية التي تمنح السلطة للنائب العام أو وزير الخارجية أو مجموعة من المسؤولين للإشراف على العطاءات الخيرية، وتقديم المعلومات للجمهور حول الموضوعات ذات الصلة. يشارك هؤلاء المسؤولون في جمعية تابعة للرابطة الوطنية للمدعين العامين والمعروفة باسم "الرابطة الوطنية لمسؤولي الجمعيات الخيرية بالولاية". • **الوكالات الحكومية المحلية:** ما زال هناك إلى حد ما -وإن كان شائعًا بين المدن الكبرى بخاصة- قواعد استدراج عروض محلية (قد تنطبق أيضًا على البيع من الباب إلى الباب وأشكال التجارة الأخرى). • **لجنة التجارة الفيدرالية:** تتمتع لجنة التجارة الفيدرالية بسلطة قضائية على الممارسات التجارية الخادعة، وقد لعبت دورًا نشطًا في متابعة الطلبات الاحتيالية، خاصة تلك التي تقدمها الكيانات التجارية التي تمتد عبر خطوط الولاية. • **دائرة الإيرادات الداخلية** تجمع دائرة الإيرادات الداخلية (الفيدرالية) معلومات مالية مفصلة من المنظمات الخيرية المعفاة من الضرائب. ويكشف عن هذه المعلومات للجمهور من خلال النشر عبر الإنترنت والوصول الإلزامي للجمهور إلى الإيداعات السنوية. • **هيئات المعايير المحاسبية:** يضع **مجلس معايير المحاسبة المالية** معايير للإبلاغ عن المعلومات المالية لكل من المنظمات الربحية وغير الربحية. وقد دُمجت هذه المعايير في أدلة التدقيق والمحاسبة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ومن ثم تشكل عرض أنشطة جمع الأموال في البيانات المالية المدققة (وغيرها) وفي وثائق الإفصاح المطلوبة حكوميًا. • **المنظمات الوطنية:** تتطلب العديد من المنظمات غير الربحية، خاصة تلك التي لها فروع محلية أو الشركات التابعة، الالتزامَ بمعايير الإدارة والعمليات (بما في ذلك جمع التبرعات). • **مراقبة المنظمات:** تقوم العديد من المنظمات غير الربحية بمراقبة الشؤون المالية للكيانات الخيرية، وإصدار تقارير عامة تسلط الضوء على تكاليف جمع الأموال من بين عوامل أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بمصالح المانحين المحتملين. كما تقدم بعض هذه المنظمات "شارة" تشهد بالامتثال للمعايير التي قد تتضمن متطلبات تؤثر على السلوك أو الإبلاغ عن أنشطة جمع التبرعات. لن يقبل الأعضاء الآخرون الأعضاء من الأفراد أو المنظمات التي لا تنفذ تعهدًا يضع معايير تؤثر على جمع التبرعات أو الأنشطة ذات الصلة. • **المجموعات الموحدة والمشتركة لجمع الأموال:** حيث تقوم منظمات جمع الأموال، مثل United Way أو الحملة الفيدرالية المشتركة (التي تعمل غالبًا بالتعاون مع أصحاب العمل) بتجميع أعداد كبيرة من الهدايا الصغيرة نسبيًا، وتوزيع العائدات على خدمة المجتمع والمجموعات الخيرية الأخرى.

94 LOTT, Cindy M., et al. State regulation and enforcement in the charitable sector. Center for Nonprofits and Philanthropy, Urban Institute, 2016.

95 BARBER, Putnam. Regulation of charitable solicitations in the United States of America. In: conference on Reforming Fundraising Regulation, Centre for Philanthropy and Nonprofit Studies, Queensland University of Technology, Brisbane, Australia, April. 2011.

TAY$

تجربة صندوق جامعة هارفارد

يعد وقف الجامعات علامة مميزة لنظام العمل الخيري في الولايات المتحدة، ففي نهاية السنة المالية ٢٠١٧، بلغت القيمة السوقية لصناديق الهبات للكليات والجامعات ٥٩٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٠% مقارنة ببداية السنة المالية، حيث بلغ المجموع ٥٤٤ مليار دولار. في نهاية السنة المالية ٢٠١٦، بلغت قيمة المؤسسات الـ ١٢٠ التي لديها أكبر الهبات ٤٤٣ مليار دولار، أو حوالي ثلاثة أرباع الإجمالي الوطني. كانت المؤسسات الخمس التي حصلت على أكبر الهبات في عام ٢٠١٧ هي جامعة هارفارد (٣٧ مليار دولار)، وجامعة ييل (٢٧ مليار دولار)، وجامعة تكساس (٢٦ مليار دولار)، وجامعة ستانفورد (٢٥ مليار دولار)، وجامعة برينستون (٢٣ مليار دولار).[96]

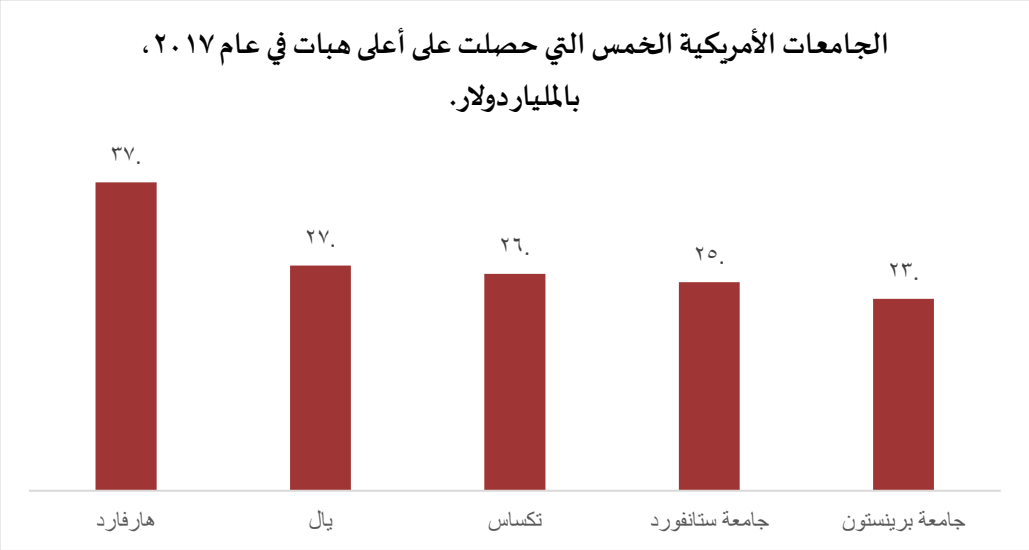

Source: National Center for education statistics, 2017

صندوق جامعة هارفارد الوقفي

تعود تسمية جامعة هارفارد إلى أول متبرع لها؛ القس جون هارفارد، المهاجر البريطاني الذي ترك نصف تركته ومكتبته الخاصة للجامعة عند وفاته. وهي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في العام ١٦٣٦ عن طريق التصويت من قِبل المجلس النيابي العام لمحكمة مستعمرة خليج ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية وبمنحة مالية منه.

هيكل الإدارة:

السلطة العليا في جامعة هارفارد تتمثل في مجلسين: مجلس الإدارة أو شركة هارفارد، ومجلس المشرفين. يتألف مجلس المشرفين من ٩٠ عضوًا، منهم رئيس الجامعة وأمين الصندوق، ينتخبون من قِبل خريجي الجامعة ومعهد رادكليف للدراسات المتقدمة. ويتمتع مجلس المشرفين بصفة الائتمان، حيث يقوم من خلال لجانه الدائمة بمهام الاطلاع والإشراف على السياسات والأنشطة التعليمية للجامعة والموافقة على الإجراءات الهامة للجامعة بعد دراستها. ويتحمل هذان المجلسان مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدريس والمناهج والتعيينات الإدارية. ويدير الجامعة مجلس مديرين، يدعى "مجلس تسيير شركة هارفارد، وهو مجلس منتخب من قِبل شركة هارفارد. وبالإضافة إلى عضوية الرئيس وأمين الصندوق في كل من الشركة ومجلس المشرفين معًا، فإنهما يشاركان في مجلس تسيير شركة هارفارد بوصفهما عضوين بحكم منصبهما. وقد درج التقليد على أن يرأس أمين الصندوق اجتماعات مجلس إدارة شركة تسيير هارفارد. ويلخص الرسم البياني الآتي هيكلية الإشراف، حيث نلاحظ أن مكانة الرئيس تقع تحت مجلسي الإدارة وفوق مجلس شركة تسيير هارفارد؛ ما يعني أن الرئيس لا يدير الشؤون الإجرائية اليومية في الجامعة، بل يشرف عليها.

هيكل الإشراف في جامعة هارفارد

National Center for education statistics, 2017, available at: https://nces.ed.gov/fastfacts/display.asp?id=7396

البيان	الإجابة

وتعد شركة تسيير هارفارد وحدة مستقلة قائمة بحد ذاتها، وهي التي تدير وقفية الجامعة. ويقوم مجلس تسيير شركة هارفارد بمهامه من خلال خمس لجان دائمة.

الأهداف الاستثمارية للجامعة

وتدير شركة هارفارد للإدارة الصندوق الوقفي للجامعة، وقد وضعت ثلاثة أهداف استثمارية رئيسة؛ لتحقيق رؤيتها في توفير مصادر مالية تساعد الجامعة على تحقيق الريادة التعليمية والبحثية، وهذه الأهداف هي:

١- تحقيق عائد حقيقي لا يقل عن ٥٪، والعائد الحقيقي هو العائدُ الذي يزيد على معدل التضخم.

٢- تحقيق عائد يفوق المؤشرات القياسية بـ ١٪ على الأقل في مختلف الأوعية الاستثمارية.

وكما هو معلوم، فإن أهم قرار استراتيجي لأي استثمار هو التوزيع الاستثماري للأصول، ومن ثم تتسم المحفظة الاستثمارية لأوقاف جامعة هارفارد بأنها شديدة التنوع، وعادةً ما تضع إدارة الوقف نطاقًا للاستثمار لكل أصل له حد أدنى، وحد أعلى، ويتراوح الاستثمار في هذا الأصل بين هذين الحدين.

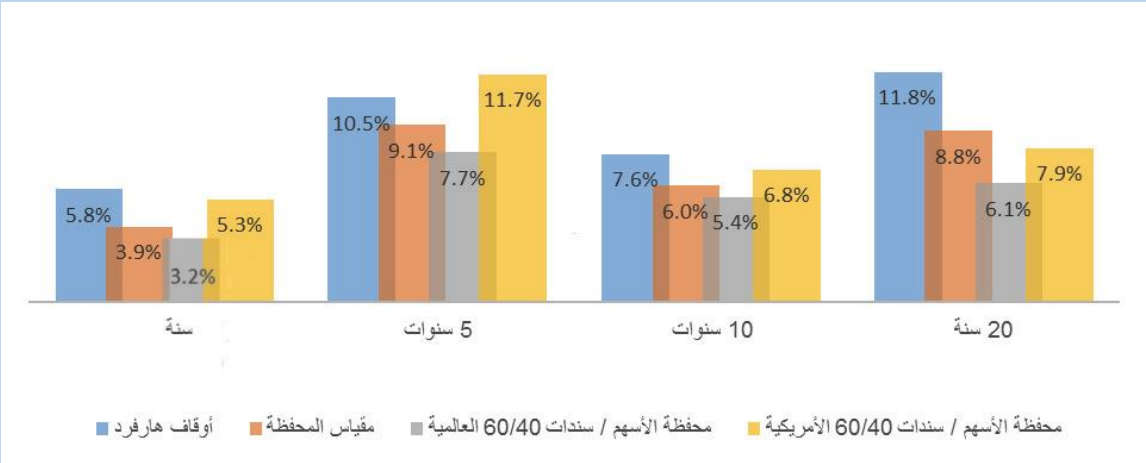

2015Source: Harvard management company,

ويتبين من الشكل السابق أن أداء صندوق هارفارد أفضل بكثير من أداء بعض المؤشرات القياسية على المدى الطويل (٢٠عامًا)، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات الاستثمارية للصندوق التي تركز في الأصول ذات العوائد العالية على المدى الطويل. واستنادًا إلى وثائق جامعة هارفارد بلغ متوسط العائد للوقف ٢,٪ سنويًا، فيما بين عامي ١٩٧٣م و٢٠١٥م، وهذا أعلى من متوسط عائد محفظة تقليدية ٦٠/٤٠ (أسهم أمريكية وسندات) التي يبلغ متوسط عائداتها ٩.٧٪ سنويًا للمدة نفسها.

البيان	الإجابة

ويخصَّص صندوق جامعة هارفارد لتمويل نفقات الجامعة التعليمية والبحثية، ويتكون من أكثر من ١٣ ألف صندوق مجتمعة تحت مظلة أوقافها، معظمها مقيدة لدعم برامج محددة. وقد نجحت عوائد الصندوق في توفير برامج تمويلية غير مسبوقة للطلبة، مكَّنت الجامعة من بلوغ نتائج بحثية رائدة في عدة مجالات علمية، وموَّلت المئات من الباحثين في مختلف المجالات الأكاديمية. وتضم جامعة هارفارد عدة كليات ومدارس، معظمها في الحقول الإنسانية، وواحدة للدراسات المتقدمة (رادكليف)، وتوفر ٢٤٢ مركزًا للأبحاث تتوزع على الكليات بنسب متفاوتة، أكبر عدد لها نجده في كلية الآداب والعلوم، تليها كلية الطب.

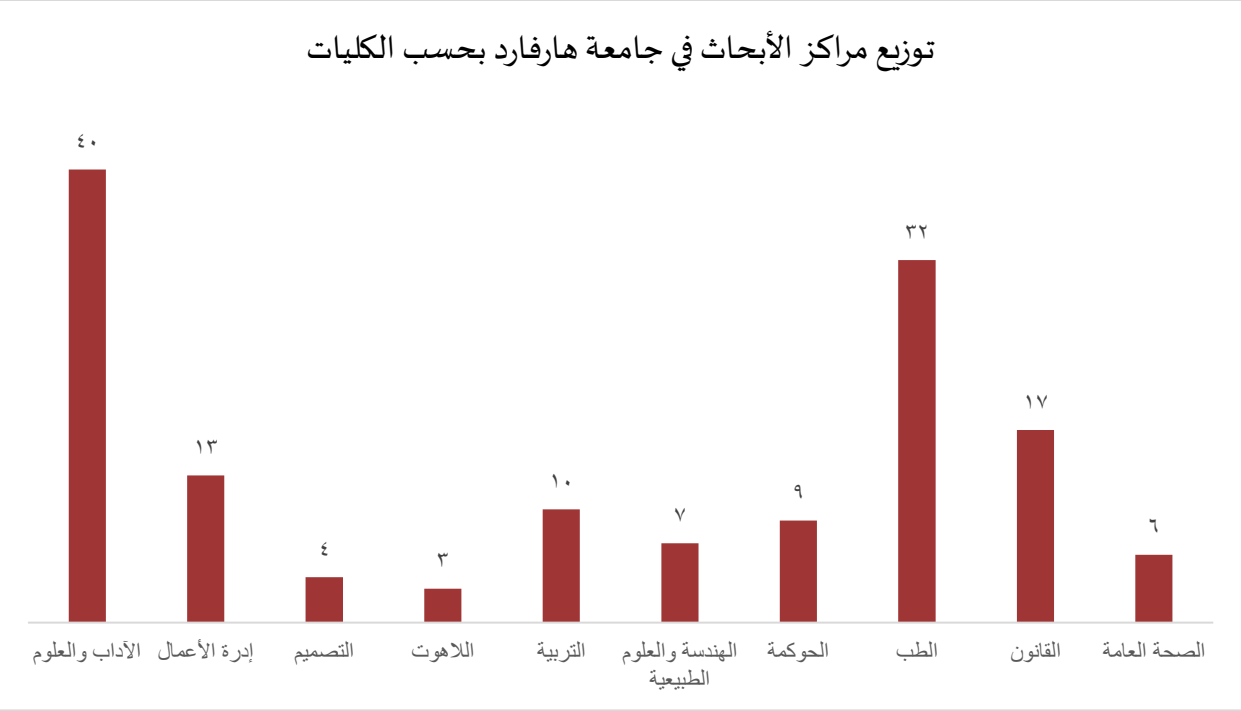

Source: Harvard University, Financial Report FISCAL YEAR 2020.

ومن مرافق جامعة هارفارد الحيوية كذلك مجموعة من المكتبات؛ إذ تضم الجامعة حوالي ٢٠ مكتبة فرعية تحتوي على ٢٧٦٤ مليون مجلد، وحوالي ٥٦٧ مليون صورة فوتوغرافية، وبضعة ملايين من الخرائط والتسجيلات الصوتية والأفلام. وتعد المكتبة الرئيسة للجامعة من أعرق المكتبات الأكاديمية في الولايات المتحدة وأغناها في العالم لاحتوائها على أكبر مجموعة من الكتب والمجلات المتخصصة. هذا، بالإضافة إلى مجموعة من المتاحف والمرافق الأخرى والتسجيلات والخرائط، وغير ذلك مما يساهم في مساندة أنشطة التعليم والبحث العلمي والتطوير.

وتقوم إدارة الصندوق في كل عام بتوزيع مبلغ مالي لدعم ميزانية الجامعة، ويحتفظ الصندوق بالمداخيل التي تفوق معدل الإنفاق السنوي، وإعادة استثمارها، حتى يتمكن من تحقيق هدفه في دعم الجامعة أعوامًا مقبلة. وتعد توزيعات الصندوق السنوية أحد أهم مصادر الدخل للجامعة.

مصادر الدخل الجامعية للعام المالي ٢٠٢٠

البيان	الإجابة

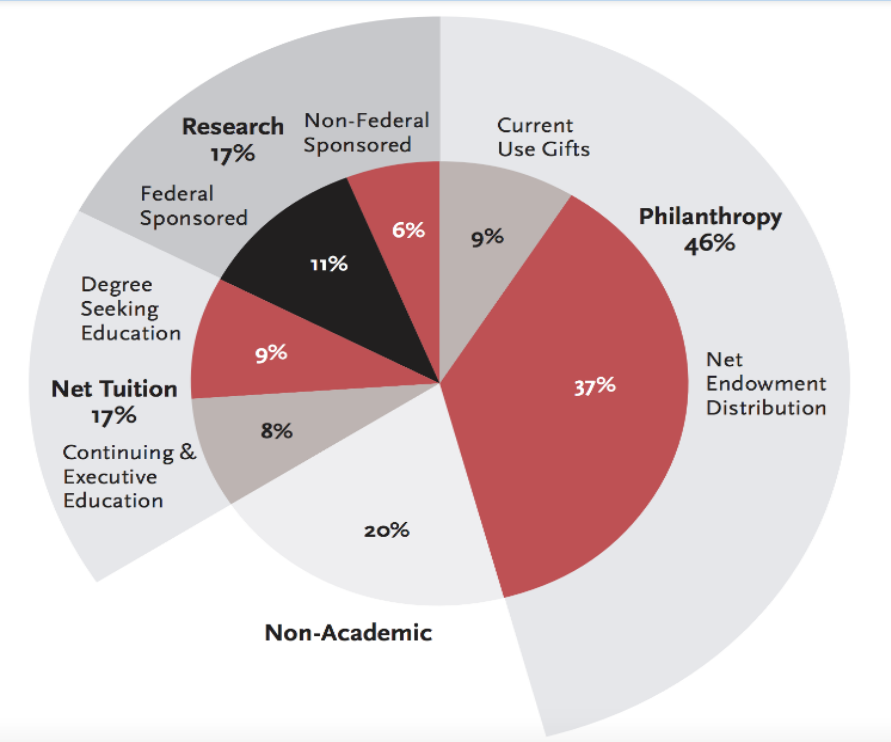

Source: Harvard University, Financial Report FISCAL YEAR 2020.

في السنة المالية ٢٠٢٠، زاد توزيع الوقف بنسبة ٥٪ ليصل إلى ٢ مليار دولار. كان هذا النمو نتيجة التأثير المشترك للهبات الجديدة، بالإضافة إلى زيادة معدلات التوزيع التي وافقت عليها المؤسسة بنسبة ٢.٩٪ في المجمل. كان معدل مدفوعات الهبات بجامعة هارفارد (أي الدولارات المسحوبة سنويًا للعمليات كنسبة مئوية من القيمة السوقية للوقف في نهاية العام السابق) ٥.٢٪ مقارنة بـ ٥.١٪ في العام السابق، وبما يتماشى مع هدف الجامعة والتمثل في نطاق معدل الدفع من ٥٪ - ٥.٥٪ تواصل الجامعة التركيز بشدة على إدارة معدل دفع الهبات من أجل الحفاظ على توازن مناسب بين دعم احتياجات الجامعة وتطلعاتها البرامجية على المدى القريب وحماية القوة الشرائية طويلة الأجل للوقف[97].

وينبغي لإدارة الصندوق إنفاق مداخيل هذه الصناديق وفقًا لشروط الواقف، وتشكل هذه الصناديق نحو ٧٠٪ من قيمة الصندوق الوقفي. وعلى صعيد آخر تشكل صناديق الأوقاف العامة غير المرتبطة بمنفعة محددة نحو ٣٠٪ من حجم الصندوق، موفرة مرونة كبرى من حيث نفقاتها، فيُنفَق منها على منافع مختلفة متنوعة، مثل المصاريف الهيكلية للجامعة، والمصاريف الاستراتيجية العامة.

الوقف: رؤى مقارنة بين عدد من الدول

قانون الوقف ولوائحه في معظم الدول متشابهة، حيث يتم تعيين أمين الوقف على المستوى الوطني، باستثناء حالة ماليزيا حيث لا يوجد فصل بين الرقابة بين الجهة المنظمة وإدارة الوقف. وفيما يتعلق بقضايا الشفافية في عمليات الوقف وأنشطة الاستثمار، عُثر على ممارسات مختلطة. تعتمد ممارسات الإبلاغ بشكل أساسي على هيكل اللوائح المعتمدة من قِبل كل بلد. فيما يتعلق بمراجعة الأداء، تفتقر جميع قوانين الوقف التي تم تحليلها إلى إطار قياس الأداء ومقاييس مراقبة إدارة الوقف. أخيرًا، آليات حماية المانحين والمستفيدين وآليات التوزيع متشابهة في كل من قوانين الوقف.

من خلال تحليل أحكام القانون ومراقبة المحكمة والإشراف والرقابة من وجهة نظر الجهة التنظيمية في إندونيسيا والهند وماليزيا وسنغافورة وتركيا، يتناول هذا القسم أكثر الدول تطورًا بالنسبة لأسس الوقف. على الجانب الشرقي والإسلامي، تم اختيار ماليزيا وإندونيسيا بفضل جذورهما العميقة وخلفياتهما الجيدة التنظيم. على الجانب العلماني أو الليبرالي، درست تركيا والهند لتسليط الضوء على كيفية عملهما في ظل الشكل التنظيمي العلماني الغربي. واختيرت الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أكثر الأنظمة كفاءة للنظام المؤسسي.

القانون والأحكام والإشراف والرقابة على الوقف

Financial Report FISCAL YEAR 2020 Harvard University,97

البيان	الإجابة				
	تركيا	إندونيسيا	ماليزيا	الهند	الولايات المتحدة
القوانين المخصصة للوقف/ الهبات	قانون المؤسسات 2008.	لائحة الوقف الإندونيسي 2007 وقانون الوقف النقدي لعام 2009.	القانون الاتحادي - القسم 25 من القانون المدني لعام 1956 - لكل ولاية قانون أوقاف خاص بها (13 ولاية، إقليم اتحادي واحد).	قانون الوقف لعام 1954 وقانون تعديل الوقف لعام 1984 وقانون الوقف لعام 1995 وقانون تعديل الوقف لعام 2013.	تم تصميم العديد من القوانين لتنظيم المؤسسات. فيما يتعلق بالحوكمة، يوفر القانون 22 (f290) للمؤسسات داخل الولايات الأمريكية إرشادات حول صلاحيات ووظائف المؤسسة، والتصرف في الأصول، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، ومدته وتعيينه، وسلطة مجلس الإدارة في تعيين اللجان والمجالس، وتعيين الرئيس.
القوانين والأحكام المتعلقة بالوقف	القواعد واللوائح الثانوية المعدلة من قبل المديرية العامة للمؤسسات.	لا توجد ممارسة وقف الشركات في إندونيسيا. كما يتم تطبيق قانون الثقة لإدارة الوقف. يمكن للمانح الوقفي تعيين وصي خاص به لإدارة وقفه عند التسجيل في مجلس الوقف الإندونيسي من خلال فروع مجلس الوقف الإندونيسي، وممثلي مجلس العلماء الإندونيسي.	1. قانون الشركات لعام 1965 (في حالة تشغيل الوقف كوقف مؤسسي، يتعين على الشركة التي تدير الوقف أيضًا مراعاة قانون الشركات). 2. قانون الوصي لعام 1949 (يمكن بدء الوقف من خلال مفهوم أمانة أو هبة). 3. شركة لابوان الإسلامية للخدمات المالية والأوراق المالية. 4. قانون عام 2010 (LIFSSA)، القسم 105 يسمح بتأسيس Labuan IslamicTrust	لا يوجد بيانات	1. القانون 26 (509) للمؤسسات الخاصة يحدد القواعد المتعلقة بالمؤسسة الخاصة. 2. القسم 501 (ج) (3) من قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة الذي يسمح بالإعفاء الضريبي الفيدرالي للمنظمات غير الربحية (الجمعيات الخيرية العامة أو المؤسسات الخاصة أو مؤسسات التشغيل الخاصة).
سلطة الرقابة المركزية	المديرية العامة للمؤسسات.	مجلس الوقف الإندونيسي (IWB) يتكون من مجلس إشرافي ومجلس إدارة	لا يوجد جهة تنظيم مركزية. يدير المجلس (مجلس الدولة الإسلامي الديني) لكل ولاية. وهيئات حاكمة للأوقاف في كل ولاية. تم إنشاء لجنة إدارة الوقف لإدارة الوقف نيابة عنها. دائرة على المستوى الاتحادي جباتان وقاف دان حاجي (JAWHAR) تابعة للوزارة. تلعب جوهر دورًا تنسيقيًا واستشاريًا؛ لأنها لا تملك سلطة تنظيم شؤون الوقف.	المجلس المركزي للوقف.	وزارة الخزانة الأمريكية من خلال دائرة الإيرادات الداخلية.

البيان	الإجابة				
الشريعة / المحكمة القانونية للفصل في المنازعات القانونية	أما بالنسبة للنزاعات المتعلقة بالشريعة، حيث إن تركيا دولة علمانية، فلا وجود لمثل هذه المؤسسة. بالنسبة للنزاعات القانونية، فإن المحكمة المخولة هي المحكمة التي استقرت فيها المؤسسة.	المحكمة الشرعية في كل مدينة.	مفتي كل ولاية.	المحكمة العليا في الهند.	رفع دعوى قضائية باسم الشركة، وتقديم شكوى والدفاع في المحاكم ذات الاختصاص القضائي.
الاستشارات الشرعية (في حالة عدم تأكد المتولي أو المديرين من أي جوانب شرعية لعمليات الوقف).	غير متاح.	مجلس العلماء الإندونيسي (MUI).	مجلس الفتوى في كل ولاية.	مجلس الأوقاف المركزي مفوض بتقديم المشورة للحكومة المركزية/ حكومات الولايات ومجالس أوقاف الولايات بشأن الإدارة الواجبة للأوقاف.	لا ينطبق.

Source: SHAFII, Z.; IQBAL, Z.; TASADEMIR, M. Governance regulatory framework for waqf in selected countries. *Retrieved on*, 2015, 14.06: 2018.

وقد اختلفت ممارسة الوقف من وقت لآخر ومن مدينة إلى أخرى، بسبب عدة عناصر تشكل ممارسات الوقف من حيث النوع والحجم، على سبيل المثال: طبيعة ممارسة الوقف التي تقوم على الإحسان التطوعي، والوضع الاقتصادي، ومستوى الإيمان (الإيمان) في المجتمع، خاصة بالنسبة إلى المحسن (الوقف)، ومستوى الوعي بوقف الدولة. لكل ذلك، تباينت ممارسات الوقف من دولة إلى أخرى من حيث البداية التاريخية للوقف، والنوع الرئيس من ممارسة الوقف، والأوضاع القانونية للوقف، وحجم ممارسات الوقف.

يقدم الجدول أدناه مقارنة بين مؤسسة الوقف في الدول غير الإسلامية بناءً على جوانب أربعة

الدولة	التاريخ	القانون	الممارسات	الإدارة
الهند	في القرن الثاني عشر، أنشأ محمد بن سام، أحد أبناء جريد سلاطين، وقفًا باسمه.	التنظيم بموجب قانون الوقف لعام 1954. معدل بقانون الوقف (المعدل) لعام 2013.	تم تفويض مجلس الأوقاف المركزي بتقديم المشورة للحكومة المركزية أو حكومات الولايات ومجالس أوقاف الدولة بشأن إدارة الأوقاف على النحو الواجب.	لقد خول مجلس الوقف المركزي الآن صلاحيات إصدار التوجيهات إلى مجالس الأوقاف بالدولة حول مختلف جوانب عملها، وفي هذه العملية يقوم المجلس بوضع الصيغة المناسبة للإبلاغ عن أدائه خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي والمسح وصيانة أعمال الوقف. وسجلات الإيرادات والتعديات على ممتلكات الوقف والتقارير السنوية وتقارير التدقيق، ومن ذلك تأجير ممتلكات

البيان	الإجابة			
				الوقف لمجلس الوقف المركزي كما قد يتم تحديده.
الفلبين	القرن الثالث عشر من قِبل التجار المسلمين وتم احتضانه بشكل خاص في جزيرتي سولو وميندناو الجنوبية.	قانون الشركات الفلبينية والقانون المدني الفلبيني. مدونة قانون الأحوال الشخصية الإسلامي.	تخضع لقانون الشركات الفلبينية، وهي مجموعة قوانين علمانية تم تبنيها أثناء الاحتلال الأمريكي. حقوق الملكية، من ناحية أخرى، يحكمها القانون المدني الفلبيني، وهو نسخة من القانون الإسباني. تهدف المؤسسة الإسلامية للائتمان والتنمية إلى تشجيع إنشاء الوقف بين المسلمين.	هناك ندرة في المعلومات حول موضوع الأوقاف في الفلبين.
سنغافورة	القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقف مسجد عمر في كامبونج ملقا.	قانون إدارة قانون المسلمين تحت إشراف المجلس الديني الإسلامي.	هناك 99 وقفًا مسجلًا في سنغافورة مع أكثر من 200 عقار وبأصول تبلغ قيمتها حوالي 300 مليون دولار سنغافوري. قام المجلس الديني في سنغافورة بتأسيس شركة فرعية تعرف باسم الوقف العقاري في سنغافورة للتأكد من تطوير ممتلكات الوقف إلى أقصى حد.	المجلس الإسلامي وهو مجلس تشريعي تابع لوزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة. يتم عرض جميع الأمور المتعلقة ببيع أصول الوقف وتطويرها أولًا في لجنة استثمارات الوقف، حيث تصعَّد بعد ذلك لاتخاذ القرار على الإدارة في المجلس الإسلامي. في حالة وجود مسائل شرعية يتم الاستماع إلى الأمر في لجنة الفتوى. أي استثمارات أو مشتريات أو التزامات مالية أو آثار تتجاوز مبلغ 5،000،000 دولار سوف تحتاج إلى موافقة الوزير. طورت سنغافورة عقارات الوقف إلى عقارات تدر ملايين الدولارات السنغافورية سنويًا.

Source: KAMARUBAHRIN, Aimu Fadzirul; AHMED AYEDH, Abdullah Mohammed. Critical Review on Waqf Experiences: Lessons from Muslim and Non-Muslim. *Iqtishadia: Jurnal Kajian Ekonomi dan Bisnis Islam STAIN Kudus*, 2018, 11.2: 332-353.

البيان	الإجابة
	يمكن ملاحظة أن الوضع القانوني للوقف في البلدان غير المسلمة إما قد تُرك للمجتمع المسلم (مثل الفلبين) أو تم تضمينه في القانون المدني، مع اعتبار خاص للوقف والطبيعة الإسلامية (مثل سنغافورة). بالإضافة إلى ذلك، فمن المرجح في معظم البلدان الإسلامية التي تنتمي إلى الأقليات أن مؤسسات الوقف تعد منظمة غير حكومية تتطلب الشفافية والمساءلة أمام الحكومة والجمهور؛ مما يؤدي إلى تحقيق ثقة عالية من قِبل مموِلي الوقف. **يمكن اعتبار تجربة الوقف في سنغافورة من أفضل الممارسات بين الدول غير الإسلامية المختارة في هذه الورقة؛ وذلك بسبب التميز في أداء ممارسات الوقف، و إنشاء مؤسسة وقفية ديناميكية من خلال تحقيق إيرادات من استثمار ممتلكات الوقف التي تعززثقة الوقف والمجتمع بشكل عام**[98]. من خلال المراجعة السابقة، يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث عقبات أساسية ومشتركة تواجه تطور مؤسسات الأوقاف واستدامتها؛ **العقبة الأولى هي: الشكل القانوني للوقف الذي قيد ظروف مموِلي الوقف، وطريقة إدارته، واستثماره. والثانية: عقبة الفساد في إدارة الوقف. والعقبة الثالثة هي: تدخل الحكومة في إدارة الوقف.** إلى جانب ذلك، يمكن الاستنتاج بأن تجربة الوقف في سنغافورة كانت رائعة بشكل استثنائي مع المتطلبات القانونية الصارمة (أي الحكومية)، ومؤسسات الوقف في سنغافورة قادرة على تلبية جميع المتطلبات القانونية (الشفافية، وخدمات الجودة، وما إلى ذلك)، وقادرة أيضًا على كسب ثقة الجمهور بإدارة الوقف والتحول إلى مصدر دخل بدلًا من تلقي التبرعات فقط. من ناحية أخرى، فإن تجربة الكويت تسجل أداءً متميزًا بسبب قلة الانقطاعات من قِبل الحكومة، وإنشاء أدوات سليمة للحكومة، والرقابة الداخلية والمساءلة. ومن الجدير بالذكر أن ممارسات الوقف في مجتمعات الأقلية المسلمة ديناميكية للغاية وتستجيب لاحتياجات المجتمع مقارنة بالدول ذات الأغلبية المسلمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخ تأسيس الأوقاف في الدول، وحجم السكان المسلمين فيها لا يلعب دورًا مهمًّا، مقارنة بدور اللوائح القانونية، والمشاركة الحكومية وعملية الحوكمة والرقابة في تعزيز ممارسات الوقف من حيث الإدارة، بالإضافة إلى جودة الخدمات واكتساب ثقة الجمهور والاستثمار الوقفي.
المشكلة وصف القضايا أو المشاكل التي سيعالجها هذا الاقتراح وتوضيح سبب الحاجة إلى تدخل الحكومة إن وجد.	في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وما تضمنته برامجها وأهدافها من تنمية القطاع الوقفي على مختلف المستويات، بدءاً بالمستوى الأهم ابتداء وهو المجال التشريعي الذي يكفل الأساس لبناء الأعمال والمبادرات الفاعلة للنهوض بالقطاع، والمضي به قدماً، ومن ثم فقد تمثلت الإشكالية الرئيسة لهذا المشروع فيما يأتي: "ما هي القواعد النظامية التفصيلية التي تنظم القطاع الوقفي بما يحقق الأهداف الشرعية والنظامية؟ وما هي المرئيات المرجو تبنيها للوصول لهذا الهدف؟ وذلك في ضوء تحليل الوضع الراهن والدروس المستفادة من الخبرات والتجارب التاريخية والدولية." وفي سبيل الوصول إلى إجابة لهذه الإشكالية تعينت الإجابة على التساؤلات التالية: 1 ما هي أهم معوقات ومحفزات القطاع الوقفي في الوضع الراهن في المملكة، والتي يتعين الاهتمام بها؟ 2 ما هي أبرز وأنسب الخبرات والممارسات التاريخية في هذا المجال؟ 3 ما هي أبرز وأنسب الخبرات والممارسات الدولية في هذا المجال؟ 4 ما هي أفضل القواعد النظامية التفصيلية اللازمة لقطاع الأوقاف في ضوء الوضع الراهن وأفضل الخبرات والممارسات التاريخية والدولية؟ وبمكن إجمال السلبيات القطاع الوقفي الحالية والتي أدت إلى جعل إصدار هذا المشروع المقترح ضرورة ملحة، في النقاط التالية: **<u>أولا: التشريع والتنظيم:</u>** على الرغم من إنشاء الهيئة العامة للأوقاف، ومنحها صلاحيات لا بأس بها، إلا أن الواقع والمستقبل لا يزالان بانتظار المزيد من الفاعلية. ويمكن إجمال أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه الوقف في المملكة وتلخيصها في الآتي: – ضعف آليات الحوكمة. – قصور الأنظمة والتشريعات. – التداخل وتعدد المرجعيات. – مشكلات في الاستقلالية. – غياب الأنظمة واللوائح التمكينية. **<u>ثانيا: الصياغة والتسجيل:</u>** تتلخص أبرز مظاهر مشكلات الصياغة والتسجيل في الآتي:

98. Ibid.

البيان	الإجابة
	– ضعف الصياغة وقصورها عن إدراك الصيغ المناسبة للوقف من حيث شرط الواقف والمصارف، وتضمنها ضمانات الاستدامة والحوكمة، ومراعاة الظروف غير المتوقعة. – عدم وجود اشتراطات ومتطلبات تنظيمية في صياغة صكوك الأوقاف أو نماذج استرشادية تسهم في مساعدة الواقفين وممثليهم في ضبط صيغة الوقف ونظامه وأحكامه، بل الأمر موكول إلى الاجتهادات الشخصية للواقفين وممثليهم والقضاة والآن أوكلت إلى كتاب العدل. كما أن صكوك الوقفيات لا تتضمن البيانات والمتطلبات بالقدر اللازم ليكون صك الوقف فاعلا لا عائقاً. – عدم وجود مواد في نظام السجل التجاري تخصص لمؤسسة الوقف أحكامه اللائقة به، وإن كان الواقع العملي أفضل من التشريعي في هذا الجانب. – عدم وجود تراتبية تنظيمية في التسجيل بين الهيئة والمحكمة المختصة وكتابة العدل، ونرى أن إيجاد تراتبية التسجيل ستسهم في الحد من مشكلات التسجيل. **ثالثا: عائدات الأوقاف العامة في المملكة:** وتعاني من هبوط حاد بالمقارنة بقيمة أصولها كما سيأتي بيانه في بند عوائد الأوقاف
الأنظمة ذات العلاقة الأنظمة أو المواد ذات العلاقة التي ستتأثر بالمقترح.	بالنظر إلى البيئة الوقفية في المملكة فإن الأنظمة التي ستتأثر بالمقترح بشكل مباشر هي: - النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/90 وتاريخ: 1412/08/27هـ - نظام الهيئة العامة للأوقاف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/11 تاريخ: 1437/02/26هـ قرار مجلس الوزراء رقم: 73 وتاريخ: 1437/02/25هـ - نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/17 وتاريخ: 1427/03/13هـ قرار مجلس الوزراء رقم: 53 وتاريخ: 1427/03/12هـ - نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/3 وتاريخ: 1437/01/28هـ - نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/1 تاريخ: 1435/01/22هـ - نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/8 وتاريخ: 1437/02/19هـ - نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 1423/2/11 قرار مجلس الوزراء رقم 42 بتاريخ 1423/2/9هـ - نظام التوثيق، الصادر بموجب، مرسوم ملكي رقم (م/164) وتاريخ 19/11/1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (728) وتاريخ 16/11/1441هـ، حيث نص في المادة (5/11) التي تنص على أن من اختصاصات " إنشاء الوقف والوصية".
الأهداف تُذكر أهداف هذا الاقتراح، ويجب أن تكون الأهداف دقيقة للتأكد من تحققها عند تقييم الآثار.	يهدف النظام إلى وضع إطار تنظيمي للأوقاف في المملكة بجميع أشكالها؛ بما يسهم في: - تفعيل رؤية المملكة في تعزيز دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. - التمكين والتحفيز لمكونات القطاع الوقفي، وفتح مجالات لأوقاف تتناسب وحاجة المجتمع ومتطلبات التنمية، من خلال تنويع أنواع ومصارف الأوقاف وأنواع الواقفين وأنواع الأموال الموقوفة. - توسيع شرائح الواقفين ، بتوسيع مجالات الوقف، وتنويع مصارف الأوقاف/ وأنواع الواقفين /وأنواع الأموال الموقوفة. - معالجة تحديات القطاع الوقفي وتذليل الصعوبات. - إيجاد منتجات وقفية غير تقليدية، ووضع إطار نظامي متكامل يتلاءم مع نوازل العصر لتنظيم الأوقاف وحمايتها، وإدارتها، وتشغيلها، وتنميتها وتعظيم أثرها. - وضع إطار واضح لحوكمة المؤسسات الوقفية. - تحديد وحوكمة العلاقة بين الجهات المعنية بالأوقاف والفصل بين اختصاصات كل منها. - التنسيق بين الأوقاف بعضها البعض وبينها وبين الجهات الأخرى.
الوصف يُلخص النص التنظيمي المقترح قيد النظر بلغة غير قانونية وبسهل فهمها من العموم.	تنتظم القواعد النظامية للوقف في مشروع النظام تحت الموضوعات الآتية: الباب الأول: التعريفات والأحكام العامة الفصل الأول: التعريفات الفصل الثاني: الأحكام العامة الباب الثاني: إنشاء الوقف وأركانه وشروطه الفصل الأول: إنشاء عقد الوقف ولزومه الفصل الثاني: أركان الوقف وشروطه الفرع الأول: الواقف أولا: شروط الواقف ثانيا: الوقف الجماعي ثالثا: وقف المريض مرض الموت

البيان	الإجابة
	الفرع الثاني: الأصل الموقوف
	أولا: شروط الأصل الموقوف
	ثانيا: المال المتقوم
	الفرع الثالث: الموقوف عليه
	أولا: شروط الموقوف عليه
	ثانيا: الاستحقاق في الوقف
	ثالثا: انتفاع الواقف أو من يعينه من الوقف
	رابعا: الوقف مرتب الطبقات
	خامسا: الإقرار والتنازل عن الاستحقاق
	سادسا: سقوط الاستحقاق
	سابعا: تمثيل الموقوف عليهم
	ثامنا: انقطاع الموقوف عليه
	تاسعا: ما يأخذ حكم الوقف الخيري
	الفرع الربع: صيغة الوقف، وشرط الواقف
	أولا: الإيجاب والقبول في الوقف
	ثانيا: تعليق الوقف
	ثالثا: شرط الواقف
	(1) إثبات شرط الواقف
	(2) تنفيذ شرط الواقف
	(3) تفسير شرط الواقف
	(4) تعارض شروط الواقف
	(5) تعديل شرط الواقف
	(6) بطلان شرط الواقف
	الباب الثالث: آثار عقد الوقف
	الفصل الأول: الآثار المترتبة على انعقاد الوقف
	الفصل الثاني: الامتيازات المترتبة على انعقاد الوقف
	الفصل الثالث: تسجيل الوقف والأصول الموقوفة
	الفرع الأول: تسجيل وثيقة الوقف
	الفرع الثاني: توثيق الوقف
	الفرع الثاني: تسجل الأصول الموقوفة.
	الباب الرابع: النظارة على الوقف
	الفصل الأول: تعيين الناظر
	الفصل الأول: شروط الناظر
	الفصل الثاني: سلطة النِّظارة وغرضها
	الفصل الثالث: مهام الناظر والتزاماته
	الفصل الرابع: أجرة الناظر
	الفصل الخامس: الإشراف على النظار
	الفرع السادس: ضمان الناظر
	الفصل الثامن: إثبات النظارة
	الفصل التاسع: مدة النظارة
	الفصل العاشر: انقضاء النِّظارة
	الفصل الحادي عشر: حوكمة الوقف
	الباب الخامس: التصرف في الوقف
	الفصل الأول: قيود التصرف في الوقف
	الفصل الثاني: عمارة الوقف
	الفرع الثاني: بيع بعض الوقف لإعمار بعضه
	الفصل الثاني: تنمية الوقف
	الفرع الثاني: استثمار الوقف
	الفرع الرابع: إيجار الوقف
	الفرع الخامس: استبدال أصول الوقف
	أولا: استبدال الأصل الموقوف

البيان	الإجابة

ثانيا: أحكام البدل
الفرع السادس: رهن الوقف، وتمويله
الباب السادس: انقضاء الوقف
الفصل الأول: انتهاء الوقف
الفصل الثاني: بطلان الوقف
الباب السابع: العقوبات والمخالفات
الباب الثامن: أحكام ختامية

التعريفات والأحكام العامة:

تتضمن مادة التعريفات التعريف بالمصطلحات الواردة في النظام.
وتنص مادة السريان الموضوعي على أن النظام يسري على كافة الأوقاف في المملكة القائم منها قبل نفاذ النظام، ووما يستحدث من أوقاف بعد نفاذ النظام.
وتنص مادة إنشاء الوقف على أن عقد الوقف ينشأ ويلزم بإرادة الواقف المفردة وبإيجابه المعبر عنه بلفظه أو ما يقوم مقامه.
فيكفي الإيجاب من الواقف في إنشاء وقفه ولا يتوقف على قبول الموقوف عليه، إذا كان جهة لا يتصور منها القبول كالمساجد والقناطر، أو كان جهة غير محصورة، كالفقراء والمساكين اتفاقا، وكذلك، في المذهب عند الحنابلة، إذا كان الموقوف عليه معينا كزيد مثلا؛ لأن الوقف ليس خاصا بذلك المعين، بل يتعلق به حقُّ من يأتي بعده من البطون في المستقبل؛ لأنه وقف عليه وعليهم جميعا، إلا أنه مرتب، فصار بمنزلة الوقف على الجهة غير المحصورة كالفقراء، وهو لا يبطل برد واحد منهم، ولا يقف على قبوله.
ولانعقاد الوقف ونفاذه شروط وموانع، والشرط هو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، والمانع هو ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم. وفي المواد التالية تفصيل الشروط والموانع التي تتعلق بكل ركن من أركان الوقف الأربعة، ولا ينعقد الوقف إلا إذا توافرت شروطه وانتفت موانعه .
كما تنص المادة كذلك على أنواع الوقف من حيث الموقوف عليهم، وتفيد أنه من هذه الحيثية يأخذ أحد أشكال، هي:

1 الوقف الخيري، هو ما كان الوقف فيه ابتداء وانتهاء على جهة بر دائمة كالفقراء والمساكين، وبناء المساجد والجامعات، والمعاهد الدينية، والمدارس، والمستشفيات ونحو ذلك.
2 الوقف الأهلي، وهو ما كان الوقف فيه ابتداء على النفس، أو الأولاد، أو أشخاص معينين بذواتهم، أو بصفاتهم، مثل: الأبناء والجيران ونحو ذلك.
3 الوقف المشترك، وهو ما كان موقوفا على جهة بر وعلى أشخاص معينين في نفس الوقت بالاشتراك بينهم. كأن يقف الواقف ماله على ذريته ويجعل في نفس الوقت -سهمًا معينًا منه لجهة بر، أو يقف ماله على جهة بر ويشترط في نفس الوقت أن يكون لذريته أو لشخص معين حصة معينة منه وهكذا.

أركان الوقف وشروطه

يتضمن باب أركان الوقف وشروطه موضوعات عدة:
- المادة الأولى من مواد الباب هي مادة أركان الوقف، وتفيد هذه المادة أن للوقف أركانا أربعة، لا بد من وجودها جميعا لتحققه، فإذا انتفت جميعها أو انتفى أحدها لم تتحقق حقيقة الوقف؛ لأن الحقيقة تنتفي بانتفاء جزئها. وهذه الأركان هي: الواقف، والشيء الموقوف، والموقوف عليه، وصيغة الوقف. فلابد لوقوع الوقف من وجود الواقف، وهو الشخص الذي ينشئ الوقف، وصيغة تدل على الوقفية وقد تكون صريحة أو كناية، وأصل يراد ويقصد وقفه، وموقوف عليه يكون له منفعة ذلك الوقف.
- موضوع شروط الوقف، ويتضمن مادة تنص على الشروط الواجب توافرها في الواقف ليصح وقفه، وقد أفادت هذه المادة في البندين (1)، (2) أنه يشترط في الواقف لكي يكون وقفه صحيحا:
أولا - أن يكون مستوفيا لشروط أهلية التصرف، وخاصة أهلية التبرع؛ لأن الوقف من التبرعات، ولذلك يشترط في الواقف أن يكون:

1 بالغا، فلا يصح من الصبي غير المميّز؛ لأنه ليس أهلا لأي تصرف، ولا من الصبي المميّز؛ لأنه ليس أهلا للتبرعات المحضة ونحوها من التصرفات التي تلحق به ضررا.
2 عاقلا، فلا يصح من المجنون؛ لأنه فاقد العقل عديم التمييز، مسلوب العبارة، فليس أهلا لأي تصرف. ومثله المعتوه، وهو: من كان قليل الفهم فاسد التدبير، مختلط الكلام بحيث يشبه كلام العقلاء مرة، ومرة يشبه كلام المجانين، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون.
3 مختارا، فلا يصح من المكرَه؛ لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». (أخرجه ابن ماجه في سننه (659/1). رقم [2043]. والحاكم في المستدرك على الصحيحين (216/2) رقم [2801] وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "وعلق عليه الذهبي في التلخيص: "على شرط البخاري ومسلم".) ولأن الإكراه يفسد القصد ويزيل الاختيار ويسقط أثر التصرف.
4 غير محجور عليه بسبب سفه، فلا يصح الوقف من المحجور عليه لسفه؛ لأنه تبرع والتبرعات لا تصح إلا مع الرشد، وهو منتف عن السفيه؛ والرشد هو الصلاح في الدين وإصلاح المال، وقيل: هو: الاستقامة والاهتداء في حفظ المال وإصلاحه، والسفه هو التبذير والإتلاف للمال، وإنفاقه في وجوه لا يرضاها شرع ولا عقل.

ثانيا- أن يكون جائز التصرف في المال الذي يريد وقفه، وذلك بأن يكون مالكا للمال الموقوف ملكا تاما، أو يملك التصرف فيه بالوكالة من مالكه.
فوقف الفضولي لا ينفذ إلا إذا أجازه المالك. والفضولي في اللغة: المشتغل بما لا يعنيه، نسبة إلى "فُضول" جمع "فضل" بمعنى الزيادة، وقد استُعمِل الجمع استعمالَ المفرد فيما لا خير فيه. وفي الاصطلاح هو: "من لم يكن وليًّا ولا أصيلًا ولا وكيلًا في العقد".
وقف الدولة من بيت المال يكون من باب الإرصاد والإفراز، وليس وقفا حقيقيا، وعليه يمكن الرجوع فيه وتغييره، خلافا لطائفة من الفقهاء القائلين بصحة وقف الحكام من بيت المال، إذا كان على جهة خيرية عامة، وإن كانوا لا يملكونه؛ لأنهم وكلاء عن المسلمين في التصرف فيه، كوكيل الواقف.
ثالثا- وأفادت المادة في بندها الثالث أنه يشترط في الواقف أيضا ألا يكون محجورا عليه بسبب فلس، وهو المدين الذي استغرقت الديون ماله؛ فطلب غرماؤه الحجر على أمواله؛ حتى يستوفوا منها ديونهم؛ فلا ينفذ وقفه بعد استغراق الديون ماله والحجر عليه إلا إذا أجازه غرماؤه، وكذلك لا ينفذ وقفه إذا لم يكن الدين مستغرقا ماله كله إلا فيما زاد على مقدار الدين.
وقد حسمت المادة خلافا فقهيا في صحة الوقف من المدين قبل الحجر فقد ذهب بعض الفقهاء إلى بطلان وقف المدين الذي استغرق الدين جميع ماله أو لم يف المتبقي منه بالوقف، قال مالك رحمه الله: لا يجوز له إتلاف شيء من ماله بغير عوض إذا كان مما لا يلزمه، ومما لا تجري العادة بفعله. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى، وأفتى المتأخرون من فقهاء الحنفية وبعض الحنابلة بعدم نفاذ هذه التصرفات من المدين قبل الحجر إلا فيما يزيد عن وفاء الدين من أمواله.

البيان	الإجابة
	- كما يتضمن الباب مادة تفيد صحة الوقف حال كونه متعددَ الأطرافِ، أي من أكثر من واقف. وإن كان متعدد الأغراض، أي على أكثر من جهة سواء كانت جهاتٍ خيريةً أو أفرادًا معينين أو غيرَ معينين. وفي ذلك النص إلى جواز الوقف الجماعي، وهو الوقف الذي يكون الواقف فيه متعددا، أو هيئة جماعية تشترك فيه، حيث يشترك عدد من الأشخاص أو الجهات في حبس مال أو أموال يملكونها على جهة واحدة أو جهات متعددة، بشروط معينة وإدارة معينة. في عقد واحد أو عقود متلاحقة. - ثم المادة وقف المريض مرضَ الموت – لوارث أو لغيره- وتنص على أنه وقف لازم كالوصية في ثلث ماله وفيما هو أقل من الثلث. أما ما زاد على الثلث فإنه يتوقف نفاذه على إجازة الورثة، فإن أجازوه كلهم نفذ وقفه كله، وإن أجازه بعضهم نفذ في مقدار نصيبه وحده، ولم ينفذ في أنصباء من لم يُجز منهم. وتفيد المادة أنه إذا لم يكن للمريض مرض الموت ورثة فإن وقفه ينفذ، ولو وقف ماله كله. ويلحق بالمريض مرض الموت في الحكم عند جمهور الفقهاء حالات ليس فيها مرض، ولكنها مظنة الهلاك لأسباب أخرى، منها: 1 المقاتل في الحرب إذا التحمت المعركة واختلطت الطائفتان في القتال. 2 من قدم للقتل، سواء أكان قصاصا أو غيره. 3 الأسير والمحبوس عند الأعداء إذا كان من عادتهم أن يقتلوا الأسرى. 4 راكب البحر، عند اضطراب أمواجه وهبوب الريح العاصف، وخوف الغرق. 5 المرأة الحامل إذا أتاها الطلق. - **الركن الثاني من أركان الوقف وهو "الأصل الموقوف"** وتتضمن مادة تنص على ثلاثة شروط من شروط صحة الوقف في الموقوف: **أولا-** أن يكون الموقوف مالا متقوما يباح الانتفاع به شرعًا، يملكه الواقف المستوفي لشروط أهلية التبرع ملكا تاما يخوله حق التصرف فيه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. **ثانيا-** أن يكون هذا الموقوف موجودا في الحال بالفعل عند إنشاء الوقف.، أو ممكن الوجود؛ حيث يكون وجوده متوقعا في المستقبل عادة؛ فيصح وقف الممكن الوجود الذي لم يكن موجودًا عند إنشاء الوقف. قبل وجوده مع توقع وجوده في وقته المعتاد، كوقف مسجد هيأ مكانه قبل أن يبنيه، أو دار قبل اكتمال بنيانها، أو حمل قبل أن يولد، ونحو ذلك. **ثالثا-** أن يكون معلوما، أو يمكن أن يرجع أمره إلى العلم؛ فيصح وقف المجهول إذا كان معيَّنا، كمن وقف دارا لم يرها ولم يعرف حدودها، ولكنها معروفة في محيطها صح وقفه. ويصح وقف المبهم إذا أخرج بالقرعة، كمن قال: وقفت أحد هذين العقارين. فإنه يُقرع بينهما وما خرجت عليه القرعة فهو وقف. **رابعا:** أن يكون له منفعة أو ريع مع بقاء عينه، فلا يصح عند الحنابلة وقف ما لا يدوم الانتفاع به، أو ما لا ينتفع به إلا بتلف عينه؛ كالطعام، والشراب غير الماء، والشمع، والريحان؛ لأنها تستهلك بالاستعمال ولا دوام لها [ينظر المغني (34/6، 35)، الإنصاف(7/12)]. وقد ذكرت مجلة الأحكام الشرعية نحو ما قررته المادة من شروط للعين الموقوفة، في المادة (758) بما نصه: "لا يصح الوقف إلا بأربعة شروط؛ الأول: أن يكون في عين يجوز بيعها ويمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها؛ كالحيوان والعقار والأثاث والسلاح"... قال ابن قدامة في المغني 34/6: "(وما لا ينتفع به إلا بالإتلاف، مثل الذهب، والورق، والمأكول، والمشروب، فوقفه غير جائز)، وجملته أن ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، كالدنانير والدراهم، والمطعوم والمشروب، والشمع، وأشباهه، لا يصح وقفه." ووقد استثنيت الفقرة ما يتعلق بوقف المنافع ووقف النقود، لأنها هي مما يلا ينتفع به إلا بإتلافه، لكن وقف النقود قيد جوازه بشرط بقاء قيمتها وعدم استهلاكها بالإنفاق، ومن الصيغ التي ذكرها القائلون بجواز وقف النقود: إقراضها، وينزل رد بدل القرض منزلة بقاء العين، أو المضاربة في مشاريع منخفضة المخاطر، كما سيأتي بيانه مفصلا. - **المادة التالية من مواد الركن الثاني "الأصل الموقوف"** تنص على عدد من أنواع الأموال الموقوفة وبعض الأموال التي حصل الخلاف في بعضها بين الفقهاء في صحة وقفها، لتحسم الخلاف فيها، وتفيد هذه المادة أنه مما يعتبر مالا متقوما، وبالتالي يصح وقفه، ما يأتي: **أولا: العقارات والمنقولات.** **أولا-** المنافع والحقوق المعنوية، كحقوقِ المِلكية الفكريةِ وما يأخذ حُكمَها. والمنفعة في اللغة كل ما ينتفع به، وفي الاصطلاح: الفائدة التي تحصل باستعمال العين، كمنفعة الدار تستحصل بسكناها، ومنفعة الدابة تستحصل بركوبها. **ثانيا-** الحصة الشائعة، سواء كانت قابلة للفرز أم لا، إلا إذا كان الموقوف مسجدا أو مقبرة؛ فيجب أن تكون مفرزة. وهذا هو وقف المشاع عند الفقهاء، وقد ذهب إلى جوازه، قابلا للقسمة كان أو غير قابل لها، الشافعية، والحنابلة، وبعض الحنفية، والمالكية. وكلهم متفقون على استثناء وقف المسجد والمقبرة من المشاع غير القابل للقسمة، فلا يصح إلا فيما يقبل القسمة، وتتعين القسمة. ومن وقف المشاع وقف الأسهم والصكوك كما سيأتي في النوع الخامس، فصحة وقفها عند الفقهاء المعاصرين مخرجة على صحة وقف المشاع. **ثالثا-** المال المَرْهُون إذا أذن المرتهن، ويبطل الرهن. وإنما لم يصح بدون إذن المرتهن لتعلق حقه به، فإذا أذن بوقفه فقد أسقط حقه. **رابعا-** النقود، والمقصود بها في اصطلاح الفقهاء: الدراهم، وتكون من الفضة، والدنانير وتكون من الذهب. وفي الاصطلاح المعاصر عرفها الاقتصاديون بتعريفات متقاربة المعنى مقتضاها أنها كل شيء يجري اعتباره وتعامل الناس به في العرف والعادة، كوسيط للتبادل ويلقى قبولا عاما. وتفيد المادة أن الانتفاع بها يكون بما لا يؤدي إلى استهلاكها، وتوضح اللائحة الإجراءات والضوابط المنظمة لذلك. ومن الصيغ التي ذكرها القائلون بجواز وقف النقود: إقراضها، وينزل رد بدل القرض منزلة بقاء العين، ومنها وقفها بأن تدفع مضاربة إلى من يعمل بها، ثم يتصدق بالربح في الوجه الذي وقفت عليه. ومنها: جواز وقفها للتحلي، والوزن، دون الإنفاق، بناء على صحة إجارتها، **خامسا-** الأسهم والحصص والصُّكُوكِ والوحدات الاستثماريةِ المباحةِ شرعًا، وتوضح اللائحة الإجراءات والضوابط المنظمة لذلك. والسهم: صك يمثل حصة في رأس مال شركة مساهمة. وتكون الأسهم نقدية إذا مثلت حصصا نقدية في رأس مال الشركة، وعينية إذا مثلت حصصا عينية في رأس مال الشركة، وليس للشريك في الحالين سوى حق شخصي في أموال الشركة عند تصفيتها، فهي حقوق ملكية جزئية لرأس مال كبير للشركات المساهمة، وكل سهم جزء من أجزاء متساوية لرأس المال. كما يجوز كذلك وقف الحصص من الشركات غير المساهمة سواء كانت حصصا عينية أم نقدية. والصك: وثيقة ذات قيمة متساوية تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص مثل صكوك الإجارة، وصكوك المشاركة، وصكوك المضاربة أو المقارضة. **سادسا:** الديون التي في الذمة، وأنه يصح وقفها مع تعليق اللزوم بالحيازة. - **الركن الثالث من أركان الوقف، وهو الموقوف عليه، ويتضمن ثمان مواد**

البيان	الإجابة
	المادة الأولى تنص على الشروط الواجب توافرها في الجهة الموقوف عليها حتى الوقف عليها، **وقد أفادت هذه المادة في بندها الأول** أنه يشترط في الموقوف عليه أن يكون قصدُ الواقف بالوقف مشروعا ومباحا، لا سيما إذا كان جهة بر، مثل صلة الرحم والإحسان إلى الفقراء والمساكين والإنفاق في سبيل الله ونشر دينه والوقف على الذرية؛ ليكون ذخرا وعمادا إذا افتقروا وغير ذلك من وجوه البر الكثيرة. كما يشترط في الواقف أن يكون السببُ الباعثُ له على الوقف مشروعا؛ فلا يصح الوقف إذا كان هدفُ الواقف منه غيرَ مشروع، كالمدين الذي استغرقت الديون أمواله، فيبادر إلى وقفها قبل الحجر عليه ليمنع بذلك غرماءه من استيفاء ديونهم منها، وكالمريض مرض الموت يبادر قبل موته إلى وقف أمواله ليمنع ورثته من إرثها. ولا يصح الوقف إذا قصد الواقف به في الموقوف عليه كونه بصفة أو جهة غير مشروعة. كأن يشترط في الموقوف عليهم كونهم فساقا أو محاربين وقطاع طرق، أو في الجهة الموقوف عليها كونها معبدا لغير المسلمين كالكنائس وبيوت النار، أو ناديا من نوادي الميسر أو الخمر ونحو ذلك من الأعمال والأمور التي ينهى عنها الشرع ويعتبرها منكرات وكذلك كل ما فيه إعانة لأهل المعاصي والمنكرات على معاصيهم ومنكراتهم . وفي المقابل، لو اشترط في الموقوف عليهم كونهم أقاربه أو جيرانه أو فقراء قريته بقصد القربة بصلة الرحم والإحسان إلى الجار والصدقة على الفقراء لم يكن فسقُ أحدهم أو ارتكابه المعاصي والمنكرات مانعا من صحة الوقف عليه، ولا من استحقاقه في الوقف؛ لأن الواقف إنما قصد بوقفه عليه كونه قريبا أو جارا أو فقيرا وكل ذلك قربة مشروعة، ولم يقصد به الجهة غير المشروعة التي هي كونه فاسقا أو عاصيا . والذمي في ذلك كله كالمسلم؛ لأن ما لا يصح من المسلم الوقف عليه لا يصح من الذمي. **و أفادت في بندها الثاني** أنه يشترط في الموقوف عليه أن يكون مسمى منصوصا عليه من طرف الواقف ومنطبقة عليه شروطه. وأما الوقف على المجهول فلا يصح، كأن يقول: وقفت على رجل. بلا تعيين رجل بعينه، أو: وقفت على مسجد. بلا تحديد مسجد بعينه، ومثله الوقف على مبهم، كأن يقول: وقفت على أحد هذين الرجلين. فإن أطلق الواقف الوقف وسكت عن ذكر الموقوف عليه ولم يسمه فإن الوقف يصح وتصرف غلته في المصارف المشروعة. **و أفادت المادة في بندها الثالث** اشتراط كون الموقوف عليه محلاً قابلاً للتملك حقيقة أو حكما. فإن وقف على من لا يصح تمليكه وقت الوقف كأن وقف على من سيوجد، أو على الحمل استقلالا لم يجز الوقف. كما لا يصح الوقف على من ليس أهلا للتمليك كميت، ونحوه. والمراد بـ"حقيقة أو حكما" الإشارة إلى كون الموقوف عليه يمكن أن يكون شخصا حقيقيا يتصور ملكيته للموقوف، أو معنويا كالوقف على المساجد وجهات البر؛ ونحوها. **تم جاءت المادة التالية لتنص على حقوق الموقوف عليهم في الوقف**، وأن حقوق الموقوف عليهم تتعلق بريع الوقف ومنفعته على حسب الوارد في نظام الوقف الأساسي من شروط وأحكام. ولا تتعلق بأصل الوقف، ولا ببدله في حالة استبداله أو إبداله بغير، ولا بعوضه في حالة إتلافه. **ومن ثم** *لا يجوز للموقوف عليهم أن يقتسموا المال الموقوف عليهم قسمة تملك؛ بحيث يكون نصيب كل منهما ملكا له يتصرف فيه كيف شاء؛ وذلك لأن الموقوف عليهم لا يملكون التصرف في العين الموقوفة، ولا في بدلها، ولا حق لهم فيها، وإنما حقهم في غلتها ومنافعها، كما أفادت المادة السابقة، كما أن تجزئة الاختصاص في الوقف قد يحول دون إمكانية استثماره، وهو ما ليس في مصلحة الوقف. **أما المادة التالية من مواد الموقوف عليه، فتنص على ما يأتي:** • أنه يجوز الوقفُ على النفس، ويؤول الوقف إلى جهة بر خيرية، إذا لم يعين الواقف من يليه في الاستحقاق. • أنه يجوز للواقفِ اشتراطُ استثناء ريعِ الوقفِ أو منفعتِه أو بعضهما، له أو لغيرِه مدة حياته أو مدةً معيَّنةً، فإذا توفي قبل انقضاء المدة المشروطة؛ فللورثة استيفاءُ الاستحقاق قبل انقضاء المدة المشروطة، فإن لم يكن ورثة؛ بطل الاستثناء، في باقي المدة المشروطة. • أنه إذا كان الموقوف عليه معرَّفًا بصفةٍ معيَّنةٍ فكل من انطبقت عليه تلك الصفة يكون مستحقًّا، وإن كان الواقفَ نفسَه أو ذريتَه. • أن للواقف أن يخصَّ بعض ورثته بالاستحقاق في الوقف؛ متى ما علق الاستحقاق بما يجيز التفضيل. **المادة الثالثة والرابعة من مواد الاستحقاق في الوقف**، تتعلقان بالوقف الأهلي، وخاصة الوقف على الذرية والعقب، إذا كان مرتب الطبقات أو غير مرتبها، فالاستحقاق في الوقف من حيث الترتيبُ وعدمُه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: - القسم الأول: أن يكون الاستحقاق مرتبا ترتيب جملة، وهو عبارة عن كون البطن الأول ينفرد بالوقف كله عمن بعده ما دام منه واحد، ثم إذا انقرض أهل البطن الأول كلهم؛ انتقل إلى الثاني فقط، وما دام من الثاني واحد لم ينتقل منه شيء للثالث، وهكذا. - القسم الثاني: أن يكون الاستحقاق مرتبا ترتيب أفراد، وهو عبارة عن كون الشخص من أهل الوقف لا يشاركه ولده، ولا يتناول من الوقف شيئا ما دام الأب حيا، فإذا مات الأب؛ انتقل ما بيده إلى ولده، فاستحقاق الولد مشروط بموت أبيه. - القسم الثالث: الاشتراك في الاستحقاق من غير ترتيب. بمعنى أن جميع الموجودين من البطون يستحقون من غير توقف على شيء، بل هم على حد سواء في الاستحقاق، فيشارك الولد والده وكذا ولد الولد. فالمادة التالية من مواد الاستحقاق تفيد أن الوقف إذا غير مرتب الطبقات، لا ترتيب جملة ولا ترتيب أفراد فإن أهل الطبقة العليا لا يحجبون من دونهم من الذرية. وهذا هو القسم الثالث من صفات الاستحقاق: الاشتراك في الاستحقاق من غير ترتيب. قال في مطالب أولي النهى: " (و) إن أتى الواقف (بالواو) بأن قال: على أولادي وأولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم، كان الواو (للاشتراك)؛ لأنها لمطلق الجمع، فيشتركون فيه بلا تفضيل (فيستحق الأولاد مع آبائهم) لما تقدم من أنها لا تقتضي الترتيب بلا قرينة". **وتفيد المادة التالية من مواد الاستحقاق أنه** إذا كان الوقف مرتب الطبقات ترتيب أفراد، لا ترتيب جملة فإن الأصل يحجب فرعه دون فرع غيره، فمن مات من المستحقين انتقل نصيبه إلى فرعه. وهذا هو القسم الثاني من صفات الاستحقاق: أن يكون الاستحقاق مرتبا ترتيب أفراد. ثم تفيد المادة أيضا أنه إن لم يكن له فرع، انتقل نصيبُه لمن هو في طبقته من أهل الحصَّة التي كان يستحق فيها. كما تفيد أن ذلك كله في حالة ما إذا لم يشترط الواقف خلافه. وفي ذلك إشارة إلى القسم الأول من صفات الاستحقاق: أن يكون الاستحقاق مرتبا ترتيب جملة؛ فقد يشترط الواقف أن من في الطبقة السفلى جميعا محجوبون بمن في الطبقة العليا ما دام واحد منهم موجودا. **كما تفيد المادة التالية من مواد الاستحقاق في الوقف**، أن الموقوف عليه لو أقر لغيره بحصة من الوقف، أو تنازل له عن استحقاقه كأن يقول إنه لا يستحق في هذا الوقف إلا مقدارا معلوما ثم ظهر شرط الواقف بأنه يستحق أكثر، أو يقول إنه لا حق له في هذا الوقف، أو أن زيدا هو المستحق دونه. فكل ذلك لا أثر له قانونا؛ فيحكم له بما شرط الواقف، ولا يمنع من ذلك إقراره

البيان	الإجابة
	المتقدم؛ لأنه معذور بعدم علمه إياه، ولا يستحق المقر له ما أقر له به سواء علم شرط الواقف، وكذب في إقراره أم لم يعلم؛ فإن ثبوت هذا الحق له لا ينتقل بكذبه؛ لأن شرط صحة الإقرار كون المقر يملك نقل الملك في العين التي يقر بها، ومستحق الوقف لا يملك ذلك في الوقف فلا يملك الإقرار به، ولا يملك نقل الملك في ريعه إلا بعد حصوله في يده. ينظر: كشاف القناع (264/4). وتفيد المادة التالية من مواد الاستحقاق في الوقف، أن الموقوف عليه المعين قد يسقط استحقاقه من الوقف لأسباب معينة وذلك في أربع حالات: **الحالة الأولى:** رده للاستحقاق؛ فالموقوف عليه المعين إذا لم يقبل الوقف بطَل حقُّه فيه دونَ حقّ غيره وحقّ من يليه من الموقوفِ عليهم إن وجدوا، فإن لم يكن يليه مستحق للوقف كان الوقف منقطع الانتهاء، وأخذ حكمَ الوقف الخيري. ولا رجوعَ في الردِّ. أي إن الموقوف إذا رد الوقف أول الأمر ليس له القبول بعد ذلك. **الحالة الثانية:** زوال صفة الاستحقاق المشروطة في الوقف عن الموقوف عليه، ويعود له الاستحقاق متى ما عادت الصفة المشروطة له. **الحالة الثالثة:** وفاته. ويكون الغائب غيبة الانقطاع في حكم المتوفى إذا مر على غيبته أكثر من المدة التي تحددها اللائحة. فالموقوف عليه إذا توفي سقط استحقاقه من الوقف؛ ولذلك لو أجر الوقف مدة مستقبلة وتعجل قبض أجرتها لم يجز أن يقسمها على الحاضرين من المستحقين؛ خشية أن يتوفى أحدهم قبل مضي زمن الإجارة، فيكون أخذ ما لا يستحق؛ لأنه بوفاته يسقط استحقاقه من الوقف. وتفيد المادة أن الموقوف عليه إذا كان غائبا ولم يعرف هل في الأحياء أو في الأموات فإنه يعتبر حيا حتى يصل عمره إلى مدة معينة لا يعيش عادة أقرانه إلى مثلها، ويرجع في تقدير تلك المدة إلى اجتهاد القضاة. فإذا بلغ تلك المدة اعتبرت وفاته حكما. **الحالة الرابعة:** إذا أدين بحكم قضائي بات بالقتل العمد العدوان أو المشاركة في القتل العمد للواقفَ أو من يتلقى منه الاستحقاق من المستحقين، أو أي شخص يكون موته سببا في زيادة أو تعجيل الاستحقاق له. وتفيد المادة أن حرمان القاتل من الوقف على ما تقدم لا يترتب عليه حرمان ذريته، فلا يسري هذا الحكم على استحقاقهم، بل يأخذون نصيبهم متى استحقوه؛ فإنه " لا تزر وازرة وزر أخرى". - **المادة الخامسة من مواد الركن الثالث "الموقوف عليه"**، فتفيد للموقوف عليهم في الوقف الأهلي أن يكون جمعية للمستفيدين تكون ممثلة لهم في الالتزامات والحقوق على أن تحدد اللائحة الأحكام والشروط اللازمة لذلك. كما أحالت المادة في بندها رقم (2) 2إلى اللائحة أن تنظم أحكام وضوابط وإجراءات تمثيل الموقوف عليهم في الوقف الخيري. - **المادة التالية من مواد الركن الثالث "الموقوف عليه"**، فتفيد أن الوقف قد يكون: • منقطع الابتداء وذلك عندما يكون في ابتدائه موقوفا على من لا يجوز الوقف عليه. مثل أن يقف على عبده ثم على المساكين، فالعبد لا يصح الوقف عليه. • منقطع الوسط، وذلك عندما يكون في وسطه موقوفا على من لا يجوز الوقف عليه، مثل أن يقف على ولده ثم على الكنيسة ثم على الفقراء. فالكنيسة في وسطه لا يصح الوقف عليها. • منقطع الانتهاء دون الابتداء أو الوسط. وذلك عندما يكون في انتهائه موقوفا على من لا يجوز الوقف عليه، مثل أن يقف على ولده ثم على الكنيسة، فالكنيسة في انتهائه لا يصح الوقف عليها. وتفيد المادة أن الوقف إذا كان منقطع الابتداء أو الوسط فإن الغلة تصرف إلى الموقوف عليه الذي يلي الابتداء أو الوسط المنقطع مباشرة. مثاله في الوقف المنقطع الابتداء: أن يقف على كنيسة ثم المساكين، فإنه تصرف الغلة إلى المساكين مباشرة. ومثاله في الوقف المنقطع الوسط: أن يقف على ولده ثم على الكنيسة ثم على الفقراء. فإذا انقرض ولده فإن الغلة تصرف مباشرة إلى الفقراء. أما الوقف منقطع الانتهاء دون الابتداء أو الوسط فتفيد المادة أنه مصرف من المصارف الخيرية. **كما** تفيد أن الوقف يبطل إذا كان منقطع الابتداء والانتهاء والوسط، كما لو وقف على جهة أو جهات متتالية لا يجوز الوقف عليها، ولم يذكر غيرها؛ كمن وقف على معدوم، مثل أن يقف على ولده ولا ولد له، أو وقف على مجهول أو وقف على جهة معصية ولم يذكر غيرها؛ ونحو ذلك مما لا يتوافر فيه شروط صحة الموقوف عليه التي مضى بيانها، فلا يصح هذا الوقف، ويكون باطلا كأن لم يكن. - **المادة التالية من مواد الركن الثالث "الموقوف عليه"**، فتنص على سبع حالات يعتبر فيها الوقف وقفا خيريا، وعلى أساس ذلك يتعامل معه بعد وفاة واقفه. وهذه الحالات السبع كما أفادت المادة في بندها الأول، هي: 1 -الوقف المطلق، وهو الوقف الذي أطلقه واقفه، ولم يقيده بجهة بر معينة، ولا بأشخاص معينين، كأن يقول: مالي هذا وقف. ففي هذا الحالة يعتبر هذا الوقف خيريا ويصرف ريعه في جهات البر والقربات العامة. 2 – الوقف الذي تعذر معرفة مصارفه، كأن يكون الوقف قديما ولم توجد وثائقه، ولم يوجد من يعرف على من كان موقوفا. فإنه يعتبر وقفا خيريا، ويصرف ريعه في مصارف الوقف الخيري. 3– الوقف الذري إذا انقرض عقب الموقوف عليهم بحيث لم يبق منهم أحد، أو انقطع خبرهم، بأن تفرقوا في البلاد، ولم يعرف أين استقر بقيتهم. 4- الوقف المؤَقَّتُ إذا انتهت مدته أو صفته المشروط انتهاؤه بانتهائها بعد وفاة واقفه، ولم يترك واقفه وارثا. فالوقف إذا كان مؤقتا بفترة معينة فانقضت تلك الفترة، أو كان مشروطا بصفة نص الواقف على انتهاء الوقف بانتهائها؛ فإنه ينتهي بذلك، ويعود الموقوف ملكا للواقف إن كان حيا، أو لوارثه بعد وفاته إن كان ميتا، فإن لم يكن له وارث؛ صرف مصارف الوقف الخيري. 5 -الوقف على معينٍ في حال ردّه الاستحقاقَ، وعدم وجود مستحق يليه. وذلك لأن قبول الموقوف عليه ليس شرطا في نفاذ الوقف، فإذا ردَّ الموقوف عليه المعينُ الوقف ولم يكن الواقف ذكر بعده مصرفا فإنه يصرف مصرف الوقف الخيري كالمنقطع انتهاء. 6-الوقف المنقطع انتهاء دون الابتداء أو الوسط.

البيان	الإجابة
	7-الوقف على جهة معدومة، أو لم تبق لها حاجة، على أن يصرف ريعه إلى جهة بر من جنسها أو أصلح منها. كالوقف على جهة كان يتوقع وجودها فلم توجد، أو وقف على جهة بشرط صفة معينة ثم زالت عنهم تلك الصفة. وتفيد المادة في بندها الثاني أنه إذا كان الواقف حيا؛ رُجع إليه في تحديد جهة الصرف في الحالات السابقة إلا في حالتين هما: الحالة الخامسة: الفقرة (هـ). وهي الوقف على معينٍ في حال ردّه الاستحقاق، وعدم وجود مستحق يليه. والحالة السادسة: الفقرة (6). وهي الوقف المنقطع ابتداء ووسطا وانتهاء؛ ففي هاتين الحالتين ينتهي الوقف في الحالة الأولى إذا كان الواقف حيا ويبطل الوقف إذا كان الواقف حيا، وفي كلا الحالتين يرجع المال الموقوف إلى ملك الواقف. **- الركن الرابع من أركان الوقف، وهو "صيغة الوقف"، ويتضمن أربع مواد** **المادة الأولى من مواد الركن الرابع "صيغة الوقف"** تبين هذه المادة كيف يتم التعبير عن إنشاء الوقف، وتفيد أن ذلك يكون بكل ما يدل عليه مما يتواصل به الناس بينهم، ويتفاهمون به في معاملاتهم. فقد ينشأ الوقف بلفظ الواقف، أو كتابته، أو بالإشارة المفهمة من الأخرس والأبكم، كما ينشأ أيضا بالفعل مع اقترانه بما يدل على أن الواقف يريد به الوقف. وينقسم اللفظ إلى صريح وكناية، فالصريح: هو اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق. وكذلك الفعل فقد أفادت المادة أنه مما يكون به إنشاء الوقف، بشرط أن يقترن به ما يرجح أن المرادَ به الوقفُ؛ كأن يبني بنيانا على هيئة مسجد ويأذن إذنا عاما في الصلاة فيه ولو بفتح الأبواب، أو التأذين، أو كتابة لوح بالإذن، أو الوقف. **المادة الثانية من مواد الركن الرابع "صيغة الوقف"**، وتفيد أن قبول الموقوف عليه ليس شرطا في صحة الوقف، ولا في استحقاق الموقوف عليهم، في المذهب عند الحنابلة، ولذلك فإن قبول الموقوف عليه ورده وسكوته عن القبول والرد سواء، لا يبطل الوقف بشيء من ذلك ولو كان الموقوف عليه معينا؛ لأن الوقف ليس خاصا بذلك المعين، بل يتعلق به حقُّ من يأتي بعده من البطون في المستقبل؛ لأنه وقف عليه وعليهم جميعا، إلا أنه مرتب، فصار بمنزلة الوقف على الجهة غير المحصورة كالفقراء، وهو لا يبطل برد واحد منهم، ولا يقف على قبوله. وقد تقدم ذلك في المادة (الثانية). **المادة الثالثة من مواد الركن الرابع "صيغة الوقف"**، وتفيد أن الوقف، وإن كان الأصل فيه التنجيز، فإنه يصح مع التعليق على شرط مستقبلي؛ إن وقع في حياة الواقف، لكنه لا يلزم إلا بتحقق الشرط. كما تفيد أنه إذا كان التعليق على موت الواقف فإن الوقف يصح، ولكنه لا يلزم إلا بالموت، وأنه يأخذ حكم الوصية، في كونه يخرج من الثلث، فإن كان قدرَ الثلث أو أقلَّ لزم. وإن زاد على الثلث لزم في الثلث ووقفَ الباقي على إجازة الورثة. وصحة الوقف المعلق على شرط مستقبلي هو مذهب المالكية وقول عند الحنابلة اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى. **المادة الرابعة من مواد الركن الرابع "صيغة الوقف"**، وتفيد أن الوقف، وإن كان الأصل فيه التأبيد، فإنه يجوز توقيته، بمعنى تحديد مدته بوقت، كأن يقف داره على جهة ما سنة أو سنتين ونحو ذلك. وهو مذهب المالكية ووجه في المذهب الحنبلي. قال في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (35/7): " قوله (وإن قال: وقفته سنة: لم يصح). هذا المذهب. قال ابن منجا: هذا المذهب. وصححه في النظم، والتلخيص. وقدمه في الفروع، وشرح الحارثي، والخلاصة، والرعايتين، والحاوي الصغير. ويحتمل أن يصح، ويصرف بعدها مصرف المنقطع يعني منقطع الانتهاء وهو وجه ذكره أبو الخطاب وغيره. كما أجازت المادة تأقيت الوقف بوصف مع وجوب النص على انتهاء الوقف بانتهاء الوصف، حتى لا يتضارب مع النظام في مواد انقطاع الموقوف عليه. **ثم باب في الشروط التي يشترطها الواقف، ويشتمل هذا الفصل على سبعة مواد:** **المادة الأولى من مواد الشروط التي يشترطها الواقف**، تفيد أن على الواقف أن يثبت شروطه التي يشترطها في وقفه في النظام الأساسي للوقف، وفي حالة الأوقاف الناشئة قبل سريان النظام تثبت المحكمة المختصة شروط الواقفين بجميع طرق الإثبات. **المادة الثانية من مواد الشروط التي يشترطها الواقف**، تفيد أن الشروط التي يشترطها الواقف في وقفه تعامل ألفاظها معاملة نصوص الشارع في الفهم والدلالة، فيتبع في تفسيرها وبيان مدلولاتها القواعد والضوابط الخاصة بفهم النصوص الشرعية ودلالتها عند استنباط الأحكام منها؛ فكما يعرف العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والتشريك والترتيب في الشرع من ألفاظ الشارع، فكذلك تعرف في الوقف من ألفاظ الواقف. وذلك منعا لفوضى فهم النصوص. وأنه لا مانع عند الاقتضاء أن تحمل عبارة الواقف على المعنى الذي يكون الواقف أراده وقت وقفه بالرجوع إلى العرف السائد في مكان الوقف وزمانه ولو كان ذلك يخالف المدلولات اللغوية أو الشرعية؛ لأن ألفاظ الواقف مبناها على العرف. **المادة الثالثة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف**، تفيد أنه، وإن كان الأصل تنفيذ شروط الواقف، فإنه قد يجوز مخالفتها في حالات محددة ضابطها أن يكون في تنفيذ شرط الواقف تفويت لمصلحة راجحة للوقف أو الواقف أو الموقوف عليه. ويرجع في تحديد المصلحة وتقدير رجحانها إلى القاضي. ومن أمثلة ذلك: أن يشترط الواقف ألا يؤجر وقفه أكثر من سنة، والناس لا يرغبون في استئجاره سنة، أو كان في الزيادة نفع للفقراء، فللقاضي المخالفة دون الناظر. ومنها: أن يشترط أن القاضي لا يعزل الناظر، فللقاضي عزل الناظر الذي عينه الواقف أوضم أمين إليه، إذا ظهرت خيانته أو فقد شرطا من الشروط المطلوبة في الناظر.

البيان	الإجابة

المادة الرابعة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف، تفيد أن الواقف يجوز له حين إنشائه لوقفه وكتابته لشروطه أن يشترط لنفسه الحق في تعديل بعض الشروط التي اشترطها أو إلغائها. ومفهوم ذلك أنه لا يجوز له اشتراط ذلك بعد إبرامه للوقف وإمضائه له بشروطه. مثال ذلك: أن يشترط النظر لغيره حال الوقف، كأن يقول: وقفت أرضي هذه بشرط أن فلانًا ناظرها، فليس له عزله؛ لأنه لا نظر له بعد شرطه النظر لغيره، إلا إذا اشترط ذلك لنفسه عند إنشاء الوقف.

المادة الخامسة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف، تفيد أن تفيد المادة أنه إذا تعذر تنفيذ شرط الواقف كما اشترطه، فإنه يجوز تعديله بعد إذن القاضي، أو العدول عنه إلى غيره مما يحصل به غرض الواقف ما أمكن. ومن أمثلته: "أن يشترط الواقف صرف غلة وقفه على الغزاة في مكان معين، فيتعطل الغزو في ذلك المكان، فإنه يجوز صرفها بعد مشاورة القاضي إلى غيرهم من الغزاة في مكان آخر؛ تحصيلا لغرض الواقف في الجملة حسب الإمكان". ومنها أيضا: اشتراط قراءة درس علم في محل، ويخرب ذلك المحل بحيث لا تمكن القراءة فيه، أو يتعذر حضور الطلبة إليه أو غير ذلك، فإنه يجوز نقله إلى محل آخر.

المادة السادسة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف، تفيد أنه إذا تعذر تنفيذ شرط الواقف كما اشترطه، فإنه يجوز تعديله بعد إذن القاضي، أو العدول عنه إلى غيره مما يحصل به غرض الواقف ما أمكن. ومن أمثلته: "أن يشترط الواقف صرف غلة وقفه على الغزاة في مكان معين، فيتعطل الغزو في ذلك المكان، فإنه يجوز صرفها بعد مشاورة القاضي إلى غيرهم من الغزاة في مكان آخر؛ تحصيلا لغرض الواقف في الجملة حسب الإمكان". ومنها أيضا: اشتراط قراءة درس علم في محل، ويخرب ذلك المحل بحيث لا تمكن القراءة فيه، أو يتعذر حضور الطلبة إليه أو غير ذلك، فإنه يجوز نقله إلى محل آخر.

المادة السابعة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف، تفيد أن شروط الواقفين تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **الأول:** شروط باطلة ومبطلة للوقف، مانعة من انعقاده؛ لأنها تنافي لزوم الوقف، إذا اشترطها الواقف بطل الشرط والوقف.
- **الثاني:** شروط صحيحة يصح الوقف والشرط فيها؛ إذ ليس فيها ما يخالف للشرع، وليس فيها ضرر بالوقف ولا بالمستحقين.
- **الثالث:** شروط باطلة إذا شرطها الواقف صح الوقف وبطل الشرط. وهذا القسم الأخير هو ما تتناوله هذه المادة. وضابطه: أن يكون شرط الواقف مخالفا للشرع، أو ينافي مقتضى الوقف، أو يوجب تعطيلا لمصلحة الوقف، أو تفويتا لمصلحة الموقوف عليهم. فهذه شروط فاسدة غير صحيحة فتبطل، ويصح الوقف؛ لأنه من التبرعات، والتبرعات لا تبطلها الشروط الفاسدة.

المادة الثامنة من مواد الشروط التي يشترطها الواقف، تفيد أنه إذا حصل تعارض بين بعض شروط الواقف فإنه ينبغي العمل على الجمع بينها ما أمكن؛ تطبيقا للقواعد الأصولية المستنبطة من الشريعة. وإذا تعذر الجمع بينها يرجع إلى الواقف إن كان حيا في تفسيرها وحل إشكالها، وإلا بأن كان الواقف ليس على قيد الحياة، فإنه يصار إلى الترجيح بينها باعتبار المصلحة، فالشرط الذي يحقق مصلحة أكبر للوقف راجح على غيره، والمرجع في تحديد المصلحة الراجحة هو القاضي.

باب آثار الوقف

وتفيد هذه المادة الآثارَ التي تترتب على الوقف إذا صدر ممن هو أهل للتصرف مع استيفاء شرائط انعقاده، وانتفاء موانع نفاذه.

وأول هذه الآثار هو اللزوم، ومن معاني اللزوم: الثبوت والوجوب، فالوقف متى تم بشرائطه يصبح ثابتا، واجبا لا ينقض، ولا رجوع فيه، وينقطع حق الواقف في التصرف فيه بأي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية، وكل ما يخل بالمقصود من الوقف، فلا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يرهن؛ وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تصدق بأصله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره». قال في-الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (25/7). " أحكام الوقف خمسة. منها: لزومه في الحال. أخرجه مخرج الوصية، أم لم يخرجه. وعند ذلك: ينقطع تصرفه فيه..... ومنها: لو شرط في الوقف أن يبيعه، أو يهبه، أو يرجع فيه متى شاء: بطل الشرط والوقف في أحد الأوجه. وهو الصحيح من المذهب.

والثاني: اكتسابه شخصية اعتبارية والشخصية الاعتبارية (وقد يقال: القانونية أو المعنوية أو الحكمية، وكل ذلك احترازا من الشخصية الحقيقية أو الطبيعية الخاصة بالإنسان) هي: أن يعترف القانون لبعض الكيانات أو الجهات العامة كالمؤسسات والجمعيات والشركات والمساجد بوجود شخصية تشبه شخصية الأفراد الطبيعيين في أهلية التملك، والإلزام والالتزام في الحقوق والواجبات المالية، والتقاضي ورفع الدعاوي على الغير، ورفعها عليها من الغير، وأن يقدر لها وجود ذمة مستقلة عن ذمم الأفراد التابعين لها، أو المكونين لها، أو الممثلين لها. ومن مظاهر الشخصية الاعتبارية للوقف جواز تمليكه والتزامه بما يجب عليه من حقوق للآخرين، وجواز الوصية له والوقف عليه، والاستدانة لمصلحته، واعتبار ناظره مجرد نائب عنه لا يتحمل شيئًا من ديون الوقف، يشتري له ما يحتاجه، ويدفع ثمنه من غلاته. فالوقف هو المالك والدائن والمدين، لا الناظر عليه.

والثالث: انتقال ملكية الأموال الموقوفة، وغيرها من أموال الوقف، للذمة المالية للشخصية الاعتبارية للوقف.

والرابع: وجوب تمكين ناظر الوقف مباشرة مهام النظارة. وذلك للبدء في تسيير الوقف وانتهاج أفضل السبل لحماية الوقف وعمارته واستثماره وتنفيذ شروط الواقف حسب اللوائح المقررة.

والخامس: ثبوت استحقق الموقوف عليهم في الوقف.

ثم يتلو ذلك فصل في الامتيازات المترتبة على انعقاد الوقف

ويمكن إجمال هذه الامتيازات التي منحها النظام فيما يأتي

1- أنه ديون الوقف الخيري، والحصة الخيرية من الوقف المشترك، تتمتع بالمزايا والضمانات المقررة للمال العام في التنفيذ على أموال المدينين، ويتم تحصيلها بالطرق المُقرّرة نظاما.

البيان	الإجابة
	2- لا يجوز الحجز على الأصل الموقوف، أو اكتساب أي حق عيني بالحيازة أو بالتقادم، ولا يجوز التصرف فيه بما يخالف أحكام النظام. 3- أنه لا تخضع الأوقاف الخيرية، والحصة الخيرية من الأوقاف المشتركة، المسجلة لدى الهيئة، للمستحقات الآتية: (أ) الزكاة، والضرائب؛ وتنسق الهيئة مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لوضع الضوابط اللازمة لذلك. (ب) الرسوم الحكومية. 4- أنه لا يدخل الأصل الموقوف ضمن ديون تفليسة الواقف أو الموقوف عليه. 5- أنه إذا نتج عن تعاقد الوقف غَبنٌ للوقف، جاز للهيئة، أو الناظر، أو المحكمة حال نظر دعوى متعلقة بالوقف، طلبُ تعديل العقد، بما يرفع عنه الغَبن، حتى وإن لم يكن الغَبنُ ناشئًا عن تغرير، ولا تسمع دعوى الغَبن بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ اكتشافه. 6- أنه لا يؤثر وضع اليد والتقادم على الأموال الموقوفة أو الحقوق المالية المترتبة للوقف في ذمة الغير، مهمًا طالت المدة. **ثم فصل في "تسجيل الوقف والأصول الموقوفة"** ويشتمل على مواد تتعلق بالإجراءات النظامية التي يجب اتباعها عند إنشاء الوقف وطرق إثباته. فجاء الفرع الأول ليتناول مسألة تسجيل وثيقة الوقف، وأنه على الواقف إعداد وثيقة الوقف وتسجيلها لدى الهيئة، ويجب أن تتضمن وثيقة الوقف -على الأقل- (اسم الواق - بيانات الأصول الموقوفة- أسماء النظار، وآلية استخلافهم- مصارف الوقف- مآل الأصول حين انقطاع مصارفه- إجراءات حوكمة الوقف.) ثما أحال مشروع النظام إلى اللائحة تفصيل الضوابط والإجراءات المنظمة لذلك. وأوجبت المادة على الهيئة أن تصدر نماذجَ استرشاديةً لوثيقة الوقف . وأحال مشروع النظام إلى اللائحة تنظيم إجراءات وأحكام تسجيل الأوقاف القائمة قبل نفاذ النظام. وأفادت المادة التالية أن تتولى الهيئة توثيق وثيقة الوقف لدى الجهة المختصة، وتشعر الواقفَ بنسخة من التوثيق، ويجوز حال عدم التسجيل أن يتقدم من يمثل الموقوف عليهم إلى الهيئة بطلب التسجيل، وأن وثيقة الوقف لا تعدل إلا عند الاقتضاء، ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة من المادة. ثم فصل في تسجيل الأصول الموقوفة، وقد أفادت المادة أنه يجب تسجيل كافة الأصول الموقوف في السجل الذي تعده الهيئة لهذا الغرض، وأنه ويجب يوثق وقف جميع الأصول الموقوفة، ويؤشر عليها في السجل الرسمي للأصول؛ حفاظا على الوقف من الضياع وصونا له من الإنكار وحماية له من أن ينقل من حالة الوقف أو يتصرف فيه بما لا يتفق مع هذا النظام، وتبين اللائحة وسائل التأشير على الأصول الوقفية. وأفادت المادة التالية أن كل تصرف مؤثر على ملكية الأصول الموقوفة، كالبيع والهبة، لا يتوافق مع أحكام النظام فإنه يعتبر باطلا، وأن اللائحة تبين وسائل التأشير على الأصول الموقوفة. **- ثم باب النظارة على الأوقاف، واشتمل على عدد من الفصول، وبيان المواد على النحو الآتي:** والنِّظَارة في اللغة الفراسة والحذق وحرفة الناظر. والناظر في اللغة الفاعل من "نظر". والعين، وسوادها الذي فيه إنسانها (جمع نواظر)، والمرسل إلى جهة ليستبرئ أمرها والمتولي إدارة أمر، يقال: ناظر المدرسة وناظر الضيعة وناظر الوقف. والنظارة لغة هي مهنة الناظر، لذلك تكسر النون منها. ونظارة الوقف في الاصطلاح، كما تفيد التعريفات التي في بداية المشروع المقترح، هي سلطة تمثيل الوقف نظاما. والناظر هو من له تلك السلطة، وأفادت المادة أن له أوسع الصلاحيات في تنفيذ سلطته وفقا للنظام. فالنظارة ولاية وسلطة شرعية تخول من ثبتت له القدرةَ على وضع يده على الوقف وإدارة شؤونه من عمارة واستغلال وصرف لغلاته إلى المستحقين. والناظر هو الشخص الذي يثبت له هذا الحق، ويسمى أيضا "متوليا" و"قيّما" على الوقف. وتكون له صلاحيات واسعة تمكنه من تنفيذ سلطته وفقا للنظام. **وتفيد المادة الأولى من مواد النظارة**، وجوب تولية الواقف ناظرا للوقف؛ وإلا كانت النظارة للهيئة، وذلك للقيام بشئون الوقف وحفظه وإدارته وجمع موارده وصرفها على المستحقين. ووضعت المادة التالية شروطا لا بد من توفرها في الشخص حتى يصلح أن يكون ناظرا وقيما على الوقف، منها: ووضعت المادة التالية شروطا لا بد من توفرها للشخص حتى يصلح أن يكون ناظرا وقيما على الوقف، منها: الشرط الأول: الإسلام، فلا تكون النظارة في غير مسلم. الشرط الثاني: كمال الأهلية: بأن يكون الناظر بالغا عاقلا رشيدا؛ لأن غير كامل الأهلية لا ينظر في ملكه المطلق، ففي ملك غيره - وهو الوقف - من باب أولى. وعلى هذا لا تصح تولية المجنون نظارة الوقف عند الحنابلة.

البيان	الإجابة
	الشرط الثالث: أن يكون ذا كفاية وقدرة على إدارة الوقف ورعاية شؤونه، والمقصود بها قوة الشخص وقدرته على القيام بشئون الوقف؛ لأن مراعاة حفظ الوقف مطلوب شرعا، وإن لم يكن الناظر متصفا بهذه الصفة لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف. فإن اختلت الكفاية لا يُعزل الناظر عند الحنابلة، وإنما يضم إلى الناظر الضعيف ناظر قوي أمين. قال البهوتي في شرح منتهى الإرادات (2/413 - 314): "يضم إلى ناظر ضعيف قوي أمين، ليحصل المقصود سواء كان ناظرا بشرط أو موقوفا عليه." والأصل أن تكون النظارة في الوقف لمن يعينه الواقف، سواء نصب نفسه لذلك، أم اختار له غيره، وأن يكون لكل وقف ناظر يتولى شؤونه، فإن لم يعين الواقف ناظرا على الوقف، أو عينه ولكن حالت ظروفه دون القيام بمهام النظارة، فإن الهيئة تقيم ناظرا للوقف. الشرط الرابع: ألا يكون قد سبق الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يتم رد اعتباره. والأصل أن تكون النظارة في الوقف لمن يعينه الواقف، سواء نصب نفسه لذلك، أم اختار له غيره، وأن يكون لكل وقف ناظر يتولى شؤونه، فإن لم يعين الواقف ناظرا على الوقف، أو عينه ولكن حالت ظروفه دون القيام بمهام النظارة، فإن الهيئة تقيم ناظرا للوقف. كما أفادت المادة أنه يشترط أن تتوافر في أعضاء مجلس النظارة بمجموعهم الشروط المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة، وتحدد اللائحة الأحكام والشروط الخاصة بنظارة مجلس النظارة، أو نظارة الجهة الاعتبارية. **وتفيد المادة التالية من مواد النظارة** أن الناظر يتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة للقيام بمهام أعمال النظارة، وله أن يفوض غيره ببعض صلاحياته، على أن يكون الناظر والمفوض مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ أحكام النظام ولائحته. **وتفيد المادة التالية من مواد النظارة** أن غرض النظارة ودورها في الوقف يتلخص في القيام ثمان مهامَ رئيسة، هي: 1 تنفيذ ما شرطه الواقف في وقفه من شروط جائزة لا تضر بمصلحة الوقف والموقوف عليهم، والالتزام بها ما أمكن. 2 حماية أصول الوقف بالحفاظ عليها وصيانتها من كل ما يعطل منافعها، أو يحد منها، واتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لبقائها ما أمكن. 3 إحياء الوقف، وعمارته، واستثماره وتنميته وفقا لأفضل الممارسات، وفقا لأحكام النظام واللائحة. 4 استقصاء أفضل السبل لإدارة أصول الوقف وغلته وتمكين المستفيدين من أفضل خيارات الإنفاق. والناظر في جميع أحواله وتصرفاته مقيد بقاعدة التصرف بالمصلحة. 5 مراعاة مصلحة المستحقين عند الصرف عليهم. 6 التحقق من التزام الوقف في أعماله وأنشطته بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة . 7 داء ديون الوقف. 8 تمثيل الوقف أمام القضاء والغير. **وتفيد المادة التالية** أن الناظر غير المتطوع يخضع في نظارته لأحكام النظام ولائحته واللوائح التي تصدرها الهيئة، ووثيقة الوقف. **وتفيد المادة التالية من مواد النظارة** أن للناظر الأجرة التي يحددها الواقف بأجرة المثل، فإن أو لم يحدد له أجرة استحق أجرة المثل. فإذا حدد الواقف أجرة الناظر بما يزيد عن أجرة المثل، اعتبر الناظر فيما زاد عن أجرة المثل من المستحقين في الوقف. فالقاعدة في أجرة الناظر أنه إذا حدد الواقف أجرا معلومَ المقدار، أو وضع معيارا يتم على أساسه تحديد أجر الناظر، فإنه يتم الالتزام بما حدده الواقف، ويعتبر ما يزيد على أجر المثل استحقاقا في الوقف. وأحالت المادة ضوابط ومعايير تحديد أجرة المثل إلى اللائحة. **وتفيد المادة التالية** أن تتولى مسؤولية الإشراف على أعمال النظار، ولها الحق في الضبط والتحري عن المخالفات والجرائم التي تنسب إليهم. **وتفيد المادة التالية من مواد النظارة أن** الناظر أمين على مال الوقف، وأنه يجب عليه التحلي بالنزاهة في القيام بأعمال نظارته، ويضمن ما ترتب على الإخلال بذلك حال تعديه أو تفريطه. **وتتعلق المادة التالية بأحكام عزل الناظر**، وأن للواقف الحق في عزل الناظر المعين من قبله، وعليه إشعار الهيئة بذلك خلال مدة تحددها اللائحة، وذلك في الحالات الآتية: أ تحقق شرط عزله المنصوص عليه في وثيقة الوقف. ب إخلاله بالتزاماته ومسؤولياته. وأنه إذا تبين للهيئة إخلال الناظر بالتزاماته ومسؤولياته؛ جاز لها عزله، أو إيقافه لمدة مؤقتة، أو ضم ناظر آخر إليه. وأنه إذا رأت المحكمة المختصة، عند النظر في دعوى متعلقة بالوقف، أو بالناظر، ما يقتضي عزل الناظر أو ضم ناظر آخر إليه؛ وجب عليها ذلك وإشعار الهيئة بالإجراء المتخذ إلى أن تفصل في الدعوى بحكم قطعي. وهذه المادة تحصن منصب الناظر من العزل التعسفي، وتثبت الحق فقط في عزله حال إخلاله أو انطباق شروط العزل المنصوص عليها في عقد النظارة أو في وثيقة الوقف.

البيان	الإجابة
	وتفيد المادة التالية أن الناظر يجب تسجيله باسمه في سجل الوقف، وأن السجل حجة لإثبات النظارة. **وتفيد المادة التالية من مواد باب النظارة** أن مدة النظارة تكون وفقًا لوثيقة الوقف، فإن لم تحدد الوثيقة مدة النظار؛ فإن النظارة تكون إلى وفاة الناظر أو فقده لشرط من شروط النظارة. **وتفيد المادة التالية من مواد النظارة** أن النظارة تنقضي بأحد الأسباب الآتية: 1 انتهاء مدة نظارته، حيث تكون نظارته محددة بفترة معينة، فتنتهي بانتهاء تلك الفترة. 2 فقد الناظر لشرط من شروط النظارة، مثل فقد الأهلية للناظر ذي الشخصية الطبيعية. 3 عزله عند انطباق شروط العزل. 4 تقديم استقالته 5 وفاته حقيقة بخروج الروح أو حكما بالغيبة الطويلة التي تأخذ حكم الوفاة، أو الوفاة الإكلينيكية، ونحو ذلك. 6 إلغاء ترخيصه أو تصفية نشاطه أو إشهار افلاسه إذا كان شخصاً اعتبارياً. 7 انقضاء الوقف. وذلك قد يكون بعود الموقوف إلى ملك الواقف، أو بسبب الوقف على جهة تنقطع، أو كون الوقف مؤقتا وانتهت مدته، أو بأي سبب من الأسباب النظامية لانتهاء الوقف. **ثم فصل يتناول حوكمة الأوقاف ويتضمن مادة في فقرتين تنص الفقرة الأولى على** أن تضع الهيئة اللوائح والسياسات اللازمة التي تعزز تحقيق النظارة لأغراض الواقفين وغاياتهم من تأسيس أوقافهم، وزيادة موثوقية الأوقاف، ونزاهة نشاطها، وتقديم مصالح الموقوف عليهم، ومصالح الوقف، على غيرها من المصالح، ويؤخذ في الاعتبار حجم كل وقف وطبيعته. وتنص الفقرة الثانية على أن تحدد الهيئة التقارير والمستندات اللازمة للإفصاح عن أعمال النظارة. **تم يتناول مشروع النظام في الباب الخامس منه مسائل وأحكام وتدابير التصرف في الوقف** **وفي الفصل الأول منه يضع قيود التصرف في الوقف** **وجاءت المادة الواردة في الفصل** لتنص على أن الناظر يتصرف في الأموال الموقوفة وريعها، بما لا يخالف شرط الواقف وأحكام النظام واللائحة، وبما يحقق الغبطة والمصلحة للوقف، وفي جميع الأحوال يقع باطلا كل تصرف يتعارض مع حقيقة الوقف ومقاصده. **ثم الفصل الثاني: عمارة الوقف** ونصت المادة الأولى منه على أنه على الناظر عمارة أصول الوقف بتخصيص نسبة من ريع الوقف لاستدامته وإعماره، ويراعى في ذلك نوع الوقف وحجمه وعوائده، وفقًا لشرط الواقف ولما تحدده اللائحة، وأنه إذا لم يكف ريع الوقف لإعماره والصرف على المستحقين. وأنه يقدم إعمار الوقف وصيانته على الصرف على المستحقين، إلا لضرورة يقدرها الناظر. ثم جاءت المادة التالية لتنص على أنهيجوز للناظر، بعد موافقة الهيئة، بيع بعض الوقف لضرورة إعمار بعضه الآخر، في الحالات الآتية: - إذا لم يكفِ فائضُ ريع الوقف لإصلاحه. - إذا لم يكن هناك فائض ريع لأوقاف أخرى متحدة مع الوقف في الواقف والجهة. - إذا لم تتوفر سبل أخرى تغني عن البيع. - مع مراعاة الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للناظر بيع وقف لإعمار وقف آخر إذا اتحد الوقفان في الواقف والجهة. ثم فوضت المادة اللائحة في تنظم الشروط والإجراءات اللازمة لذلك. ثم جاءت الفقرة التالية لتتناول أحكام تنمية الوقف، وأن للناظر تنمية أصول الوقف من الموارد الآتية: - فائض ريعه -إن وجد- أو من المخصصات المستقطعة من الريع، وتقدم عمارة الوقف وصيانته على تنميته وعلى الصرف للمستحقين. - التمويل الوقفي، وفقًا لأحكام النظام واللائحة. - التبرعات والهبات التي ترد لتنمية الوقف. ثم المادة التالية التي تنظم تدابير وأحكام استثمار الوقف، وأنه دون الإخلال بأحكام النظام وبشرط الواقف؛ يجوز للناظر استثمار الأموال الوقفية، سواء كانت أصولًا أم ريعًا، بالصيغ الاستثمارية المباحة شرعا .

البيان	الإجابة
	ثم جاءت المادة التالية لتنص على أنه يجوز للناظر -استثناءً، ولفترة محددة- استثمار فائض الريع والأموال الناتجة عنه في تنمية الأصل، أو في تنمية الريع، بعد التوزيع على المستحقين، وحسم النفقات والمخصصات. ثم المادة التالية التي تنظم أحكام إيجار الوقف وتحكيره، ونصت على أنه تكون ولاية تأجير الوقف وقبض الأجرة للناظر، شريطة أن: - لا يؤجر الوقف بأقل من أجرة المثل، إلا بإذن الهيئة. - لا تزيد مدة الإيجار على خمسين سنة، إلا بإذن من الهيئة، وبما يحقق الغبطة والمصلحة. - لا يجدد عقد الإيجار بأجرة أقل من أجرة المثل، ولا لمدة تزيد على عشر سنوات، إلا بإذن من الهيئة، وبما يحقق الغبطة والمصلحة. وأنه ليس للناظر أن يؤجر الوقف لنفسه، ولو بأجرة المثل، إلا بإذن من الهيئة. وأنه إذا أجر الناظر الوقف بالغبن للوقف؛ وجب على المستأجر تكملة الأجرة إلى أجرة المثل، وإلا فسخ العقد. وأن العبرة في تقدير أجرة المثل بالوقت الذي تم فيه إبرام عقد إيجار الوقف. وأنه يجوز استثناء من قيد المدة في الفقرة (1/ب) من هذه المادة تحكيرُ الوقف، شريطة أن يتم إعادة تقييم الأجرة كل خمس سنوات. وأنه لا يلجأ إلى عقد الحكر إلا إذا تعذر تطوير الأرض الموقوفة بريعها أو بغيره، ولم يوجد من يرغب في استئجارها لمدة محددة بأجرة معجلة تصرف في عمارتها، والحصول على موافقة الهيئة. وأنه إذا تقرر بيع أو استبدال الأصل الموقوف وفقًا لأحكام النظام؛ فإن للمحتكر أولوية الشراء بالسعر الأعلى. وأنه بما لا يخالف أحكام الفقرات السابقة من هذه المادة، تسري أحكام عقد الإيجار على إجارة الوقف. وأنه تسري أحكام هذه المادة على الأوقاف الناشئة قبل نفاذ النظام، وتحدد اللائحة القواعد المكملة والإجراءات المنظمة لأحكام هذه المادة. **ثم جاءت المواد التالية لتنظيم أحكام استبدال أصول الوقف** **ونصت المادة الأولى من مواد الاستبدال على ما يأتي** 1 أنه لا يجوز استبدال الأصل الموقوف، إلا في الحالات الآتية: أ أن يكون الأصل مما تقتضي طبيعته الاستبدال. ب الأصول العقارية، في الأحوال الآتية: أولا: صدور قرار بنزع الملكية للمنفعة العامة. ثانيا: استحالة تنميتها وإصلاحها والانتفاع بها. ثالثا: تعرضها للهلاك أو التلف بما يجعل استغلالها او استعمالها مستحيلًا، ولو خالف شرط الواقف. رابعا: نقص ريعها نقصًا جوهريًا مع عدم إمكان إعادتها إلى ما كانت عليه. خامسا: ثبوت جدوى استبدالها بقرار من الهيئة، أو من ترخص له، وإخطار المحكمة المختصة بذلك لتوثيقه. وتحدد اللائحة أحكام وإجراءات تنفيذ هذه الفقرة. 2 أن تنشئ الهيئة سجلًا لإشعارات طلب استبدال الأصول الموقوفة، ومستندات التقييم والبيع والشراء، وللهيئة أن تجري فحصًا دوريًا لسلامتها. 3 أن تقوم الهيئة بوضع آلية لطلبات الإذن بالاستبدال والتصرف في الأصل، بما يسهم في ضمان تطبيق الأنظمة، وسرعة إنجاز الإجراء، وعدالة التقييم. **ثم نظمت المواد التالية أحكام البدل** **فنصت على أنه** يجب أن يسجل ويوثق أي بدل للأصل الموقوف، ويثبت له ما يثبت للمبدل من شروط وأحكام وفقًا لأحكام النظام واللائحة. ونصت المادة التالية لها على أنه في حال ما إذا كان البدل نقدًا يتعين ما يأتي: 1 إيداع النقد لدى الهيئة أو مرخص له بالحفظ. 2 شراء بدل مثله أو غيره فورًا، إلا لضرورة معتبرة، أو استثماره وفقًا لأحكام اللائحة. 3 إذا كان الثمن لا يفي بشراء وقف مستقل؛ فيجوز -بعد موافقة الهيئة- ضم الثمن إلى وقف آخر مماثل في الأصول والأغراض. **ثم جاءت المواد التالية لتنظم أحكام رهن الوقف وتمويله،** ونصت المادة الأولى من ذلك على أنه لا يجوز رهن أصول الوقف، ويجوز تمويل الوقف عند الحاجة، بضمان ريعه أو ممتلكاته غير الموقوفة، أو بضمان طرف ثالث.، وأنه يستثنى من ذلك رهن بعض الوقف الذي يجوز بيعه لإصلاح البعض الآخر، المادة (الثالثة والخمسين) من النظام، وفوض مشروع النظام تحديد القواعد والإجراءات اللازمة لذلك إلى اللائحة.

البيان	الإجابة
	ثم الباب السادس الذي تناول موضوع انقضاء الوقف، وتناول مشروع النظام في سياق هذا الباب أحكان انتهاء الوقف وأحكام بطلان الوقف

فجاءت المادة الأولى منه لتنص على أنه ينتهي الوقف في أي من الحالات الآتية:

1 انتهاء الوقف المؤقت بوقوع شرط توقيته.

2 هلاك الأصل الموقوف.

3 رد المستحق في حالة عدم وجود مستحق يليه، أو انتهاء الحاجة إلى الوقف، وذلك إذا كان الواقف اشترط رجوع الوقف إليه أو إلى ذريته عند الاستغناء.

فالوقف إذا كان مشروط الانتهاء بفترة معينة أو وصف نعين، فانقضت تلك الفترة، أو انتهى الوصف المشروط؛ فإن الوقف ينتهي بذلك، ويعود الموقوف ملكا للواقف إن كان حيا، أو لوارثه بعد وفاته إن كان ميتا.

كما أن من أسباب انتهاء الوقف هلاك الأصل الموقوف أو تلفه. بحيث لا يبقى منه شيء يصلح للانتفاع به. قال النووي في-روضة الطالبين وعمدة المفتين (356/5). "السبب الثاني: أن يحصل التعطل بسبب غير مضمون. فإن لم يبق شيء منه ينتفع به، بأن مات الموقوف، فقد فات الوقف".

كما أن من أسباب انتهاء الوقف رد المستحق إذا كان الواقف حياً ولا يوجد مستحق يليه، ويرجع المال الموقوف إلى الواقف، وقد بينت المادة (السادسة عشرة) ذلك، وناسب ذكرها لحصر حالات الانتهاء.

ثم مادة بطلان الوقف والتي تنص على أنه يبطل الوقف في أي من الحالات الآتية:

1 ثبوت استحقاق المال الموقوف للغير بحكم قضائي قطعي.

2 ما زاد على ثلث التركة في وقف المريض مرض الموت، إلا إذا أجازه الورثة.

3 ثبوت قصد الواقف حرمان الورثة فيما زاد على الثلث.

4 الحجر على الواقف بسبب إحاطة الدين بماله قبل الوقف، إلا إذا أجازه الدائنون.

5 الوقف على جهة منقطعة الابتداء والانتهاء والوسط، بأن ذكر الواقف من لا يصح الوقفُ عليه فقط.

6 صدور حكم قضائي نهائي ببطلان الوقف.

- **فأما الحالة الأولى:** ثبوت استحقاق المال الموقوف بحكم قضائي، مثال ذلك: أن يشتري دارا ويقفها، ثم تستحق هذه الدار، أي أن يأتي من يدعي أنها ملكه، ويثبت ذلك عند القاضي فيحكم له بها، فإن الوقف يبطل، ويرجع المشتري على البائع بالثمن، ولا يلزمه أن يشتري به ما يجعله وقفا؛ لأن الوقف بطل لأجل استحقاق الموقوف.

قال في فتح القدير للكمال ابن الهمام (212/6). " (قوله ولو وقف الكل ثم استحق جزء منه) يعني شائعا (بطل الوقف عند محمد - رحمه الله -)؛ لأن بالاستحقاق ظهر أن الشيوع كان مقارنا للوقف (كما في الهبة) إذا وهب الكل ثم استحق بعضه بطلت لهذا، بخلاف ما لو وهب الكل (ثم رجع الواهب في البعض أو رجع الوارث في الثلثين بعد موت المريض) الذي وقف في مرضه الكل، ولا يخرج من الثلث فإنه لا يبطل الباقي؛ لأن الشيوع طار، وإذا بطل الوقف في الباقي رجع إلى الواقف لو كان حيا وإلى ورثته إن ظهر الاستحقاق بعد موته، وليس على الواقف أن يبيع ذلك ويشتري بثمنه ما يجعله وقفا".

وقال ابن أبي زيد القيرواني في -النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (81/17). "من اشترى دارا فحبسها، فاستحقت؛ فإن ما يرجع به من الثمن، يكون له، لا حبس فيه؛ لأنه لم يحبس الثمن، إنما حبس شيئا بعينه، فاستحق، ولم يكن الثمن ثمنا للدار إلا بسبب حبسها بعينها".

- **وأما الحالة الثانية:** ما زاد على ثلث التركة في وقف المريض مرض الموت، إلا إذا أجازه الورثة، لأنه وصية بوقف، والوصية لا تجوز فيما زاد عن الثلث.
- **وأما الحالة الثالثة:** ثبوت قصد الواقف حرمان الورثة فيما زاد عن الثلث. فإنه يبطل وقفه فيما زاد على الثلث إلا إذا أجازه الورثة. قال في المغني لابن قدامة (25/6): " (ومن وقف في مرضه الذي مات فيه، أو قال: هو وقف بعد موتي. ولم يخرج من الثلث، وقف منه بقدر الثلث، إلا أن تجيز الورثة) وجملته أن الوقف في مرض الموت، بمنزلة الوصية، في اعتباره من ثلث المال؛ لأنه تبرع، فاعتبر في مرض الموت من الثلث، كالعتق والهبة. وإذا خرج من الثلث، جاز من غير رضا الورثة ولزم، وما زاد على الثلث، لزم الوقف منه في قدر الثلث، ووقف الزائد على إجازة الورثة. لا نعلم في هذا خلافا عند القائلين بلزوم الوقف".
- **وأما الحالة الرابعة:** الحجر على الواقف بسبب إحاطة الدين بماله قبل الوقف، إلا إذا أجازه الدائنون، وذلك حتى لا تكون ذريعة إلى تضييع أموال الناس.

ووقف المدين حال الصحة إما أن يكون قبل الحجر، أو بعده:

أ- فإن كان الوقف بعد الحجر: فالوقف باطل، لتعلق حق الغير به، ولأن معنى الحجر حفظ حقوق الدائنين، فإذا قلنا إن وقفه صحيح، ناقض ذلك الحكمة من الحجر.

ب- وأما وقف المدين قبل الحجر عليه، فيقرر الحنابلة حرمة الوقف إن كان الغرض منه الإضرار بالدائن أو التهرب من الدين، لكن من جهة القضاء، فالوقف صحيح على المذهب، كما يفيده مفهوم المادة؛ لأنه صادر ممن له أهلية التبرع وقد صادف ملكه، حيث إن الدين يتعلق بالذمة لا بالعين؛ لكنه يحرم ديانة -على المذهب- إن كان

البيان	الإجابة

غرضه الإضرار بالغرماء والتهرب من السداد [ينظر: شرح منتهى الإرادات 278/2]. فما دام الواقف تتوفر فيه أهلية الوقف، وقد صدر منه الوقف، وهو صحيح غير مريض مرض الموت، فوقفه صحيح، وهو مطالب بأداء الدين، وللدائنين أن يسلكوا في ذلك ما هو مشروع قضاء من مطالبة المدين بالأداء، أو عقوبته قضاء، والدين في رقبته إلى أن يؤديه، ولا علاقة لذلك ببطلان الوقف، لصدوره مستوفى شروطه، أما المدين المحجور عليه، فهو الذي يتوجه الحكم ببطلان وقفه؛ لتعلق الحقوق بماله والحجر عليه في التصرف، بما يخل بهذه الحقوق.

قال البهوتي في الكشاف 251/4: "الشرط (الخامس أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه في ماله، وهو المكلف الرشيد) فلا يصح من صغير أو سفيه، كسائر تصرفاته المالية". وقال في شرح المنتهى 278/2: " وتصرفه في ماله قبل الحجر عليه صحيح نصا، ولو استغرق دينه جميع ماله ; لأنه رشيد غير محجور عليه ; ولأن سبب المنع الحجر، فلا يتقدم سببه، ويحرم إن أضر بغريمه".

وقال ابن قدامة في المغني 329/4: "ما فعله المفلس قبل حجر الحاكم عليه، فهو جائز نافذ؛ لأنه رشيد غير محجور عليه فنفذ تصرفه كغيره"

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الاختيارات الفقهية ص511: "ومن وقف وقفا مستقلا، ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شيء من الوقف، وهو في مرض الموت، بيع باتفاق العلماء، وإن كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين؟ فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره، ومنعه قوي".

قال ابن رجب في القواعد ص14: "التصرفات المالية؛ كالعتق، والوقف، والصدقة، والهبة إذا تصرف بها وعليه دين، ولم يكن حجر عليه، فالمذهب صحة تصرفه وإن استغرق ماله في ذلك، واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أنه لا ينفذ شيء من ذلك مع مطالبة الغرماء".

هذا، وقد اتجه بعض الحنفية والمالكية إلى عدم صحة وقف المدين بمقدار ما شغل بالدين، ونص في شرح مجلة الأحكام العدلية على أن القضاة ممنوعون من الحكم، وتسجيل الوقف المراد به التهرب من أداء الديون؛ فإذا وقف المدين إضرارا بالدائنين، كان لهم الحق في إبطاله، وهذا الاتجاه هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وحكاه رواية في المذهب اختارها، بل بالغ شيخ الإسلام فأجاز إبطال الوقف لمصلحة الدائنين، ولو كان الدين حادثا بعد إنشاء الوقف.

- **وأما الحالة الخامسة:** الوقف على جهة منقطعة الابتداء والانتهاء والوسط، بأن ذكر الواقف من لا يصح الوقفُ عليه فقط.
- **وأما الحالة السادسة:** صدور حكم قضائي نهائي ببطلان الوقف لأي سبب آخر.

ثم جاء الباب السابع ليضبط العقوبات والمخالفات لأحكام النظام

فنصت المادة الأولى منه على أنه

1 يعاقب بالسجن:

أ مدة لا تزيد على خمس سنوات، كل من غصب أصلًا موقوفًا، أو منفعته أو ريعه، أو تعمد تضليل الهيئة أو المحكمة لإلغاء وقفيته أو حرمان المستحقين من منفعته أو ريعه.

ب مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، كل من تعمد تبديل شرط الواقف لتحقيق مصالح تعارض مصلحة الوقف، أو تعمد الغش في سجلات أو تقارير الوقف لإخفاء التعدي على أموال وقفية.

ج مدة لا تزيد عن سنة، كل من أخفى أموالًا وقفية لتحقيق مصلحة شخصية، بما يخالف مصالح الوقف ويضر بحقوق المستحقين في ريعه.

2 وفي جميع الحالات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، يجب على من ثبتت إدانته ردُّ الأموال المعتدى عليها إلى الوقف، وفي حال العود يرد ضعفَ الأموال المعتدى عليها.

3 في حال ما إذا تبين للهيئة ارتباط المخالفة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة؛ تتم إحالتها إلى الجهات المختصة.

ونصت المادة الثانية منه على أن تتولى الهيئة فرض عقوبات لمخالفات أنظمة الهيئة ولوائحها، وتحديد العقوبة المترتبة على أي منها من بين العقوبات الآتية:

1 الإنذار.

2 غرامة لا تزيد على (500,000) خمسمئة ألف ريال.

3 عزل الناظر.

4 إيقاف الناظر عن العمل لمدة تحددها اللائحة.

ثم الباب الثامن الذي خصصه مشروع النظام للأحكام ختامية

ونص في المادة الأولى منه على أن يصدر المجلس اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.

ونص في المادة التالية على أن كل ما لم يرد له حكم في النظام، يُرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

البيان	الإجابة
	ونص في المادة التالية على أن للأحكام القضائية النهائية الصادرة قبل نفاذ النظام حجية بين أطرافها، ولو لم تكن متفقة مع أحكامه. **ونص في المادة التالية على أنه** يجب على نظّار الأوقاف القائمة وقت نفاذ النظام، توفيق أوضاع الأوقاف التي يشرفون عليها بما يتفق مع أحكامه، وذلك في مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذه، ويجوز للهيئة أن تزيد المدة في الحالات التي تستوجب ذلك. **ونص في النشر والأمر بتنفيذ النظام وإصدار اللائحة على أن** ينشر النظام في الجريدة الرسمية، ويُعمل به خلال (180) يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامه. وعلى أن تصدر الهيئة اللائحة التنفيذية للنظام خلال (180) يومًا من تاريخ نشر النظام.
الخيارات البديلة لهذا المشروع تحديد الخيارات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة حال عدم إقرار النظام ،مع أهمية تحديد الآثار المترتبة على كل بديل، وضرورة تحديد الخيار الأمثل.	عدم إصدار نظام للأوقاف وترك أحكام الأوقاف خاضعة لاجتهادات القضاة في حدود أحكام الشريعة وما استقر العمل عليه في المحاكم. والآثار التي تترتب على هذا هو دخول القطاع في ضبابية في الأحكام، وخروج قطاع الأوقاف عن السيطرة والضبط، وصعوبة تلبية متطلبات مجموعة العمل المالي "Financial Action Task Force" (FATF).
أصحاب المصلحة الرئيسيين يتم إدراج جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المهتمين، بما في ذلك أولئك الذين سيتأثرون بالاقتراح.	1 وزارة العدل. 2 وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. 3 الهيئة العامة للأوقاف. 4 القضاة 5 هيئة السوق المالية. 6 وزارة التجارة. 7 الواقفون: أصحاب المبادرات الوقفية، المتبرعون بالمال وحبسه 8 الموقوف عليهم: المستفيدين من الوقف. 9 نظار الأوقاف: مديرو الأوقاف ومجالس إدارته. 10 الإدارات القانونية في المؤسسات الوقفية الكبيرة. 11 الباحثون الشرعيون والقانونيون في موضوعات الوقف: وهم المعنيون بمسائله وأحكامه وآثاره على المستفيدين وعلى المجتمع. 12 المركز الوطني للتنافسية: وهم المعنيون باستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عبر منصة إلكترونية موحدة، وكذلك إعداد نماذج الاستطلاع، وتقويم الآثار وتعميمها على الجهات الحكومية، وغير ذلك من المهام ذات العلاقة. 13 هيئة الخبراء: وهم المعنيون بمراجعة الأنظمة. 14 الديوان الملكي: الملك هو صاحب الصلاحية العليا في الإصدار. **1 وزارة العدل** تمثل وزارة العدل الحلقة الأهم في سلسلة منظومة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية. حيث تمثل الجهة التي يولد بها الوقف ويوثق بها ويسجل ويكتسب صفته الاعتبارية نتيجة توثيقه لديها. وتتلخص اختصاصات الجهات التابعة للوزارة في أن تسجيل الوقف يبدأ من طلب ذلك إنهاءً أو دعوى بحسب الحال لدى محاكم الأحوال الشخصية أو الدوائر المختصة في المحاكم العامة في المدن والمحافظات التي لا توجد بها محكمة أحوال شخصية، ولذلك تفاصيل متعلقة بإثبات الوقف والوصية، كما أن توثيق إنشاء الوقف والوصية أصبح من اختصاص كتابة العدل بموجب نظام التوثيق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/164) وتاريخ 1441/11/19هـ المادة الحادية عشرة، ويضاف إلى ذلك تسجيل الحق العقاري في السجل العقاري، إلا أن اختصاص التسجيل العقاري انتقل إلى الهيئة العامة للعقار، وهناك مشروع لنظام التسجيل العيني للعقار يحل محل النظام القائم. ومن الملحوظ وجود تداخل كبير بين الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة للأوقاف وبين ما تضطلع به وزارة العدل ممثلة في القضاة المنوط بهم تسجيل الأوقاف ومنح الإذن للنظار بالتصرف في الأوقاف بما فيه مصلحتها، إضافة إلى نظر النزاعات ما بين النظار والموقوف عليهم والجهات الإشرافية ومحاسبة النظار وجميع النزاعات الخاصة بالأوقاف التي يوكل أمر النظر فيها للقضاة. كل

البيان	الإجابة

ذلك يجعل سلطة الهيئة العامة للأوقاف تتداخل وسلطة القضاة رغم أن الواقع العملي لا يشير إلى كم التداخل ما بين الجهتين، بينما المبادئ القضائية والأنظمة الحاكمة للأوقاف تظهر بوضوح هذا التداخل والتقاطع.

2 **وزارة الشؤون الإسلامية**

مسماها السابق كان "وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد" وكانت هي المرجع الأهم في إدارة الأوقاف والإشراف عليها بالمملكة العربية السعودية، ثم سلخت جميع الاختصاصات المتعلقة بالأوقاف إلى الهيئة العامة للأوقاف . باستثناء الإشراف الإداري على نشاط المساجد الموقوفة التي عين عليها الواقفون نظارا.

3 **وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.**

تعمل الوزارة على تشجيع إنشاء المؤسسات والجمعيات الخيرية، والإشراف على أنشطتها، وتنفيذ جميع الأنظمة والتعليمات الخاصة بتسجيلها ودعمها ماديًا وفنيًا، وتشرف الوزارة على نحو ٦٨٦ جمعية خيرية، منها ٤٠ جمعية نسائية، إضافة إلى ١٢١ مؤسسة خيرية منتشرة في أنحاء المملكة، وتدير بعض هذه المؤسسات أوقافًا لمشروعات متخصصة تخدم نشاطات هذه المؤسسات الرئيسة(99).

4 **هيئة سوق المال.**

يتمثل دور هيئة السوق المالية في مجال الأوقاف في دورها الإشرافي والرقابي المتعلق باختصاصها بإدارة الصناديق الاستثمارية الوقفية باعتبارها صناديق استثمارية، تختص هيئة السوق بالرقابة والإشراف عليها. والصندوق الاستثماري الوقفي هو عبارة عن صندوق استثماري ليس له مدة محددة جميع وحداته موقوفة لا يجوز تداولها، ويخضع الصندوق الوقفي إلى جانب إشراف هيئة السوق المالية إلى إشراف الهيئة العامة للأوقاف للاختصاصات والصلاحيات المنوطة بكل منهما.

ويبلغ عدد الصناديق الاستثمارية الوقفية التي تم ترخيصها من قبل الهيئة العامة للأوقاف منذ نهاية عام ٢٠١٨ سبع صناديق وقفية تحت مظلة ثلاث شركات وقفية استثمارية، تستحوذ شركة الإنماء للاستثمار على خمس صناديق منها، بيانها كالتالي:

أولا: الصناديق الاستثمارية التابعة لشركة إنماء:

تدير شركة الإنماء للاستثمار خمسة صناديق استثمارية وقفية هي:

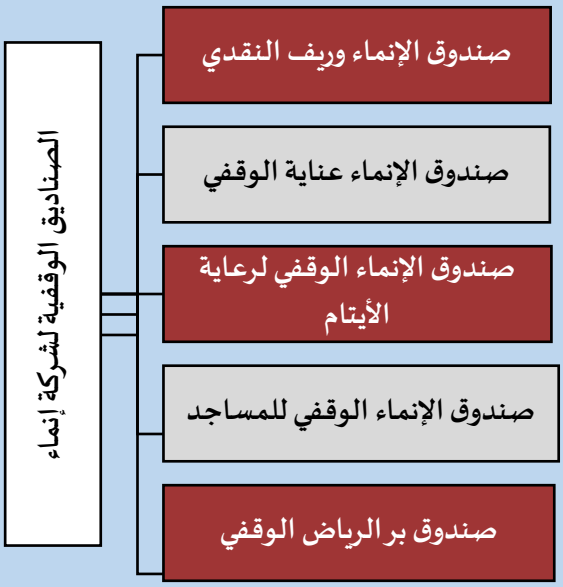

ثانيا: صندوق إنسان الاستثماري الوقفي:

يتبع هذا الصندوق شركة البلاد المالية، وتم طرح الصندوق في ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، ويبلغ رأس مال الصندوق ١٥٠ مليون ريال سعودي.

يهدف صندوق إنسان الاستثماري الوقفي إلى تعزيز الدور التنموي لأوقاف الخاصة من خلال المشاركة في دعم رعاية الأيتام، حيث يعمل مدير الصندوق على استثمار أصول الصندوق بهدف تحقيق نمو في رأس المال، وتوزيع نسبة من العوائد(غلة الوقف) بشكل سنوي ومستمر على مصارف الوقف المحددة للصندوق والممثلة في دعم رعاية الأيتام من خلال الجهة المستفيدة (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)، وتلتزم الجهة المستفيدة بصرف (غلة الوقف) على رعاية الأيتام، والجهة المستفيدة من غلة الصندوق هي جمعية إنسان.

(99)تركي بن سليمان الزميع وعامر بن محمد الحسيني. الأوقاف في المملكة العربية السعودية: تعزيز الاستدامة والاستثمار في المجتمع، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠١٧/١٤٣٩، الرياض.

البيان	الإجابة

ثالثا: صندوق الخبير الوقفي[100]

يتبع الصندوق شركة الخبير كابيتال، وتم طرحه في ١ أكتوبر ٢٠١٩، يبلغ صافي قيمة أصول الصندوق ١.٣٧٦.٦٩٩، ورأس المال الصندوق ١٠ مليون ريال، ويهدف إلى تعزيز الدور التنموي للأوقاف في دعم التنمية والخدمات الاجتماعية من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق عوائد سنوية، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) بشكل دوري على مصارف الوقف المحددة للصندوق من خلال الجهة المستفيدة.

الجهات المستفيدة من الصندوق:

جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية والتي تأسست في عام ١٩٩٨م بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبد العزيز-يرحمه الله-، وتم التصريح لها من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرقم (١٤٧) وتاريخ ١٤٢١/٠٣/٢٢ بمسمى " جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية".

5 وزارة التجارة:

يتمثل دور وزارة التجارة في المنظومة الوقفية في كونها الجهة الإشرافية والرقابية التي تضطلع بتسجيل المؤسسات الوقفية وإصدار سجلاتها التجارية والإشراف عليها في حدود اختصاصها المتعلق بالرقابة والإشراف على المؤسسات.

إضافة إلى تأسيس الشركات الوقفية التي تكون تحت مظلتها ووفق أنظمتها الحاكمة لتأسيس الشركات؛ فالشركات الوقفية لا تكتسب شخصيتها الاعتبارية حتى يتم الفراغ من تأسيسها وفق نظام الشركات لدى وزارة التجارة، وتخضع تلك الشركات الوقفية لأنظمة وزارة التجارة وإشرافها.

إلا أن الفراغ التنظيمي يظهر بجلاء في معالجة الجانب الإشرافي والرقابي وآليات التسجيل للشركات الوقفية وعدم وضوح الجهة المعنية بذلك وعدم تحديد آلية رفع التقارير ما إذا كانت من الشركة إلى الهيئة مباشرة أم من وزارة التجارة إلى الهيئة حيث إن نظام الشركات القائم خالٍ من إفراد الشركات الوقفية أو غير الربحية بأحكام مستقلة.

إلا أنه وفي خطوة فاعلة سمحت وزارة التجارة للوقف بتأسيس شركة بدون سجل تجاري ذات مسئولية محدودة من شخص واحد دون الحاجة إلى استخراج سجل تجاري، كمؤسسة فردية وقفية، وهو ما يتيح للوقف التمتع بمميزات الشركة ذات المسئولية المحدودة، فتقتصر مسئولية الوقف على ما خصص من مال ليكون رأس مال الشركة الموقوفة.

6 الغرف التجارية والصناعية بالمملكة.

اهتمت الغرف التجارية بالمملكة بإنشاء لجان متخصصة، للاهتمام بموضوع الأوقاف، ومحاولة نشر ثقافة الوقف بين رجال الأعمال، عبر تفعيل دور مجالس منتخبة، للقيام بأعمال تشجيع الأوقاف، ودعم تنمية موارد رجال الأعمال في الأعمال الخيرية ومساندتها.

7 الهيئة العامة للعقار

يتمثل دور الهيئة العامة للعقار في الإشراف على القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية، حيث أوكل إليها جميع ما يتعلق بالعقار، وبمراجعة الأصول الوقفية من حيث الكم النوع نجد أن العقار يأتي على رأس القائمة حيث يمثل الجانب الأكبر من أصول الأوقاف بالمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يوكل إلى الهيئة العامة للعقار إدارة السجل العقاري بموجب مشروع نظام التسجيل العيني للعقار فتكون هي الجهة المسؤولة عن تسجيل جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله، وكذا الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك، ويدخل في هذه التصرفات القسمة العقارية والوصية والوقف والميراث والرهن.

8 هيئة الزكاة والضرائب والجمارك

يتمثل دور هيئة الزكاة والضرائب والجمارك في حسم الموقف فيما يتعلق بالزكاة والضرائب والجمارك للأوقاف، فالأصل في الوقف الإسلامي أن تعفى أمواله من الواجبات الشرعية كالزكاة؛ لأن أموال الوقف العامة هي لله، وكذلك الزكاة. أما الجهات الخيرية الغربية، فقد نصت معظم قوانينها على إعفاء المؤسسات الخيرية من الضريبة، ومن ثم يمكن للأثرياء وأصحاب كبرى الشركات أن يحولوا مؤسساتهم التجارية إلى خيرية، الأمر الذي يؤدي إلى إعفائهم من الضرائب أو خفضها بنسبة كبيرة، وتبقى لهم ولعائلاتهم ولذريتهم بعد موتهم القدرة القانونية للاستفادة من أموالهم واستخدامها كيف يشاؤون.

إن الإعفاءات الضريبية التي تحظى بها المنظمات الخيرية يجب أن تحظى بها الأوقاف لتحقيق غايتها. ومما يساعد على تحقيق ذلك وجود نظام تقني واضح ومبسط للإعفاءات الضريبية على الأعيان الموقوفة، وتقديم حوافز للمتبرعين بأوقاف جديدة لصالح مؤسسات النفع العام.

الجهات الحكومية التي تتخذ من الأوقاف موردا ماليا من مواردها:

نصت العديد من الأنظمة والتنظيمات بالمملكة العربية السعودية على اعتبار الأوقاف أحد موارد الوزارات والهيئات والجمعيات واللجان التي تحكمها تلك الأنظمة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: أولا: جهات تعتمد في تمويلها على الاوقاف بشكل أساسي :

(100) صندوق الخبير الوقفي، التقرير السنوي، ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

البيان	الإجابة
	الهيئة العامة للأوقاف. الجامعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية( ) . **الجهات تعتبر الاوقاف من جهات تمويلها:** وهي جهات عدة ومتنوعة، تنص أنظمتها وتنظيماتها على اعتبار الأوقاف مصدراً لإيراداتها. نذكر منها على سبيل المثال: جمعية حماية المستهلك، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المؤسسة العامة للتقاعد، هيئة الهلال الأحمر السعودي، معهد الإدارة العامة، الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، الهيئة العامة للغذاء والدواء، وغيرها. **المؤسسات الخيرية ذات الأصول الوقفية:** مثل: مؤسسة الملك فيصل الخيرية، مؤسسة العنود الخيرية، مؤسسة الملك خالد الخيرية. **المؤسسات الوقفية:** من أبرز الأمثلة للمؤسسات الوقفية في المملكة: وقف الملك عبد العزيز (أوقاف الحرمين)، مؤسسة الشيخ سليمان الراجحي الخيرية، أوقاف الشيخ صالح الراجحي، وقف نماء المنورة. **الجهات الوقفية ذات الطبيعة الخاصة:** هناك أنواع محددة من الأوقاف تم تخصيصها برعاية فريدة إما بالنظر لأهميتها أو بالنظر إلى طبيعتها الخاصة وأبرز هذه الأوقاف التي أفردت له عناية كبيرة هو المكتبات الوقفية، مثل: مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية وهو مشروع حكومي سعودي، صدرت الموافقة على إنشائه في 9 شعبان 1436هـ، ويهدف للمحافظة على المكتبات الوقفية وخدمتها وإتاحتها للعامة. ومن الجهات الراعية للأوقاف النوعية ذات الطبيعة الخاصة يأتي صندوق الوقف الصحي والذي يمثل أول صندوق وقفي صحي مستقل في السعودية وهو شريك استراتيجي مع وزارة الصحة، وقد تأسس بقرار مجلس الوزراء في فبراير 2008، و يهدف إلى إشراك المجتمع في تحقيق تنمية صحية. **ويمكن تلخيص يلي أبرز الممارسات فيما يتعلق بإعفاء الوقف من الزكاة والضرائب والرسوم:** **المغرب:** تعفى الأوقاف العامة، فيما يخص جميع تصرفاتها أو أعمالها أو عملياتها وكذا الدخول المرتبطة بها من كل ضريبة أو رسم أو أي اقتطاع ضريبي آخر يكون له طابع وطني أو محلي"[101]. **الجزائر:** "تستفيد السلطة المكلفة بالأوقاف من دفع الثمن بالدينار الرمزي للقطع الأرضية التي تشيد فوقها المساجد إذا كانت هذه القطع من الأملاك الوطنية. تعفى الأملاك الوقفية العامة من رسم التسجيل والضرائب والرسوم الأخرى لكونها عملا من أعمال البر والخير"[102]. **السنغال:** "المستأجر هو المسؤول عن جميع الضرائب والرسوم التي يخضع لها قانونًا. النظام الضريبي للأوقاف العامة المعمول بها هو النظام الذي تنص عليه أحكام قانون الضرائب العام. يجوز إعفاء الواردات من المواد والمعدات التي يُقصد بها تحقيق الأوقاف المعترف بأنها ذات منفعة عامة، من الرسوم الجمركية. يجوز بموجب مرسوم الاعتراف بأن الأوقاف ذات مصلحة عامة، بناءً على طلب المانح، خلال فترة حياته أو بناء على طلب مدير الأوقاف إلى الهيئة العليا للأوقاف. وقد حدد مرسوم الاعتراف بالمنفعة العامة شروط الإدارة والمراقبة اللازمة للاستفادة من مزايا النظام الضريبي، ومن الامتيازات التي تمنحها القوانين والانظمة لنشاط يُعترف به كمنفعة عامة. وتحدد المراسيم الشروط العامة وطرق الاعتراف بالأوقاف ذات المنفعة العامة"[103]. **السودان:** "تعفى أموال الأوقاف القومية واستثماراتها العقارية والصناعية والتجارية والزراعية والخدمية من كافة الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة وعلى وجه الخصوص: (أ) الضرائب بأنواعها بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة؛ (ب) الرسوم الأُخرى؛ (ج) رسوم التقاضي؛ (د) رسوم تسجيل الأراضي ورسوم المساحة وأي رسوم قومية أخرى؛ (هـ) ضريبة أرباح الأعمال"[104]. اندونيسيا: "في سياق تنفيذ واجبات هيئة الأوقاف الإندونيسية يجب على الحكومة مساعدة التمويل التشغيلي للهيئة"[105].

(101)- المادتان 87 و151 من الظهير الشريف رقم 1.09.236 الصادر في 8 ربيع الأول 1431 (23 فبراير 2010) المتعلق بمدونة الأوقاف (المغربية) كما تم تغييره وتتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.19.46 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1440هـ (فاتح مارس 2019م).
(102)- المادتان 43 و44 من القانون رقم 91-10 الصادر في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف الجزائرية.
(103)- المواد 47 و61 و62 من القانون رقم. 2015-11 لتاريخ 06 مايو 2015 بخصوص الأوقاف بالسنغال.
(104)- الفصل السادس من قانون ديوان الأوقاف القومية الإسلامية بالسودان لسنة 2008.
(105) - المادة 59 من قانون جمهورية إندونيسيا رقم 41 لسنة 2004م بشأن الأوقاف.

البيان	الإجابة
	الشارقة: "تعفى الأوقاف الخيرية من أي ضرائب ورسوم محلية. يعفى الواقف في الوقف الخيري من أي رسوم تتعلق بالوقف او التغيير فيه وفي مصاريفه وفي شروطه واستبداله أو تسجيل ذلك"[106]. **دبي:** "يُعفى الوقف الخيري والحصّة الخيريّة من الوقف المشترك من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها، بما في ذلك رسوم التقاضي"[107]. **قطر:** "مع مراعاة أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (40) لسنة 2002، تعفى الأوقاف من جميع الرسوم والضرائب، كما يعفى الواقف من أي رسوم تتعلق بالإشهاد أو تسجيل الوقف. كما تعفى الدعاوى التي ترفعها الوزارة وفقاً لأحكام هذا القانون من الرسوم القضائية"[108]. **الأردن:** "تعفى الأوقاف الإسلامية الخيرية والمعاملات الخاصة أو المتعلقة بها من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف أنواعها. ويشمل ذلك ما تشتريه الوزارة من أراض وعقارات. كما تعفى الدعاوى التي تقيمها على الغير من الرسوم والطوابع. يستثنى من هذا الإعفاء: أ-الضرائب والرسوم والطوابع التي تتحقق على الأبنية الوقفية التي ينشئها الغير على أراضي الوقف إذا أجرت، وتستوفى منهم خلال مدة سريان الإجارة؛ ب-العقارات التي يوقفها المحسنون وقفا خيريا ويشترطون استغلالها أو الانتفاع بها من قبلهم لمدة محددة، وتستوفى هذه الضرائب والرسوم والطوابع منهم خلال مدة استغلالهم لتلك العقارات"[109]. **استراليا:** "من دون تحديد ما يشكل الغرض من التنمية الاجتماعية والصالح العام، فإن غرض التنمية الاجتماعية والصالح العام يشمل تقديم المساعدة اللازمة في إعادة بناء الأصول، أو إصلاحها، أو تأمينها بعد وقوع كارثةٍ ما إذا كانت إعادة البناء أو الإصلاح أو التأمين ستؤدي إلى تعزيز تحقيق أغراض كيان واحد أو أكثر مُعفى من الضرائب، أو يساعد في تحقيقها (في إطار المعنى الوارد في قانون تقدير ضريبة الدخل لعام 1997)"[110]. **بريطانيا 2011:** "(1) لا يجوز الإفصاح عن معلومات الإيرادات والجمارك بموجب المادة 54(1) إلا إذا كانت تتعلق بمؤسسة أو بموجب تعهد أو هيئة تقع في فقرة واحدة (أو أكثر) من الفقرات التالية: .....؛ ج. مؤسسة تم تقديم مُطالبة للإعفاء الضريبي من خلالها أو بشأنها في أي وقت؛ ..... يُقصد بعبارة "المطالبة بالإعفاء الضريبي": أ. مطالبة بالإعفاء بموجب المادة 505 (1) من قانون ضرائب الدخل والشركات لعام 1988، ب. مطالبة بالإعفاء بموجب المادة 10 من قانون ضرائب الدخل لعام 2007، أو ج. مطالبة بالإعفاء بموجب المادة 11 من قانون ضرائب الشركات لعام 2010، إذا لم تكن هناك مطالبة بالإعفاء بموجب القسم 475 أو 476 أو 477 (سبل الانتصاف للهيئات ومؤسسات البحث العلمي المؤهلة)، أو مطالبة قُدمت بموجب المادة 490 أو 491 (تطبيق الإعفاءات على الهيئات ومؤسسات البحث العلمي المؤهلة)"[111]. وتقرر الفقرة (6) أن من امتيازات الوقف عدم جواز إدخاله في تفليسة الواقف أو الموقوف عليه، وذلك تماشيا مع ما تنص عليه المادة (الحادية والعشرون) القاضية بأن حقوق المستفيدين في الوقف تكون في الريع وليس في أصل الوقف. وتقرر الفقرة (7) امتياز الوقف في حالة وجود غبن في تعاقداته، أي: الغبن الفاحش، وليس الغبن اليسير الذي يعفى عن مثله، والأصل أنه لا يعتد بالغبن الفاحش بدون وجود تغرير أدى إلى هذا الغبن الفاحش، لكن المادة تقرر استثناء مال الوقف من هذا الأصل، وأن الغبن الفاحش يعتد به ويعدل العقد أو يفسخ وإن لم يكن ثم تغرير أدى إلى هذا الغبن. ولا يعتد هذا الفقه بالغبن الفاحش إلا إذا اقترن به تغرير. والتغرير، أي: التدليس، وهو قريب المعنى من الاستغلال. حيث يلجأ المدلس إلى حيلة تعمى المتعاقد على الحقيقة فيضل ويتعاقد على غير هدى، وهو من قوادح وعيوب الإرادة. (ينظر: مصادر الحق لعبد الرازق السنهوري 151/2، 152، المادة 356 من مجلة الأحكام العدلية، والمادة 300 من مرشد الحيران).

(106)- المادة 56 من القانون رقم 8 لسنة 2018م في شأن الوقف في إمارة الشارقة.
(107)- المادة 35 من القانون رقم 14 لسنة 2017م بشأن تنظيم الوقف والهبة في إمارة دبي.
(108)- لمادة 28 من القانون رقم 8 لسنة 1996 بشأن الوقف في قطر، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 6 لسنة 2015م، وبموجب المرسوم بقانون رقم 35 لسنة 2006م.
(109)- المادة 11 من قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالأردن رقم 32 لسنة 2001م.
(110)- المادة 15 من قانون المؤسسات الخيرية بأستراليا رقم 100 لسنة 2013م.
(111)- البند 55 من قانون الجمعيات الخيرية ببريطانيا لعام 2011م.

البيان	الإجابة
فترة الطرح لاستطلاع آراء العموم	30 يومًا. الإعفاء من النشر المسبق (قدم الأساس المنطقي.) أخرى (قدم المدة والأساس المنطقي.)

البيان	الإجابة
ما هي الفوائد المترتبة على المُقترح؟ يتم تحديد جميع الفوائد (أو العوائد المالية) المحتملة كنتيجة للاقتراح التنظيمي. يقدم وصفًا تفصيليًا/ موجزًا بحسب الأحوال للفوائد (أو العوائد المالية) المحددة، بما في ذلك أي معلومات متاحة بما في ذلك: • فوائد الصحة والسلامة: هل ستكون هناك أي فوائد للصحة العامة؛ صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات؛ سلامة المنتج أو حماية المستهلك؛ الصحة والسلامة المهنية؟ • الفوائد التي تعود على الاقتصاد والأعمال والتجارة: هل ستكون هناك أي مزايا للاقتصاد (الوطني والإقليمي) ،والتجارة (الوطنية والدولية)، والأعمال التجارية، والمنافسة ،والوظائف، وتنقل العمالة، وما إلى ذلك؟ • الفوائد التي تعود على المجتمع والثقافة: هل ستكون هناك أي فوائد لأسلوب حياة الإنسان، أو الثقافة، أو المجتمع، أو الأنظمة السياسية، أو الرفاهية، أو الحقوق الشخصية وحقوق الملكية؟ • الفوائد على الأمن العام: هل ستكون هناك أي مزايا للسلامة والأمن الوطني، والنقل وسلامة السفر،	يترتب على هذا المقترح تنظيم أحكام عقد الوقف لتحصيل المقصد الشرعي منه في التنمية الاقتصادية. فالوقف بمفهومه الاقتصادي، يمكن تعريفه على أنه تحويل الأموال والموارد الأخرى واستثمارها في الأصول المنتجة والمحتملة التي تولد إيرادات للاستهلاك المستقبلي من قبل الأفراد أو المجتمع ككل. لذلك فإن الوقف هو مزيج بين فعل الادخار وعملية الاستثمار. فهو يعمل عن طريق إخراج بعض الموارد من الاستهلاك ووضعها في نفس الوقت في شكل أصول إنتاجية تزيد من تراكم رأس المال في الاقتصاد، أي إن الوقف يعني التضحية بفرصة استهلاك حالية لغرض خير لتوفير الدخل والخدمات للمجتمع والأجيال القادمة. ومن ثم فإن أصول الوقف ستزداد باستمرار وفي نفس الوقت لا يجوز لها التراجع بسبب حظر استهلاك أصول الوقف أو تركها معطلة بفعل أو إهمال أو تجاوز. فالوقف ليس مجرد استثمار، بل هو استثمار تراكمي ومتزايد. ويدعم ذلك التطور التاريخي للأراضي الإسلامية حيث قدرت مساحة الأوقاف بأكثر من ثلث الأراضي الزراعية في عدة دول منها تركيا والمغرب ومصر وسوريا. ويمكن تفسير مساهمات المقترح في التنمية الاقتصادية، من جهة كونه ينظم عقد الوقف بالنظر إلى حجم تعاملات الأوقاف، وأنواع الأصول الموقوفة المتنوعة والتي تعم جميع أنواع الأموال. ويمكن بشكل عام أن نتلمس الفوائد والعوائد المالية، وكذا الفوائد التي تعود على الاقتصاد والأعمال والتجارة، وأثر المقترح كذلك على التجارة الوطنية والأعمال التجارية والمنافسة والوظائف، وكذا الفوائد التي تعود على المجتمع ونحو ذلك بالنظر إلى تحليل واقع القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية الذي تكتنفه صعوبة بالغة، في ظل عدم توافر قاعدة بيانات رسمية، وندرة الدراسات العلمية التي تغطي هذا الجانب للإفادة منها والاستناد إليها في تحليل القطاع. سيتم تقسيم الأعيان الوقفية محل الفحص إلى نوعين أحدها الأوقاف العامة والاخر أوقاف الأفراد في بعض مناطق المملكة وبيانها على النحو التالي: **أولا: أعيان الأوقاف العامة:** وفقا للتقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف (٢٠١٨) يبلغ إجمالي عدد أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة قرابة (٢٩.٥٠٧) وقفاً مصنفة كالتالي:

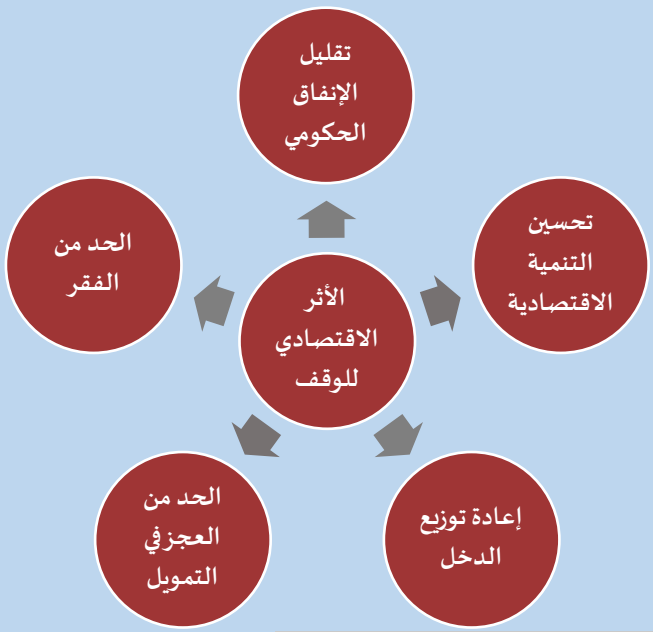

محلات تجارية	١٧٤٩
وحدات سكنية	٣٣٠
شقق	١٠١٢
أراضي سكنية	٣٨٠٣
أراضي زراعية	٢٢٦١٣

وكما يبدو من الشكل التالي، فإن غالبية أعيان الأوقاف تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف هي أراض زراعية (٧٧٪)، تليها الأراضي السكنية (١٣٪)، ثم المحلات التجارية، ثم الشقق.

البيان	الإجابة

والنشاط الإجرامي أو الشرطة، وحالات الطوارئ والكوارث، وسلامة الأسرة والمنزل، والأمن المالي، والأمن السيبراني؟

المدخرات الحكومية: هل ستكون هناك أي فوائد (مدخرات) للدولة؟

تخفيضات التكلفة الإدارية للأعمال: هل سيكون هناك أي انخفاض في التكاليف الإدارية للأعمال (بغض النظر عن حجم الأعمال)؟

تخفيضات التكاليف الإدارية للشركات الصغيرة: هل سيكون هناك أي تخفيض في التكاليف الإدارية للشركات الصغيرة؟

الفوائد البيئية: هل ستكون هناك أي فوائد أو أضرار بيئية؟

هل ستكون هناك أي مزايا أخرى غير مدرجة أعلاه؟ (يتم ذكرها.)

ما هي السلبيات والإيجابيات المتعلقة بطرح المشروع؟

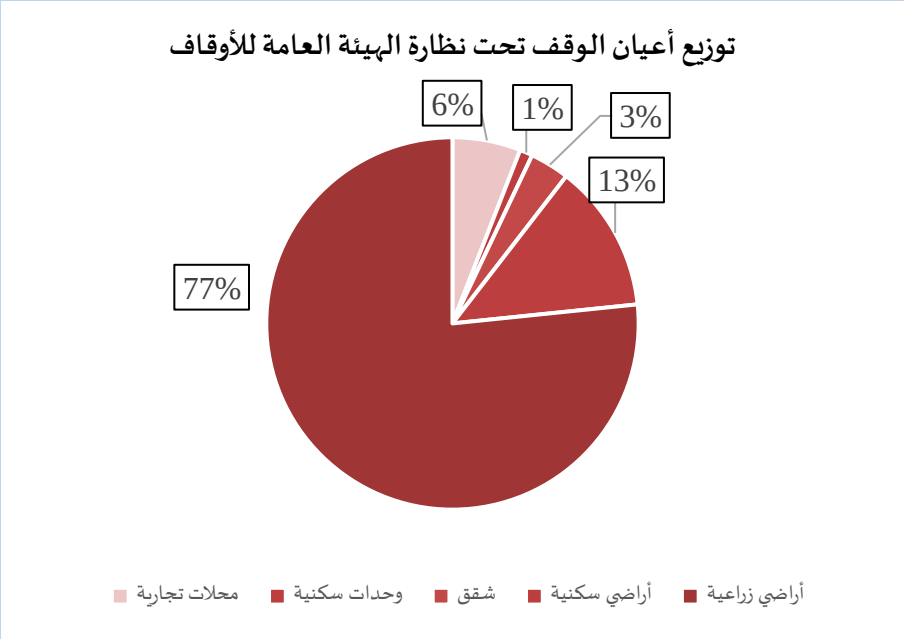

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف، ٢٠١٨.

ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لأعيان الأوقاف تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف.

أعيان الأوقاف تحت نظارة الهيئة العامة للأوقاف

	أراضي زراعية	أراضي سكنية	شقق	وحدات سكنية	محلات تجارية	الإجمالي
الرياض	١٠٥	٨٦	١٧٦	٩٣	١٧٤	٦٣٤
مكة المكرمة	٧٨٧	١٦١	٤١٠	٧٣	٦٩١	٢١٢٢
المدينة المنورة	٦٩	٥٤	٢٥١	٨٠	٤٢٢	٨٧٦
القصيم	٧٤	٦٣٥	٦	٣٠	٧٤	٨١٩
المنطقة الشرقية	٢٦٤	٣٥	١١	١١	٧٣	٣٩٤
عسير	١٥٠٨٢	٧٤	٥٠	٩	٦٨	١٥٢٨٣
تبوك	٠	٠	٠	٢	٠	٢
حائل	٠	١٤٣٢	١٢	٣	١٦	١٤٦٣
الحدود الشمالية	٠	٠	٠	٤	٠	٤
جازان	٤١٥٨	١١٥٥	٠	١	١٢٤	٥٤٣٨
نجران	٤٨	١٣٩	٩٦	٥	٦٩	٣٥٧
الباحة	٢٠٢٦	٢٤	٠	١٧	٢٦	٢٠٩٣
الجوف	٠	٨	٠	٢	١٢	٢٢

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف، ٢٠١٨.

البيان	الإجابة

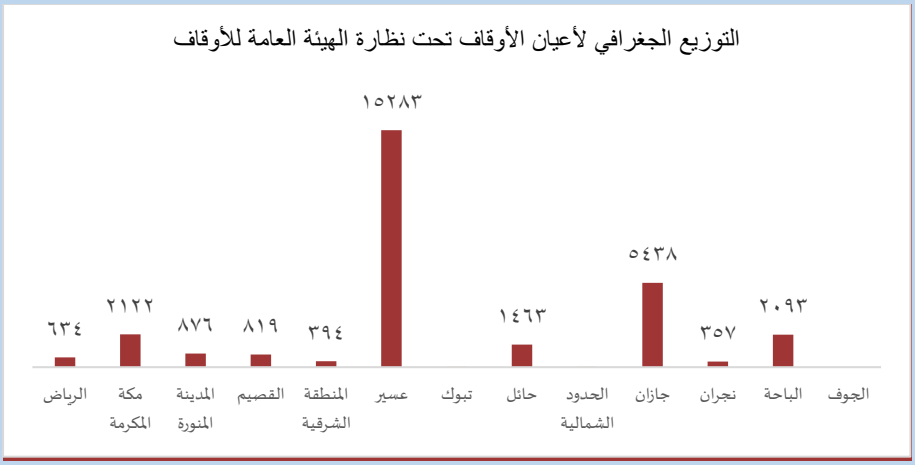

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف، ٢٠١٨.

كما أنه ينبغي المقترح ينظم القطاع الوقفي بما يحقق أعلى فائدة ممكنة من عائدات الأوقاف العامة في المملكة التي تعاني من انخفاض كبير إذا ما قورنت بقيمة الأصول

يقدر حجم قطاع الأوقاف في المملكة بنحو ٥٤ مليار ريال سعودي، وقد بلغت قيمة الأوقاف العامة التي تديرها الهيئة العامة للأوقاف ١٤ مليار سعودي، بينما بلغت قيمة الأوقاف التي تديرها جهات أخرى ٤٠ مليار سعودي، ويمثل العقار ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي الأوقاف العامة، فيما بلغ حجم عائداتها السنوية ٣٢٥ مليون ريال سعودي.

وتعد هذه النسبة ضئيلة إذ لم تمثل العائدات سوى ٢.٣٪ من مجموع القيمة التقديرية للأوقاف التي باتت تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف.

أما فيما يتعلق بالصرف من العائدات المتحققة من الأوقاف التي تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف، اتضح صرف ١٣.١٪ منها في المجالات المستهدفة، فيما أعيد استثمار النسبة الأكبر منها ٨٦.٩٪، وذلك بهدف تنمية الموارد الوقفية.

ومن أبرز النتائج التي تم استخلاصها عن واقع الأوقاف العامة الخاضعة لإشراف الجهات الحكومية في المملكة، هو ضعف حجمها مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي، حيث لم تتجاوز نسبة إسهام القطاع غير الربحي إلى إجمالي الناتج المحلي ٠.٣٪، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٪، وذلك بحسب رؤية ٢٠٣٠، والتي تستهدف رفع نسبة إسهام القطاع غير الربحي ليصل إلى ٥٪ بحلول ٢٠٣٠.

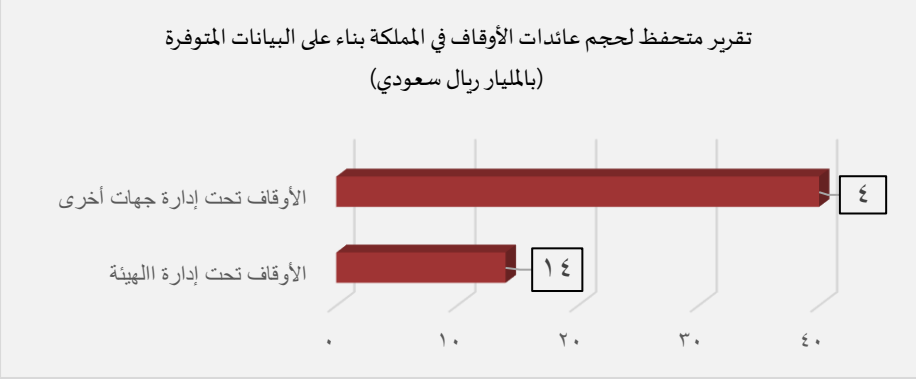

المصدر: عبد الله بن محسن النمري، نظام الهيئة العامة للأوقاف ودورها المرتقب. المؤتمر الإسلامي للأوقاف- الدورة الأولى- مكة المكرمة- ١٧-١٩ محرم ١٤٣٨ هـ.

- المقترح يحفز على توجيه القطاع الوقفي إلى تنويع جهات الصرف بما يعود على لتنمية وعلى القطاعات الحكومية والتجارية والصناعية والتعليمية والصحية ونحوها بالنمو والازدهار، فقد أظهرت نتائج دراسة ميدانية مسحية شملت أكثر من ٦٠ جهة ومؤسسة وكيانا وقفيا مانحا في مختلف مناطق ومدن ومحافظات المملكة العربية السعودية، المجالات التي تدعمها مجموع مؤسسات القطاع الوقفي في المملكة فعليا – وحتى وقت إعداد التقرير-وهي إجمالاً:

البيان	الإجابة

بدراسة معظم المجالات الوقفية للصرف اتضح ضآلة حجم المصارف المتنوعة في مقابل مصارف طباعة المصحف وتعليم الأحكام وحفر آبار وخدمة الحجاج وغيرها، فعلى الرغم من اتفاقها ومضمون الوقف إلا أن الاقتصار عليها يقلل العائد منها خاصة في ظل الظروف الحالية. فقد ظهرت أغراض للصرف في أوجه خير معاصرة مثل بناء التكنولوجيا وإنشاء الجامعات وتقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارية والتي لم تكن موجودة في عصر ازدهار الوقف ولا يوقف عليها أحد الآن.

وعليه فإن تركيز مصارف الأوقاف على الاحتياجات الدينية والاجتماعية وعدم شمولها لقطاعات عامة أخرى يحد من تأثير الوقف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا سبيل لتحقيق سبل الصرف الأمثل لريع الأوقاف إلا بإجراء الدراسات اللازمة للنهوض بهذا الجانب لقياس الاحتياج وتوزيع الصرف وإن أتينا للمقارنة بإحدى الدول محل الدراسة من ناحية دراسة آلية توجيه مجالات الصرف الأمثل للأوقاف فإن إجمالي ما تنفقه جامعة أمريكية واحدة على البحث العلمي يفوق ما تنفقه الدول العربية مجتمعة، وذلك لتوجيه مجالات الصرف حسب أهميتها، حيث يتميز الصرف في المؤسسات الخيرية الغربية بأنه منظم ويتم بشكل يعطى أثره بشكل جيد في تحقيق الرفاهية وإعانة الفقراء والمحرومين، ونظراً لكبر حجم العطاء من ناحية، وللعطاء في الداخل والخارج دون تفرقة، ويتم الصرف على جميع الأغراض مع تفاوت نسبتها بحسب أهميتها، فمن التبرعات الجارية حصلت المنظمات الدينية على أكبر نسبة من التبرعات الخيرية الجارية 35.5%، تأتى بعدها المؤسسات التعليمية بنسبة 13.6%، والمنظمات التي تعمل في مجال الخدمات الإنسانية 77%، أما من المؤسسات المانحة فحاز التعليم على أكبر نسبة 24.5% والخدمات الإنسانية على نسبة 25.6%.

المقترح يعود ينظم ويحوكم عمليات استثمار الأوقاف بما يعود بالنمو على الأوقاف ومن ثم قطاع الاستثمار في الدولة بشكل عام، والأصل أن مسؤولية استثمار الوقف موكلة إلى ناظره أو مجلس نظارته وفق شرط الواقف مع استصحاب مصلحة المستفيدين من الوقف وتقديم استدامة الوقف على استثماره. إلا أنه يحدث أن يخلو الوقف من ناظر عليه أو توكل نظارته أو إدارته إلى الهيئة العامة للأوقاف، وعليه تتولى الهيئة العامة للأوقاف استثمار الأوقاف مع الالتزام بشرط الواقف، وعدم الإضرار بالمستفيدين من الوقف [112]

إن الواقع العملي لاستثمار الأوقاف يسفر عن قصور كبير في هذا الجانب وعدم تفعيله بالشكل اللازم لتحصيل أكبر نفع من الأوقاف لمصلحة المستفيدين منها، إنما ينصب الاهتمام على المحافظة على أصل الوقف من الهلاك دون السعي الحثيث لإيجاد أدوات استثمارية للتوسع في الوقف وزيادة الريع، فحجم الأصول الموقوفة لا يتناسب مع عوائدها نظرا لضعف الجانب الاستثماري والذي يمكن أن يرجع ضعفه إلى عدة عوامل لعل أهمها يتمثل في نوع الأصل الموقوف غير المستغل، كالعقارات، والأرصدة المالية، الخ. إضافة إلى غياب إستراتيجيات الاستثمار المسؤول والمستدام الذي يحافظ على الأصول الوقفية ويعمل على تنميتها ويقلل من مخاطر التركز جغرافيا أو على مستوى المنتج. فقد تركزت استثمارات الأوقاف في قطاعات معينة مع عدم وجود خطط واضحة لرفع كفاءة محفظة الأصول مع ضعف مشاركة الأوقاف في الأنشطة الاقتصادية بما يمكنها من الاستدامة وتحقيق الأثر الاجتماعي

كما أن طول وتعدد الإجراءات الإدارية للحصول على أذونات البيع والشراء والرهن بين الأوقاف العينية والأوقاف الاستثمارية والذي من شأنه تفويت فرص استثمارية متميزة على الوقف إذ إن الاستثمار في جزء منه سباق مع الوقت لاقتناص الفرص.

(112) نظام الهيئة العامة للأوقاف، المادة (15)

البيان	الإجابة

الصناديق الاستثمارية الوقفية:

ولا يمكن الحديث عن استثمار الأوقاف دون التطرق إلى الصناديق الاستثمارية الوقفية إذ تعتبر تلك الصناديق أحدث أشكال الاستثمار في الأوقاف وأكبر مجال واعد فيه.

وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي التي تصدر صناديق استثمار وقفية، وهو ما حدث في نوفمبر ٢٠١٨م عندما أطلقت الهيئة العامة للأوقاف، أولى مبادراتها التنموية المتمثلة في مشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية بالتعاون مع هيئة السوق المالية.

ويبلغ عدد الصناديق الاستثمارية الوقفية التي تم ترخيصها من قبل الهيئة العامة للأوقاف منذ نهاية عام ٢٠١٨ سبع صناديق وقفية تحت مظلة ثلاث شركات وقفية استثمارية، تستحوذ شركة الإنماء للاستثمار على خمس صناديق منها سبقت الإشارة إليها في القسم السابق من هذا التقرير.

❖ **تقييم أداء الصناديق الاستثمارية الوقفية المرخصة بالمملكة العربية السعودية:**

يتضح من التقارير الربع السنوية الصادرة حول أداء الصناديق التي استثمرت في صندوق الإنماء بمختلف فئاتها، فقد تم توزيعها على صناديق الاستثمار العقاري، والصكوك، وعقود المرابحة، وصناديق الاستثمار التقليدية. ولم تكن هناك مشكلة في الاحتفاظ بمبلغ نقدي صغير لأن الصناديق لم تكن بحاجة إلى الاحتفاظ بمبلغ نقدي كبير بسبب عدم وجود سياسة استرداد قبل تاريخ استحقاق الصندوق.[113]

التوزيع المتوقع لاستثمارات الصندوق وفقا للأصول الاستثمارية في إنماء

فئات الأصول	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الأسهم (وتشمل أسهم الشركات المدرجة والطروحات الأولية وحقوق الأولوية والطروحات المتبقية)	٪٠	٪٣٠
صفقات المرابحة وصناديق المرابحة واستثمارات في أسواق النقد	٪٠	٪١٠٠
الصكوك وصناديق الصكوك وأي إصدارات مدرة للدخل الثابت	٪٠	٪٦٠
صناديق المؤشرات المتداولة	٪٠	٪٤٠
أصول وصناديق عقارية مدرة للدخل (تشمل صناديق الاستثمار العقارية المتداولة)	٪٠	٪٨٠
استثمارات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء (مباشرة) أو من خلال الصناديق	٪٠	٪٣٠

المصدر: تقرير الإنماء للاستثمار، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

لقد زادت الأصول المستثمرة في الصناديق الأربعة لشركة إنماء للاستثمار بشكل مطرد. ومع ذلك، بعد عام من الإصدار الأول، لم يصل حجم الأصول المستثمرة إلى المستوى المتوقع والمطلوب لدولة مثل المملكة العربية السعودية ذات مستوى دخل مرتفع.

اسم الصندوق	تاريخ التأسيس	الأصول تحت الإدارة (بالمليون ريال)	المستفيد	نوع الوقف
صندوق الإنماء وريف النقدي	١ نوفمبر ٢٠١٨	٥٤.٥	مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي (وريف الخيرية)	رعاية صحية
صندوق الإنماء الوقفي لرعاية الأيتام	٢١ يوليو ٢٠١٩	١٠.٣	مؤسسة إخاء الخيرية لرعاية الأيتام	رعاية أيتام
صندوق الإنماء عناية الوقفي	١٥ سبتمبر ٢٠١٩	١٠	الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى (عناية)	رعاية صحية
صندوق الإنماء الوقفي للمساجد	١ سبتمبر ٢٠١٩	١٠	جمعية العناية بمساجد الطرق	مساجد الطرق

يرجع صغر حجم الأصول المستثمرة في الصناديق إلى الأسباب التالية:

- نقص الوعي بجواز الوقف النقدي من المؤسسات والأفراد، أو عدم معرفة مزاياه.

) Ahmad Alnagar. Op.cite.113)

البيان	الإجابة
	– لا يتم تخصيص موارد كافية من المصدر للترويج للصندوق للشركات والأفراد. حيث يبلغ الحد الأدنى للاشتراك الأولي في الصندوق ١٠٠٠ ريال سعودي (٢٦٦.٥٦ دولارًا أمريكيًا) وللاشتراك الإضافي هو ١٠٠ ريال سعودي (٢٦.٦٦ دولارًا أمريكيًا) فقط - تعتبر هذه قيمًا قابلة للتطبيق للأفراد بل ويمكن تحملها بشكل أكبر للشركات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية. – العديد من المؤسسات الخيرية في المملكة غير مؤهلة لمثل هذه الإصدارات. فقد تقدمت أكثر من ٣٠ منظمة خيرية لتأسيس صناديق وقفية، إلا أنه لم تف إلا أربع منها فقط بمتطلبات الإصدار. أما المنظمات الأخرى فرفضت لأنها غير مؤهلة من حيث قواعد الحوكمة والإجراءات والسياسات المالية والإدارية.[114] **وقد عالج النظام المقترح أبرز التحديات التي تواجه الصناديق الاستثمارية الوقفية وأحال إلى اللوائح بعضها لطبيعة موضوعه، ومن هذه الإشكالات:** – إشكالات في إجراءات تأسيس الصناديق الوقفية، كالاشتراطات التي تطلبها هيئة السوق من المستثمرين الأفراد، – وكذلك تطبيق اشتراطات الصناديق الاستثمارية على الصناديق الوقفية دون مراعاة ضرورة الحث على الوقف سواء على الواقف أو مدير الصندوق أو غيرهما، وكذلك ضعف الوعي بهذا المجال من الأوقاف، ومن التحديات -كذلك- **من الإشكالات الشرعية المتعلقة بالصناديق الاستثمارية الوقفية التي عالجها النظام المقترح:** – اقتطاع الاحتياطي لتحقيق موازنة للأرباح السنوية وتعارضه مع كون الغلة حقاً للموقوف عليه. – طريقة التعامل مع الزيادة الرأسمالية للوحدة باعتبارها أصلا موقوفاً أو من الغلة. – تحديد الأصل الموقوف في الصناديق الاستثمارية الوقفية هل هو النقد أو الوحدة الاستثمارية. – كون مجلس إدارة الصندوق هو ناظر الوقف في الصناديق الاستثمارية الوقفية، مع أن الأصل أنه يعين شرعاً من قبل الواقف. – عدم تمتع الصندوق بشخصية اعتبارية مستقلة كالشركات المساهمة، مع أن ذلك من خصائص الوقف. – عدم إتاحة الوقف المؤقت في الصناديق مع إجازة قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمعيار الشرعي له، وكيفية قبول مدير الصندوق للاشتراكات العينية إذا كانت موقوفة مسبقاً. **<u>وقد عالج النظام المقترح كل هذه المعوقات وأحال للوائح التفاصيل الإجرائية.</u>** **وبالنظر إلى البيئة التشغيلية للقطاع غير الربحي بشكل عالم يتضح بشكل جلي الفوائد والعوائد الكبيرة التي تعود على الدولة والقطاعات المختلفة والأفراد نتيجة لهذا المقترح الذي ينظم قطاع الأوقاف** **ويمكن إيجاز واقع القطاع غير الربحي في العرض التالي:** بناء على دراسة صادرة عن مؤسسة الملك خالد بعنوان "أفاق القطاع غير الربحي"، عام ٢٠١٨ والتي أفادت بأن عدد المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية يقدر بحوالي (٢٥٩٨) منظمة، بعد رصد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجامعات والمستشفيات غير الربحية والجمعيات التعاونية، والغرف التجارية، والهيئات المهنية وغيرها من الكيانات غير الربحية، ولعل أبرز ما يتسم به القطاع غير الرباحي من واقع المسح الذي أجرته الدراسة ما يلي: - يبدو بوضوح تراجع موقع المملكة في عدد المنظمات مقابل السكان، حيث توجد منظمة واحدة لكل ١٠٠٠٠ من السكان في المملكة.

) Ibid.114)

البيان	الإجابة

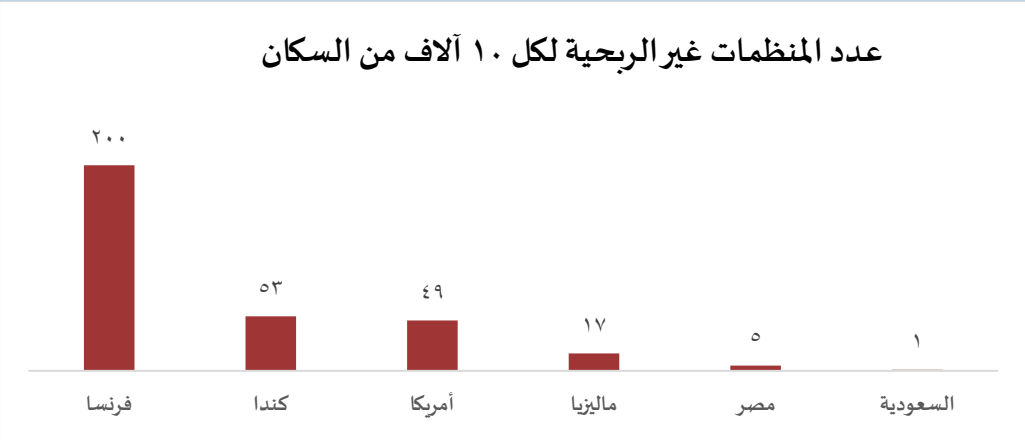

تمركزت النسبة الأكبر من المنظمات غير الربحية في مناطق الرياض، مكة المكرمة عسير مقارنة بمناطق المملكة الأخرى، حيث ضمت المناطق الثلاثة، ٥١.٨٦٪ من مجمل عدد المنظمات في أنحاء المملكة.

المنطقة	النسبة المئوية
الرياض	%23.4
مكة المكرمة	٪١٧.٥
عسير	٪١٠.٩٦

كما يعد القطاع غير الربحي بالمملكة القطاع الأكثر توليدا للوظائف اللائقة في المملكة؛ حيث تتسم وظائف القطاع غير الربحي في المملكة بأنها وظائف لائقة، ذات أجور أفضل من القطاع الخاص، وساعات عمل أكثر قبولا، كما يعد القطاع أكثر توازنا في توظيف الجنسين، حيث توظف منظمات القطاع غير الربحي ٤٦.٠٣٨ عامل وعاملة على الأقل، وبالنظر إلى نوعية الوظائف نجد أن متوسط الأجور في القطاع غير الربحي يبلغ ٥.٣٢٣٪ ريال، وهو أفضل من نظيره في القطاع الخاص البالغ ٤.٤٥٥ ريال، كما إن القطاع غير الربحي هو أكثر قطاعات الدولة توازنا في توظيف الجنسين، حيث يشكل الإناث ما نسبته ٤٢.٨٪ من العاملين في القطاع غير الربحي، ما يعتبر نسبة متفوقة مقارنة ب ١٤.٩٪ لمشاركة إجمالي الإناث في سوق العمل، تعتمد الجمعيات الأهلية في إيراداتها بنسبة ٢٧٪ على الدعم الحكومي البالغ ٤٥٠ مليون ريال، وهو ما يتسق مع المعدلات العالمية، وبنسبة ٣٨٪ على التبرعات، وتخصص ٤٩٪ من انفاقها على المساعدات.

تأثير القطاع غير الربحي في عملية التنمية:

على الرغم مما تحقق في سبيل الارتقاء بعمل المؤسسات غير الربحية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا إن مساهمتها في عملية التنمية لا تزال غير مؤثرة، وهو ما يعود بصورة رئيسية لتمركز النسبة الأكبر منها حول الأنشطة الاجتماعية والدعوية، مع اهتمام أقل بالمجالات ذات الصلة بالعمل التنموي، فقد بلغ إجمالي نفقات المؤسسات غير الربحية في المملكة العربية السعودية (٧٥١٩٦٥٠) ريال سعودي، أنفقت النسبة الأكبر منها على الخدمات الاجتماعية، ومنظمات الدعوة والإرشاد الديني، بدا لافتا أن النسبة الأقل من الإنفاق جاءت على الصحة في المقام الأول ثم البيئة، كما بدا نصيب التعليم والأبحاث ضئيلا بشكل ملحوظ.

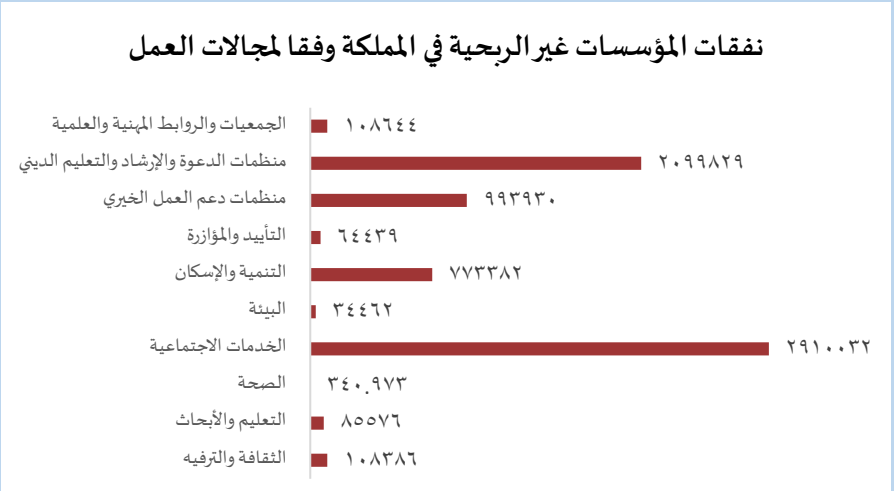

البيان	الإجابة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. مسح منشآت القطاع غير الربحي، ٢٠١٨.

أي إن الخدمات الاجتماعية ومنظمات الدعوة والإرشاد ومنظمات دعم العمل الخيري تمثل نفقاتها مجتمعة ٨٠٪ من مجمل نفقات المؤسسات غير الربحية في المملكة، وهو ما يظهرا غيابا واضحا للإنفاق على المؤسسات ذات الدور التنموي، وبدا واضحا إن نفقات المؤسسات المعنية بالتعليم والبحث العلمي لم تتجاوز نسبتها ١٪ من مجمل النفقات، كطلك الصحة التي لم تصل إلى ١٪.

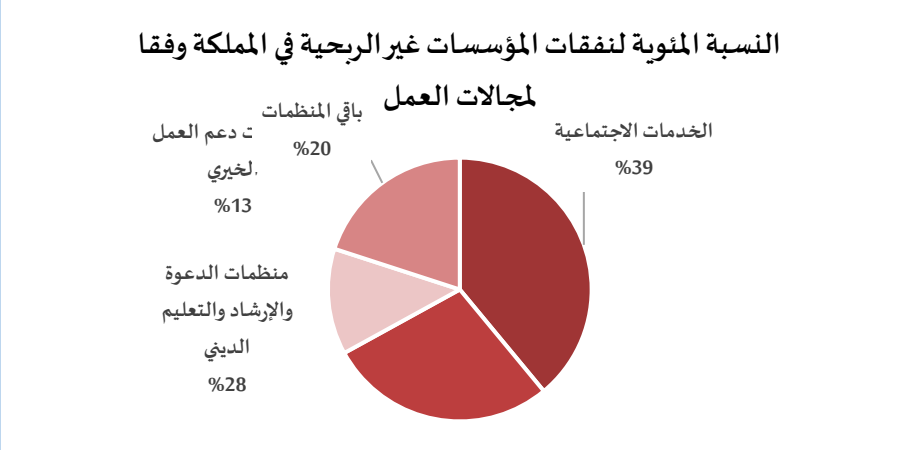

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. مسح منشآت القطاع غير الربحي، ٢٠١٨.

أيضا وفقا لنتائج مسح منشآت القطاع غير الربحي (٢٠١٨) والذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء، فقد فاقت الإيرادات الخاصة بالمؤسسات الربحية نفقاتها في المجل إلى حد كبير، حيث تجاوزت الزيادة نسبة ٩٣٪، وهو ما يوضحه الشكل التالي الذي يجمل نفقات المؤسسات الربحية خلال العام في (٧٥١٩٦٥٠) مقابل الإيرادات التي بلغت (٨٠٥٨٨٢٥).

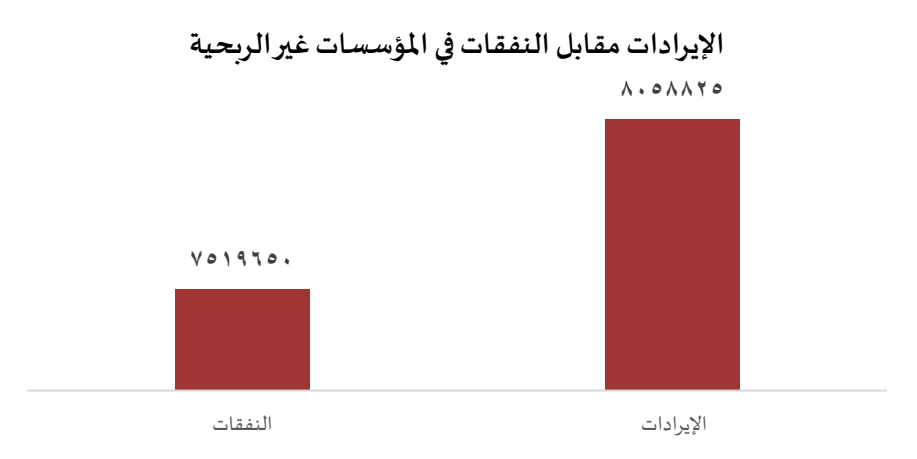

ويمكن الرجوع إلى الدراسة الموسعة حيث جرى فيها تفصيل مزيد لكثير من الجوانب التي قد تسهم في تشكيل رؤية أكثر استيعاباً لواقع القطاع غير الربحي، والتي نحسب أنها تمهد نسبياً للولوج في واقع القطاع الوقفي.

تقويم الآثار(5/2)

البيان	الإجابة
ما هي التكاليف المتوقعة على الدولة وعلى قطاعات الأعمال التجارية والصناعية والمستهلكين والمواطنين والمقيمين؟ ◄ يتم تقدير التكاليف الإجمالية المحتملة للدولة والأعمال التجارية والصناعية والمواطنين والمقيمين نتيجة الاقتراح التنظيمي بالريال السعودي . ◄ يتم احتساب إجمالي التكاليف المقدرة ويحدد المستوى المناسب (منخفض أو متوسط أو مرتفع) وفقًا لما هو مذكور أدناه. تقدير لا تُدرج ◄ التكاليف يكون على أساس سنوي مع ذكر السنة المقدر بناء عليها. تكاليف تطوير الاقتراح التنظيمي في التكاليف التي تتحملها الدولة. يتم تقديم ◄ المبررات لدعم التحليل. تذكر التكاليف على المواطنين، التكاليف التي ستتحملها الدولة، التكاليف على قطاع الأعمال ◄ والصناعة، التكاليف على المقيمين، التكاليف الأخرى ،مجموع التكاليف. يتم تقدير ◄ التكاليف بناء على النحو التالي: بدون تكاليف ◄ تكاليف. غير قابل للقياس ◄ للقياس. تكاليف مرتفعة (أكثر من عشرة ملايين ريال سنويًا) ◄ منخفضة (أقل من مليون ريال سنويًا.)تكاليف متوسطة (مليون إلى عشرة ملايين ريال سنويًا.)تكاليف	- لا ينبغي على صدور النظام المقترح تكاليف زائدة على الدولة، وإن كانت مادة إنشاء صندوق تنمية الأوقاف، تتضمن أن من موارد الصندوق المخصص المالي الذي تخصصه الدولة للصندوق، إلا أن لا يشكل التزاماً مالياً على الدولة. - لا ينبغي على قطاع الأعمال التجارية والصناعية المستهلكين والمواطنين والمقيمين تكاليف جراء إصدار هذا المقترح (بدون تكاليف).

تقويم الآثار(5/3)

البيان	الإجابة
هل يوجد أي تكاليف أخرى؟ من المهم ذكر المصلحة العامة من طرح المشروع ،ومدى الاستفادة التي ستعود على المجتمع من طرحه. تُحدد التكاليف الأخرى أو الآثار السلبية المحتملة الناشئة عن الاقتراح والتي لم يتم تحديدها أعلاه. يقدم وصفًا موجزًا للتكاليف أو الآثار السلبية المحتملة ،بما في ذلك أي معلومات نوعية داعمة متاحة على المجالات التالية: • الاقتصاد (الوطني والإقليمي)، والتجارة (الوطنية والدولية)، ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية ،والمنافسة، والوظائف، وتنقل العمالة. • المجتمع والثقافة (بما في ذلك أسلوب حياة المواطنين ،والثقافة، والمجتمع، والأنظمة السياسية، وحقوق الأفراد وحقوق الملكية.) • أي تكاليف أخرى غير قابلة للتحديد أو تأثيرات ضارة محتملة (تُذكر.) الصحة والسلامة الأمن والبيئة للمواطنين. • الفئات الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة، (ذوي الدخل المنخفض، مستحقي الإعانة.)	لا توجد تكاليف أخرى

تقويم الآثار (5/4)

البيان	الإجابة
ما هي المصلحة العامة من طرح المقترح؟ وهل يوجد دعم لأصحاب المصلحة وهل يوجد أي اعتراضات على طرح المقترح؟ ◄ يتم توضيح مستوى الدعم والمعارضة لأصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل القطاعات التجارية /الشركات التجارية، الجهات الحكومية الأخرى، والشركاء التجاريين الرئيسيين، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.) من الممكن أن يكون للمقترح دعم أو معارضة يرجى ◄ تقديم كلا الموقفين. ◄ من المهم وصف طبيعة أو مصدر الجدل والمواقف المتوقعة من أصحاب المصلحة. ◄ من المهم تضمين تفاصيل عن المشاورات التي جرت أو التي ستحدث في المستقبل، وأي قضايا متعلقة لم يتم حلها، ونقاط الخلاف، إلخ. ◄ يتم تصنيف دعم أصحاب المصلحة وفقًا لما يلي: ◄ لا يوجد. ◄ دعم منخفض للمقترح (على سبيل المثال، كان هناك القليل من ردود الفعل أو المناقشة المتعلقة بالاقتراح.) ◄ معارضة منخفضة للمقترح (على سبيل المثال، كان هناك القليل من ردود الفعل أو المناقشة المتعلقة بالاقتراح.) دعم متوسط للمقترح (على سبيل المثال ، أعرب أصحاب المصلحة عن موقفهم أو تمت مناقشة القضية علانية في وسائل الإعلام.) ◄ معارضة متوسطة للمقترح (على سبيل المثال، أعرب أصحاب المصلحة عن موقفهم أو تمت مناقشة القضية علانية في وسائل الإعلام.) ◄ دعم مرتفع للمقترح (على سبيل المثال، كان هناك ضغط نشط لأي من الموقفين، وقصة إخبارية وطنية واهتمام عام عالٍ بالقضية.) ◄ معارضة شديدة للمقترح (على سبيل المثال، كان هناك ضغط نشط لأي من الموقفين، وقصة إخبارية وطنية واهتمام عام كبير بالقضية.)	- هناك دعم مرتفع من أصحاب المصلحة بشكل عام في إصدار نظام للأوقاف؛ فقد حظي المقترح بالدعم والتحفيز من أصحاب المصلحة والمعنيين، وفي ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وما تضمنته برامجها وأهدافها من مبادرات وخطط لتنمية القطاع الوقفي على مختلف المستويات، حظي المجال التشريعي باهتمام وأولوية؛ كونه يعد الأساس لبناء الأعمال والمبادرات الفاعلة للنهوض بالقطاع، والمضي به قدمًا، وقد أوكل للهيئة العامة للأوقاف، مهام هذا العمل وفقًا لنظامها. - ولم يكن ثمت ردود فعل أو مناقشة متعلقة بأهمية إصدار الاقتراح، أو بعض مضامينه إلا القليل والذي تمثل في الآتي: ○ **أولا:** القطاع أهلي وتطوعي في الأساس، فالأفضل أن يترك للقضاء وفقا لمصادر الفقه الإسلامي ، وأن الإشراف عليه يقتصر فقط على تنفيذ شروط الواقف. ○ **ثانيا:** ينبغي عدم التوسع في سرد الأحكام النظامية في هذه المرحلة كونها مرحلة أولية يجب أن تتسم بالتخفيف من الأحكام والقيود تشجيعا للواقفين. ○ **ثالثا:** عدم التدخل في مسائل تصنيف النظار والأوقاف والترخيص للنظار ومحاسبتهم بناء على هذا التصنيف. ○ **رابعا:** عدم فرض أي رسوم على الأوقاف من قبل الهيئة حتى لا تثقل الأوقاف بأعباء زائدة. **مصفوفة المعنيين (أصحاب المصلحة) لقياس أثر دعم إصدار نظام للأوقاف**

أصحاب المصلحة	مستوى الدعم لإصدار نظام للأوقاف
وزارة العدل.	دعم مرتفع
وزارة الشؤون الإسلامية.	دعم مرتفع
الهيئة العامة للأوقاف.	دعم مرتفع (صاحبة المقترح)
هيئة السوق المالية.	دعم مرتفع
وزارة التجارة.	دعم مرتفع
الواقفون: أصحاب المبادرات الوقفية، المتبرعون بالمال وحبسه	دعم مرتفع
الموقوف عليهم: المستفيدين من الوقف.	دعم مرتفع
نظار الأوقاف: مديرو الأوقاف ومجالس إدارته.	دعم متوسط
الإدارات القانونية في المؤسسات الوقفية الكبيرة.	دعم مرتفع
الباحثون الشرعيون والقانونيون في موضوعات الوقف: وهم المعنيون بمسائله وأحكامه وآثاره على المستفيدين وعلى المجتمع.	دعم مرتفع
المركز الوطني للتنافسية: وهم المعنيون باستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عبر منصة إلكترونية موحدة، وكذلك إعداد نماذج الاستطلاع، وتقويم الآثار وتعميمها على الجهات الحكومية، وغير ذلك من المهام ذات العلاقة.	دعم مرتفع
هيئة الخبراء: وهم المعنيون بمراجعة الأنظمة.	دعم مرتفع

تقويم الآثار(5/5)

البيان	الإجابة
ماهي الأنظمة الداخلية أو الاتفاقيات والالتزامات والمعايير الدولية التي لها صلة بالمقترح؟ توضح ما إذا كان المقترح التنظيمي يتم تقديمه للامتثال، أو له تأثير متعلق بأنظمة داخلية، أو باتفاقيات دولية (التجارة، التنافسية، البيئة، حقوق الإنسان، إلخ) ،وتوضح أوجه التعارض أو التوافق إن وجدت. يتم إجراء تحليل مفصل للفجوات التنظيمية إن وجدت. يتم تسمية الاتفاقية (الاتفاقيات) الدولية، والالتزام (الالتزامات) و / أو المعيار (المعايير) التي يهدف الاقتراح إلى الامتثال لها: لا يوجد. معاهدة. اتفاق. التزام.	**يتم تقديم هذا المقترح التنظيمي للامتثال، ويرتبط النظام في الأنظمة الداخلية الآتية:** - النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم: أ/90 وتاريخ: 1412/08/27هـ - نظام الهيئة العامة للأوقاف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/11 تاريخ: 1437/02/26هـ قرار مجلس الوزراء رقم: 73 وتاريخ: 1437/02/25هـ - نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/17 وتاريخ: 1427/03/13هـ قرار مجلس الوزراء رقم: 53 وتاريخ: 1427/03/12هـ - نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/3 وتاريخ: 1437/01/28هـ. - نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/1 تاريخ: 1435/01/22هـ. - نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/8 وتاريخ: 1437/02/19هـ. - نظام التسجيل العيني للعقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 1423/2/11 قرار مجلس الوزراء رقم 42 بتاريخ 1423/2/9هـ. - القانون الاسترشادي للوقف، الصادر عن الأمانة العامة للأوقاف، 2014م، ومذكرته التفسيرية ولائحته التنفيذية. - اتفاقية لاهاي 01/07/1985م بشأن القانون المنطبق على الصناديق الائتمانية وصكوك الترست والاعتراف بها. (المملكة ليست من ضمن الموقعين عليها) - وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد الصادر عن مجلس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011م. (معاهدة). - القانون المدني العربي الموحد، الصادر عن مجلس وزراء العدل العرب، بالقرار رقم (228- د12) وتاريخ 1996/11/19م. (معاهدة) وبخصوص الفجوات التي عالجها النظام فقد تم استيفاؤها في فقرة البيئة التنظيمية، وقد حصرت الدراسة جميع الفجوات والتحديات التي تجابه القطاع، من قبل صياغة النظام، ويمكن إجمال الفجوات التي عالجها النظام على النحو الآتي: **<u>أولا: الفجوات التنظيمية:</u>** - قصور الأنظمة والتشريعات التي تنظم قطاع الأوقاف، أو إنشاء الوقف، أو إدارته، أو ما يضمن به الالتزام بهذه التشريعات، ومعالجة ضعف البنية النظامية الداعمة للأوقاف، ومنحها مزيداً من المواءمة؛ لمواكبة التطورات المستجدة في مجالات الإدارة والاستثمار وغيرها، فما زال النشاط الوقفي يدار بأنظمة تنفيذية قديمة نسبياً، الأمر الذي يقلص من فاعليته وأثره المأمول. - عدم اكتمال استقلالية الجهة الرقابية والتنظيمية نظراً لقيامها بدور إداري ورقابي في نفس الوقت، وهو ما أدى ضعف الرقابة النظامية من قبل هيئة مستقلة تعمل على تنظيم وقيادة القطاع وعدم توافر الممكنات النظامية المناسبة لذلك، وهو ما أدى إلى ضعف آليات الرقابة على وحدات القطاع الوقفي، والتي بدت في كثرة القضايا المنظورة لدى المحاكم، على النظار ومجالس النظار، إذ تتطلب الأوضاع الراهنة، وجود آلية واضحة تتم من خلالها المتابعة والتدقيق على أعمال النظار ومجالس النظارة. - يضاف إلى ما سبق عدم وجود رقابة شرعية لمتابعة توزيع الغلة على المصارف وتقديم ما هو أهم وأكثر أجًرا وأنفع للمجتمع حسب شروط الواقف، وعدم وجود رقابة شرعية على عمليات الاستثمار في المؤسسات الوقفية، ومدى التزامها بالضوابط والأحكام الشرعية. عدم وجود آليات واضحة للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية المعمول بها في الأوقاف. - ضعف مستوى الحوكمة وغياب متطلبات الإفصاح والرقابة والشفافية: هناك حاجة ماسة إلى حوكمة القطاع وتحديد معايير واضحة ومحددة، (شرعية ومحاسبية وتشغيلية) للإشراف على الأوقاف العامة والخاصة، وهو ما تعوقه ما يعانيه القطاع من مشكلات في الشفافية والإفصاح على مستوى الأوقاف الحكومية والأهلية، وهو ما يتطلب من القطاع الوقفي، وجود تقارير مالية منشورة معدة بطريقة محاسبية احترافية، ومراجعة بواسطة مراجع قانوني أو جهة متخصصة في مجال

البيان	الإجابة
	المراجعة المحاسبية. عدم وجود تنظيمات تلزم المؤسسات الوقفية بالإفصاح الدوري عن عمليات الاستثمار ونشر المعلومات والإعلان عنها - تعدد مرجعية الوقف بين الجهات الحكومية، والحاجة لمعالجة تداخل إجراءات العمل المتعلق بالأوقاف مع كثير من القطاعات والجهات الحكومية مثل المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، بالإضافة إلى إنجاز عملية فصل الاختصاصات مع وزارة الشؤون الإسلامية والذي نتج عنه عدم تمكن الهيئة من الحصول على المستندات والوثائق والسجلات الخاصة بالأوقاف. - غياب الأنظمة التمكينية. في ظل غياب الأنظمة التي تعطي الهيئة الحق في فرض العقوبات والجزاءات على القطاع التي تشرف عليه الهيئة في حال عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، حيث يتم فقط تحريك دعوى لدى القضاء في حال ثبوت عدم الالتزام. **ثانيا: فجوات في الصياغة والتسجيل:** - إن مرحلة صياغة وثيقة الوقف قد تكون المرحلة الأهم التي إن أحكمت وتم إعدادها من قبل كوادر متخصصة ملمة بواقع العمل الوقفي متطلعة إلى الاحتياجات المستقبلية التي تضع الاستدامة نصب عينها إضافة إلى الإلمام بمقومات الحوكمة الرشيدة للأوقاف ستوفر الجهد والمال وتبعد بالوثيقة الوقفية عن أروقة المحاكم مجنبة الكيان الوقفي أشكال النزاع المختلفة الناتجة عن قصور وثيقة تنظيم الوقف. هذه الحالة المثالية للصيغة الوقفية هي ما ينبغي التطلع إليه لا لغيره. إلا أن الممارسة الواقعية تظهر القصور الشديد في الصيغ الوقفية، بل إن صح التعبير فلفظ القصور جيد في مقابل واقع بعض الصيغ الوقفية التي تخلو من أي أشكال التنظيم أو الإدارة أو الإشارة إلى أي منها، إذ اعتمدت بعض الصيغ الوقفية على ذكر الأعيان الموقوفة ومصارفها والمستفيدين من الريع وقد يشار إلى الناظر لفترة واحدة دون النظر إلى الاحتمالات الواردة على صلاحيته ودوامه. إن مثل هذه الصيغ الوقفية هي التي تطرح أنواع مختلفة متجددة من النزاعات القضائية والمشكلات الاستثمارية التي يلحق ضررها جميع الأطراف ذوي العلاقة بالوقف. ولذلك كان من اللازم عدم ترك أمر الصياغة إلى الاجتهادات الشخصية أو القضائية التي قد لاتضع بالضرورة في الحسبان جميع ماينبغي التنبه إليه في كل صيغة وقفية بحسب حجم الأصول الموقوفة ونوعها وتنوع مصارفها وحجم ريعها إلى غير ذلك من الاعتبارات التي لابد أن تدرس بدقة على ضوء الخبرة والتأهيل اللازم لها. - عليه كان لابد من النص في النظام الحاكم للأوقاف على الحد الأدنى للمتطلبات الواجب إدراجها في صك الوقفية وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل والجهات ذات الصلة، حيث تشترط البنوك وبعض الجهات المتصلة بنشاط الوقف حسب نوعه بعض النصوص والصلاحيات لإتمام أعمال الوقف وفي المقابل يخلو نص الوقف منها. وهذه المتطلبات بالإمكان أن ينص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام أو في لوائح الحوكمة التي تعتزم الهيئة العامة للأوقاف إصدارها في حال كونها ملزمة. - إضافة إلى ما طرحته الصياغة القاصرة من إشكالات في صكوك الأوقاف قد لحقت آثاره بالشركات الوقفية فبعض الصكوك للشركات الوقفية فيها ما يعيق عمل مجلس النظارة، مما يعيق تحقيق مصلحة الشركات الوقفية. ويقترح لحل مثل هذا الإشكال أن يمنح مجلس النظارة الصلاحية في إجراء التعديلات على صك الوقفية لدى القاضي المختص، بشرط أن تكون تلك التعديلات تحقق المصلحة للشركات الوقفية، ولا تتعارض مع شرط الواقف. إضافة إلى ضعف صياغة بعض صكوك الوقفية، يوقع مجلس النظارة في حرج عند إدارة تطبيق شرط الواقف، وذلك كأن تكون عبارة الواقف موهمة أو عامة أو ملبسة ولا يمكن حينها تطبيق شرط الواقف على ما أراد. - ويقترح، تعميم ونشر بعض النماذج الاسترشادية للصيغ الوقفية الموجودة لدى بعض المراكز المختصة، وكذلك عرضها على بعض القضاة والمحامين والمختصين، ممن لديهم الخبرة الكافية بالأوقاف قبل إصدار صك الوقفية عند القاضي المختص، وذلك ليكون صك الوقفية يحقق المقصود منه، ولتكون إجراءات الإثبات صحيحة وسريعة، ولتكون المهام والصلاحيات والواجبات، وغير ذلك مما يتعلق بشرط الواقف واضحا وصريحا أمام مجلس النظارة. - ويقترح أن تشرف الهيئة العامة للأوقاف على الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن لايخلو منها صك الوقف، بحيث لايتم تسجيل الوقف بصيغته النهائية لدى المحاكم حتى يحصل على موافقة الهيئة العامة للأوقاف. والحديث عن هذه التراتبية ينقلنا من الحديث في الصياغة إلى الحديث عن تسجيل الأوقاف حيث لم تعالج الأنظمة تراتبية تسجيل الوقف فهل يبدأ التسجيل بالهيئة العامة للأوقاف كشكل من أشكال الإجازة المبدئية للصيغة الوقفية وينتهي بوزارة العدل أم يبدأ بوزارة العدل وينتهي بالهيئة أم يبدأ بالهيئة في الإجازة المبدئية للصيغة الوقفية ثم وزراة العدل ثم ينتهي بالهيئة مرة أخرى.

البيان	الإجابة
	- ومما يؤكد الحاجة لدراسة هذه التراتبية في التسجيل أن إثبات الأوقاف وتسجيلها وإثبات الأصل فيه أنه موكل أولا للقضاة، ثم تم إسناده إلى الدوائر الإنهائية بمحاكم الأحوال الشخصية ، إلا أن نظام التوثيق نص على اختصاص كاتب العدل بتوثيق العقود والإقرارات، وله على وجه خاص توثيق ما يأتي: إنشاء الوقف والوصية. عليه أصبح صك الوقف لا يخضع للمراجعة اللازمة لعدم توفر الأدوات المعرفية اللازمة لدى كاتب العدل والتي يمتلكها القاضي بشكل أساس. مما يجعل من اللازم الابتداء بالهيئة العامة للأوقاف لإجازة صك الوقف بالصيغة النهائية التي تسجل لدى وزارة العدل. - أيضا فيما يتعلق بجانب التسجيل فبمراجعة نظام السجل التجاري تبين عدم وجود أي مواد تخص الأوقاف، إلا أن الواقع العملي يقتضي إصدار سجل تجاري خاص بالوقف ولذلك إجراءات معينة، ولدى وزارة التجارة موظفين مخصصين لهذا الغرض إلا أنه لم تفرد بالنظام أي مواد تخص السجلات التجارية الخاصة بالأوقاف والمعلومات الواجب إدراجها به. من حيث المسؤول عن إصدار السجل للوقف هل هو الناظر ، أم وكيله أم الواقف، ومار أس المال الواجب إدراجه في ماإذا كانت الاصول الموقوفة تخلو من النقد. **ثالثا: فجوات تنظيمية متعلقة بالرقابة على الأصول الوقفية:** - ولعل أبرز ما يمكن استخلاصه من استعراض واقع الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية هو ضعف حجمها مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي والإمكانيات المتوفرة فيه، إذ لا تجاوز نسبة مساهمة القطاع غير الربحي الذي يرتكز بدرجة أساسية على الأوقاف في حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ٠.٣٪، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٪، بحسب ما أشارت إليه رؤية ٢٠٣٠. - كذلك فإن نسبة العائدات السنوية للأوقاف العامة إلى حجم الأعيان الوقفية، تعد منخفضة (٢.٣٪) مما يدل على ضعف كفاءة استثمار أموال الوقف، على الرغم من أن حوالي ٨٧٪ من هذه العائدات يتم إعادة استثمارها. **رابعا : فجوات تنظيمية متعلقة بالرقابة على المصارف الوقفية وطرق الانتفاع به:** - نتائج الدراسة تؤكد أهمية بذل المزيد من الجهود التوعوية لتوجيه وترشيد مصارف الوقف نحو مجالات أكثر إلحاحا وبحسب الاحتياجات التنموية في كل مدينة من المدن حيث لوحظ ضعف نسبة الصرف على قطاعات تنموية مهمة مثل: مجالات التعليم، والمجالات الصحية. - تباينت بين نسب الاستفادة من منفعة العين الموقوفة مباشرة، وبلغت نسبة الوثائق التي نصت على هذا التوجه ٤٪، والإفادة من ريع الوقف ٥٩٪، والإفادة من منفعة العين والريع معا ٣٧٪، في المدن الثلاث محل الدراسة عام ١٤٣٧ هـ، أما في عام ١٤٣٨هـ، فقد بلغت نسبة الأوقاف التي نصت على الإنفاق من منفعة العين ٢.٨٪ في مقابل ٦٦.٢٪ للانتفاع من ريع الوقف، و٤٢٪ للانتفاع من منفعة العين والريع معا، وتشير النتائج إلى تفضيل الواقفين الانتفاع من الوقف بطريقة غير مباشرة، الأمر الذي يكسب الوقف مرونة أكبر في توجيه ريعه ومنافعه. **خامسا: فجوات تنظيمية متعلقة بموارد الوقف:** - الاهتمام بتنمية موارد الوقف: وذلك عن طريق استثمار جزء من الريع، فإن ٦٣.١٪ من إجمالي الأوقاف في المناطق الثلاث محل الدراسة نصت على تخصيص نسبة من ريع الوقف للتنمية والاستثمار، في مقابل ٣٦.٩٪ من الأوقاف لم تخصص نسبة من ريعها لهذا الغرض، وذلك في عام ١٤٣٧ هـ، وقد ارتفعت نسبة الأوقاف التي نصت على تخصيص نسبة من ريعها للتنمية والاستثمار في عام ١٤٣٨هـ لتبلغ ٧٦.٦٪هـ. **سادسا: فجوات تنظيمية متعلقة بالأوقاف المعطلة:** - إن من أهم التحديات التي واجهها الأعيان الوقفية بالمملكة تتمثل في الأوقاف المعطلة فبحسب دراسة أجرتها شركة المستثمر للأوراق المالية، فإن ٥٤٪ من الأوقاف في المملكة العربية السعودية هي أراض بيضاء لا تدر دخلا، فضلا عن وجود أعيان وقفية متهالكة أو مهملة ومهجورة، وتتطلب مصادر لتمويلها واستمرارها وتوظيفها، وتوجد في أنحاء متفرقة من المملكة أوقافا كثيرة متعطلة النفع وغير مثمرة ولا منتجة استثماريا. وفي دراسة استطلاعية أجريت في ٢٠١٩ على (١١١) خبير حول الأوقاف المعطلة في المملكة العربية السعودية، أقر ٩٣.٦٪ من الخبراء بأن الأوقاف المعطلة تعد مشكلة كبيرة داخل المملكة الأمر الذي يستوجب وضع آليات تشريعية لحل هذه المشكلة. وأشار الخبراء في هذا الصدد إلى ثماني معوقات

البيان	الإجابة
	للأوقاف، على رأسها: عدم وجود المصارف أو أسباب تتعلق بالمصارف، وضعف صياغة وثيقة الوقف وعدم المامها بكل ما يتعلق بديمومته، وتأخر المحاكم في الإجراءات المتعلقة بالأوقاف والتأخر في حسم نزاعات الأوقاف. – وفي دراسة أجرتها شركة إدارة استثمار المستقبل المحدودة، ١٤٤١ هـ، على عدد من الخبراء وجد أن أهم المعوقات لقطاع الأوقاف التي تعد فجوات تنظيمية على النحو الآتي:

الرقم	معوقات الأوقاف	مؤثرة	غير مؤثرة
١	تدني مستوى كفاءة الناظر أو مجلس النظارة	٪٩٧,٣	٪٢,٧
٢	تعقّد الحلول الناجمة عن ضعف كفاءة الأنظمة والتشريعات	٪٨٩,٢	٪٨,١
٣	ضعف صياغة وثيقة الوقف وعدم إلمامها بكل ما يتعلق بديمومته	٪٨٥,٥	٪١٤,٤
٤	تأخر المحاكم في الإجراءات المتعلقة بالأوقاف والتأخر في حسم نزاعات الأوقاف	٪٨٣,٧	٪١٣,٥
٥	تدخل الجهات الحكومية المشرفة على الأوقاف	٪٦٥,٧	٪٣٠,٦
٦	نوع عين الوقف وأصله	٪٦٤,٨	٪٣٠,٦
٧	عدم وضوح المصارف أو أسباب تتعلق بالمصارف	٪٥٥,٨	٪٤١,٥
٨	الجوائح العامة	٪٥٢,٢	٪٤٢,٣

وقد استهدف النظام المقترح سد الفجوات التالية:

- إعطاء الوقف الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.
- تنظيم عملية تسجيل الأوقاف بما يساهم في حماية مصالحها.
- حماية شروط الواقفين بما يكفل حمايتها وتحقيقها.
- حماية المصارف الوقفية.
- حماية أصول الأوقاف.
- حماية غلال الأوقاف بما يساهم في نمو الوقف وتحقيق مصالحة.
- وضع إجراءات حوكمة عالية الفعالية لحماية مصالح الوقف.
- تنظيم عملية استبدال الأوقاف بما يضمن عدم تعطل مصالحها.
- وجوب إيجاد صيغ وقفية تتلاءم مع العصر الحديث.
- تقسيم الأوقاف إلى فئات بحسب حجمها وطبيعتها للحفاظ عليها وفقاً لنوع الوقف.
- وضع حلول استثمارية وفق أفضل الممارسات الدولية للأوقاف مضمحلة الغلة.

هل من المتوقع أن يزيد الاقتراح التكاليف الإدارية للشركات المتوسطة والكبيرة؟ يوضح الأثر المتوقع والتكاليف المحتملة على الشركات المتوسطة والكبيرة.	نعم ☑ لا ☐ – يُلزم النظام الهيئة العامة للأوقاف بأن تصنف الأوقاف إلى فئات وأن تضع شروطا ومعايير محددة لكل فئة من فئات الأوقاف من جهة نظارتها وحوكمتها وحفظ أصولها، وإدارة استثماراتها، ونحو ذلك. ومن ثم فمن المتوقع أن تنبني على ذلك بعض التكاليف التشغيلية الزائدة التي تصب في صالح الوقف بشكل خاص، وفي صالح القطاع بشكل عام.
هل من المتوقع أن يزيد الاقتراح العبء الإداري على قطاع الأعمال بشكل عام؟	نعم ☐ لا ☑

***

جميع الحقوق محفوظة للمركز الوطني للتنافسية »تيسير«